

ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الثامنة
من الدورة العادية الثانية لمجلس الامة الحادي عشر المنعقدة
في ٢٥ /جماد الاولى/ ١٤١١ هجرية
الموافق ١٢/١٢/١٩٩٠ ميلادية .

(العدد ٨) (المجلد ٢٨)

ـ جدول الاعمال ـ

الصفحة

عينت الجلسة القادمة يوم الاحد ١٩٩٠/١٢/١٦م.

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الاربعاء) الموافق ٢٥ /جمادى الاولى/ ١٤١١ هجري الواقع في ١٩٩٠/١٢/١٢ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (الثامنة) من الدورة (العادية الثانية) برئاسة (سيادة الدكتور عبداللطيف عربيات) وحضور امين عام مجلس الامة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة: عبدالعزيز جبر، حمزة منصور، منصور سيف الدين مراد.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء: الدكتور ذيب مرجي.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: زياد الشويخ، هشام الشراري، والدكتور حسني الشياب.

وحضر من الحكومة :

١ ـ دولة السيد مضر بدران: رئيس الوزراء ووزير الدفاع.
٢ ـ معالي السيد مروان القاسم: نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية.
٣ ـ معالي السيد عبد المجيد الشريدة: وزير التنمية الاجتماعية.
٤ ـ معالي الدكتور محمد عضوب الزبن: وزير الصحة
٥ ـ معالي السيد عبدالرؤوف الروابدة: وزير الاشغال العامة والاسكان
٦ ـ معالي السيد ابراهيم أيوب: وزير التموين
٧ ـ معالي السيد حكمت الساكت: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء
٨ ـ معالي السيد ابراهيم عزالدين: وزير الأعلام
٩ ـ سماحة الشيخ عبد الباقي جمو: وزير الدولة للشؤون البرلمانية
١٠ ـ معالي الدكتور محمد حمدان: وزير التربية والتعليم والتعليم العالي
١١ ـ معالي السيد نبيل أبو الهدى: وزير النقل والاتصالات
١٢ ـ معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل
١٣ ـ معالي الدكتور سليمان عربيات: وزير الزراعة
١٤ ـ معالي الدكتور خالد الكركي: وزير الثقافة
١٥ ـ سماحة الدكتور الشيخ علي الفقير: وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
١٦ ـ معالي الدكتور قسيم عبيدات: وزير العمل
١٧ ـ معالي السيد ابراهيم الغبابشة: وزير الشباب
١٨ ـ معالي السيد عبدالكريم الكباريتي: وزير السياحة والآثار
١٩ ـ معالي السيد عبد الكريم الدغمي: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
٢٠ ـ معالي الدكتور خالد أمين عبدالله: وزير التخطيط

١ - افتتاح الجلسة:



سيادة رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم، النصاب مكتمل بسم الله نفتتح الجلسة السيد الامين العام جدول الاعمال.

السيد الامين العام: شكراً سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

الجميع: نوافق عليه ونعفي الامين من تلاوته.

السيد الامين العام:

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات

أ - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب الدكتور ذيب مرجي.

ب - طلب اجازة مقدم من سعادة النائب عبدالعزيز جبر.

ج - طلب اجازة مقدم من سعادة النائب حمزة منصور

سيادة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على معذرة واجازة السادة النواب المحترمون؟

الجميع: موافقون

السيد الامين العام:



٣ - الردود على الاسئلة:

١ - كتاب معالي وزير التربية والتعليم والتعليم العالي رقم ٥٣٤٨٢ تاريخ ٥/١٢/١٩٩٠، جوابا على السؤال رقم (٨) المقدم من سعادة النائب السيد نايف الحديد.

سعادة رئيس مجلس النواب الاكرم،

الموضوع: سؤال من النائب نايف الحديد بواسطة سعادتكم بموجب المادة ٨١ من نظام المجلس وما بعدها الى معالي وزير التربية والتعليم

موضوع السؤال: بالرغم من المقابلات العديدة وشرح الوضع الذي وصل اليه ابناء وبنات جنوب عمان، القويسمة وابوعلندا والجويدة والمقابلين والطيبة وخريبة السوق واليادودة وزيزيا وام قصير وسحاب والعبدلية وخشافية الدبابية والشوابكة والرجيب والمناخر من قلة العمل وحالة اليأس والقنوط التي وصلوا اليها للعمل في مناطقهم، وعلى الرغم من الاتفاق مع وزارة التربية والتعليم وديوان الموظفين على ايجاد طريق انفراج وعدالة تؤدي الى تلبية طلباتهم الا ان الامور اخذة مسارها في التعقيد الروتيني الذي سيؤدي بالتالي الى هضم حقوقهم المشروعة، لذا ارجو اعلامنا عما تم بخصوص هذاالموضوع والعمل على سرعة البت في هذه القضية تحقيقا للعدالة والمساواة بيننا وبين المناطق الاخرى.

واقبلوا وافر الاحترام،

النائب

نايف الحديد

وزارة التربية والتعليم

الرقم ١١/٦٧/٥٣٤٨٢

التاريخ ١٧/٥/١٤١١

الموافق ٥/١٢/١٩٩٠

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة رئيس مجلس النواب المحترم

اشير الى كتابكم رقم ٣/١٦/١٠/٢٦٨٠ تاريخ ٢٨/١١/١٩٩٠.

ارفق طيا تقريرا يوضح الامور التي اتبعتها الوزارة في معالجة قضية خريجات مناطق جنوب عمان والتي تم الاستفسار عنها في السؤال رقم (٨) تاريخ ١٨/١١/١٩٩٠ والمقدم من سعادة النائب السيد نايف الحديد، ارجو العلم.

واقبلوا الاحترام

وزير التربية والتعليم

والتعليم العالي

د. محمد حمدان

تقرير حول تعيينات بنات مناطق جنوب عمان اللواتي تم الاستفسار عن تعيينهن من سعادة النائب نايف الحديد

١ - ان دور الوزارة ينحصر فقط في ان تطلب حاجاتها من التخصصات المختلفة من ديوان الخدمة المدنية الذي يقوم بدوره بترشيح الاعداد المطلوبة وفق اسس وقواعد انتقاء وتعيين الموظفين في وظائف الدولة لعام ٩٠/١٩٩١ التي كانت قد

أقرت من مجلس الوزراء الموقر.

٢ ـ سبق وان تم بحث موضوع تعيين خريجات مناطق جنوب عمان التي زودت الوزارة باسمائهن من سعادة النائب السيد نايف الحديد حيث اكد حاجة العديدات منهن الى العمل. مع العلم ان تلك المنطقة تعاني من حجم كبير جدا من البطالة في فئة الخريجات من كليات المجتمع والجامعات.

٣ ـ وردت للوزارة اسماء هؤلاء الخريجات ضمن قائمة مرفقة بكتاب عطوفة رئيس ديوان الخدمة المدنية رقم ٤/٤٨/١٣٤ تاريخ ١٩٩٠/١/٩ (المرفق صورة عنه وعن القائمة المشار اليها) يطلب فيه عطوفته النظر في امكانية منحهن فرصة العمل في وزارة التربية والتعليم في اي من مناطق عمان الكبرى.

٤ ـ لم يكن ترشيحهن من الديوان مستندا الى اسس انتقاء وتعيين الموظفين في اجهزة الدولة المشار اليها في البند (١) بمعنى ان تنسيبهن لم يكن بناء على احقيتهن في التعيين كما لم يكن بناء على حاجة فعلية لتخصصاتهن.

٥ ـ وجدت الوزارة أمام اقتناعها بظروف حاجتهن للعمل ان ترسل اسماءهن الى كل من مدير التربية والتعليم لمنطقة عمان الكبرى الثانية ومدير التربية والتعليم لضواحي عمان لتتاح لهن الاولوية للعمل كبديلات مؤقتات على حساب التعليم الاضافي في المدارس التابعة لكل من المديريتين المذكورتين في حالات اجازة الامومة او الاجازة المرضية وتم ذلك بموجب كتاب الوزارة رقم ١١/٦٧/١٥٨٠٨ تاريخ ١٩٩٠/٤/٢٣ وكتاب الوزارة رقم ١١/٦٧/٤٩١٢١ تاريخ ١٩٩٠/١١/٦ المرفق صورة عن كل منهما.

٦ ـ تأمل الوزارة ان تتوافر الشواغر لتخصصاتهن في المستقبل ليصار الى تعيينهن بناء على ترشيحهن من ديوان الخدمة المدنية حسب الاصول المعمول بها مثلهن في ذلك مثل بقية الخريجات بمختلف محافظات المملكة والويتها.

معالي وزير التربية والتعليم والتعليم العالي /
التربية والتعليم

تحية طيبة وبعد،

تقدم الى ديوان الخدمة سعادة النائب المحترم نايف الحديد شارحا حاجة العديد من خريجي وخريجات منطقة جنوب عمان الكبرى الى العمل مع العلم ان هذه المنطقة تعاني من حجم كبير جدا من البطالة في فئة الخريجين من كليات المجتمع والجامعات.

ارفق طيه الى معاليكم اسماء واختصاصات هؤلاء الخريجات والخريجين للتكرم معاليكم بالنظر في امكانية منحهم او بعضهم فرصة العمل في وزارة التربية والتعليم في اي من مناطق عمان الكبرى.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس ديوان الخدمة المدنية

الرقم	الاسم	المؤهل العلمي	سنة التخرج
١ ـ	منيرة عواد النوري الحديد	دبلوم تربية اسلامية واجتماعيات	١٩٨٢
٢ ـ	سهام قبلان سلامة العجالين	دبلوم تربية اسلامية	١٩٨٨
٣ ـ	حنان عبدالكريم فاضل الطلافيح	دبلوم تربية اسلامية	١٩٨٨
٤ ـ	ختام احمد سالم الدبابية	دبلوم اجتماعيات	١٩٨٩
٥ ـ	سميرة محمد الدوجان العويمر	دبلوم تربية اسلامية	١٩٨٦
٦ ـ	واجد عارف طراد الحديد	بكالوريوس شريعة	١٩٨٧
٧ ـ	زين عارف طراد الحديد	دبلوم تربية اسلامية	١٩٨٨
٨ ـ	صباح عارف طراد الحديد	دبلوم تربية اسلامية	١٩٨٦
٩ ـ	جزعة فلاح عيد الصليبي	دبلوم تربية اسلامية	١٩٨٧
١٠ ـ	خديجة عليان سليمان الشوبكي	دبلوم في الحضانة ورياض الاطفال	١٩٨٦
١١ ـ	اروى سلمان سليمان الرويضان	بكالوريوس شريعة/فقه وتشريع	
١٢ ـ	يمنى عوض محمد صبيح	دبلوم كلية مجتمع/اللغة العربية	
١٣ ـ	منى سالم عبدالعزيز الجهران	دبلوم كلية مجتمع / تربية اسلامية	١٩٨٧
١٤ ـ	صالحة عبدالله عليان الحنيطي	دبلوم تربية اسلامية	١٩٨٥
١٥ ـ	غادة محمد حسين الزيرة الحديد	بكالوريوس تاريخ	١٩٨٨
١٦ ـ	نصرة حمد طافش الذريوات	دبلوم ادارة اعمال	١٩٨٥
١٧ ـ	امنة عبدالفتاح حسين صالح	دبلوم رياضيات	١٩٨٧
١٨ ـ	نوال الهبارنة	بكالوريوس تربية ابتدائية	١٩٨٧
١٩ ـ	فريال فليح حمدان الدبوبي	دبلوم تربية ابتدائية	١٩٨٧
٢٠ ـ	نجاح الرويضان	بكالوريوس شريعة	١٩٨٥

وزارة التربية والتعليم

الرقم ١١/٦٧/٤٩١٢١
التاريخ ١٤١١/٤/١٨
الموافق ١٩٩٠/١١/٦

بسم الله الرحمن الرحيم

مدير التربية والتعليم لمنطقة عمان الكبرى الثانية
مدير التربية والتعليم لضواحي عمان

الموضوع: عمل على حساب التعليم الاضافي

ارفق طيا قائمة تتضمن اسماء عدد من خريجات منطقة جنوب عمان اللواتي تقدمن للوزارة لحاجتهن الماسة للعمل حيث ان هذه المنطقة تعاني من حجم كبير جدا من البطالة في فئة بناتها الخريجات من حاملات المؤهلات الجامعية ودبلوم كليات المجتمع ولما كانت اسس وقواعد تعين انتقاء الموظفين المعمول بها للعمل في اجهزة الدولة لم تشملهن في الوقت الحاضر ارجو ان تتاح لهن الاولوية للعمل كبديلات على حساب

الرقم	الاسم	المؤهل العلمي	سنة التخرج
١ -	منيرة عواد النوري الحديد	دبلوم تربية اسلامية واجتماعيات	١٩٨٢
٢ -	سهام قبلان سلامة العجالين	دبلوم تربية اسلامية	١٩٨٨
٣ -	حنان عبدالكريم فاضل الطلافيح	دبلوم تربية اسلامية	١٩٨٨
٤ -	ختام احمد سالم الدباية	دبلوم اجتماعيات	١٩٨٩
٥ -	سميرة محمد الدوجان العويمر	دبلوم تربية اسلامية	١٩٨٦
٦ -	واجد عارف طراد الحديد	بكالوريوس شريعة	١٩٨٧
٧ -	زين عارف طراد الحديد	دبلوم تربية اسلامية	١٩٨٨
٨ -	صباح عارف طراد الحديد	دبلوم تربية اسلامية	١٩٨٦
٩ -	جزعة فلاح عيد الصليبي	دبلوم تربية اسلامية	١٩٨٧
١٠ -	خديجة عليان سليمان الشويكي	دبلوم في الحضانة ورياض الاطفال	١٩٨٦
١١ -	اروى سلمان سليمان الرويضان	بكالوريوس شريعة/فقه وتشريع	
١٢ -	نجلة عوض محمد صبيح	دبلوم كلية مجتمع/اللغة العربية	
١٣ -	منى سالم عبدالعزيز الجهران	دبلوم كلية مجتمع / تربية اسلامية	١٩٨٧
١٤ -	صالحة عبدالله عليان الخنيطي	دبلوم تربية اسلامية	١٩٨٥
١٥ -	غادة محمد حسين الزيرة الحديد	بكالوريوس تاريخ	١٩٨٨
١٦ -	نصرة حمد طافش الذريوات	دبلوم ادارة اعمال	١٩٨٥
١٧ -	امنة عبدالفتاح حسين صالح	دبلوم رياضيات	١٩٨٧
١٨ -	نوال المبارنة	بكالوريوس تربية ابتدائية	١٩٨٧
١٩ -	فريال فليح حمدان الدبوبي	دبلوم تربية ابتدائية	١٩٨٧
٢٠ -	نجاح الرويضان	بكالوريوس شريعة	١٩٨٥

التعليم الاضافي في المدارس التابعة لمديريتكم في حالات اجازة الامومة او الاجازة المرضية.

واقبلوا الاحترام

وزير التربية والتعليم
والتعليم العالي

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التربية والتعليم
الرقم ١١/٦٧/١٥٨٠٨

التاريخ ٢٨/٩/١٤١٠
الموافق ٢٣/٤/١٩٩٠

مدير التربية والتعليم لمنطقة عمان الكبرى

مدير التربية والتعليم لضواحي عمان

الموضوع: العمل على حساب التعليم الاضافي

ارفق طيا قائمة تتضمن اسماء عدد من خريجات منطقة جنوب عمان مرسلة للوزارة من عطوفة رئيس ديوان الخدمة المدنية مؤكدا حاجتهن الماسة للعمل حيث ان تلك المنطقة تعاني من حجم كبير جدا من البطالة في فئة بناتها الخريجات من حاملات المؤهلات الجامعية ودبلوم كليات المجتمع ولما كانت اسس وقواعد تعين وانتقاء الموظفين المعمول بها للعمل في اجهزة الدولة لم تشملهن في الوقت الحاضر ارجو ان تتاح لهن الاولوية للعمل على حساب التعليم الاضافي في المدارس التابعة لمدينتكم في حالات اجازة الامومة او الاجازة المرضية.

واقبلوا الاحترام.

وزير التربية والتعليم
والتعليم العالي
د. محمد حمدان

الرقم	الاسم	المؤهل العلمي	سنة التخرج
١ -	منيرة عواد النوري الحديد	دبلوم تربية اسلامية واجتماعيات	١٩٨٢
٢ -	سهام قبلان سلامة العجالين	دبلوم تربية اسلامية	١٩٨٨
٣ -	حنان عبدالكريم فاضل الطلافيح	دبلوم تربية اسلامية	١٩٨٨
٤ -	ختام احمد سالم الدباية	دبلوم اجتماعيات	١٩٨٩
٥ -	سميرة محمد الدوجان العويمر	دبلوم تربية اسلامية	١٩٨٦
٦ -	واجد عارف طراد الحديد	بكالوريوس شريعة	١٩٨٧
٧ -	زين عارف طراد الحديد	دبلوم تربية اسلامية	١٩٨٨
٨ -	صباح عارف طراد الحديد	دبلوم تربية اسلامية	١٩٨٦
٩ -	جزعة فلاح عيد الصليبي	دبلوم تربية اسلامية	١٩٨٧
١٠ -	خديجة عليان سليمان الشويكي	دبلوم في الحضانة ورياض الاطفال	١٩٨٦
١١ -	اروى سلمان سليمان الرويضان	بكالوريوس شريعة/فقه وتشريع	
١٢ -	نجلة عوض محمد صبيح	دبلوم كلية مجتمع/اللغة العربية	
١٣ -	منى سالم عبدالعزيز الجهران	دبلوم كلية مجتمع / تربية اسلامية	١٩٨٧
١٤ -	صالحة عبدالله عليان الخنيطي	دبلوم تربية اسلامية	١٩٨٥
١٥ -	غادة محمد حسين الزيرة الحديد	بكالوريوس تاريخ	١٩٨٨
١٦ -	نصرة حمد طافش الذريوات	دبلوم ادارة اعمال	١٩٨٥
١٧ -	امنة عبدالفتاح حسين صالح	دبلوم رياضيات	١٩٨٧
١٨ -	نوال المبارنة	بكالوريوس تربية ابتدائية	١٩٨٧
١٩ -	فريال فليح حمدان الدبوبي	دبلوم تربية ابتدائية	١٩٨٧
٢٠ -	نجاح الرويضان	بكالوريوس شريعة	١٩٨٥

سيادة رئيس المجلس: الاجابات مدونة، السيد نايف الحديد تفضل.

السيد نايف الحديد: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين.

الاخ السيد الرئيس ـ الاخوة الزملاء الافاضل، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تقتضي الامانة ان انقل اليكم الاحوال المتردية التي وصلت اليها مناطق جنوب عمان وهي المقابلين ـ القويسمة ـ ابو علندا ـ الجويدة ـ الطيبة ـ خريبة السوق ـ جاوا ـ اليادودة ـ مخيم الطالبية ـ زيزيا ـ سحاب ـ الرجيب ـ العبدلية ـ النزهة ـ خشافية الدبابية ـ وخشافية الشوابكة ـ المناخر ـ ام قصير الشمالية ـ ام قصير الجنوبية. وهذا بالطبع كان معظمه قد تضاعف بعد ضم معظم هذه لمناطق الى امانة عمان الكبرى.

فلا المياه ولا الكهرباء ولا الطرق ولا الارصفة ولا زراعة الشوارع ولا الاشارات الارشادية ولا العيادات الصحية ولا المواصلات والهواتف وغيرها من الخدمات متوفرة.

ان هذه المناطق تكاد تكون متخلفة عن مناطق عمان الغربية والشمالية، علما بان معظم الضرائب تأتي منها وتكاد تكون الطريق السياحي لمعظم المناطق السياحية الهامة، ومن الغريب جدا ايها الاخوة وايها الزملاء الكرام، على الرغم من كثافة السكان وكثرة الخريجين لم يعين احد في اية وزارة من الوزارات من ابناء هذه المنطقة، فلا تجد رئيسا لدائرة ولا امينا لوزارة ولا موظف يشار اليه اسوة ببعض المناطق الاردنية الاخرى.

في مؤتمر «الازرق» قبل عامين تحدثت مع امين عام وزارة التربية والتعليم في صميم هذا الموضوع، اعني موضوع التعيين، فوعدني خيراً ولا يزال الوعد قائما، وفي بداية عام ١٩٩٠ قابلت معالي وزير التربية والتعليم فقال لي «انه ليس بالامكان تعيين اية معلمة الا عن طريق ديوان الموظفين». فذهبت الى ديوان الموظفين وشرحت الوضع لرئيس الديوان الذي بدوره وجه الكتاب المرفق بجدول الاعمال الموجود بين يديكم عن قناعة تامة بوجهة نظري وردا على طلب معالي وزير التربية والتعليم، فاخذت الكتاب وسلمته لمعالي الوزير باليد فوعدني بانه سيتخذ الاجراءات الانسانية بالتجاوب مع الطلبات المقدمة اليه. في هذا الوقت، ايها الاخ الرئيس، وايها الاخوة الزملاء لم تكن قيود على التعيين ولم يصدر بعدتوجيه من دولة رئيس الوزراء ولم تكن أسس وقواعد لانتقاء الموظفين والا لما وجّه رئيس ديوان الموظفين الى وزارة التربية والتعليم الكتاب الذي بين يديكم.

لذلك فان ترشيحهن من الديوان اذا لم يكن مستندا الى اسس انتقاء وتعيين الموظفين في اجهزة الدولة كان من الواجب ان يجيب معاليه ويرد على هذا الكتاب في حينه وليس الان وبعد فوات عام كامل، هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى فوزارة التربية والتعليم ليست الجهة التي تطبق الاحقية اوعدمها، وكان بالامكان الاجابة فوراً ايضا على عدم حاجتهن بهذه الوزارة، اما ارسال اسمائهن كبديلات الى مديريات التربية والتعليم فهذا لا يقدم ولا يؤخر وبالامكان حل هذه القضية مع مدراء التربية كل في منطقته

ان الوضع الحالي غير الوضع بالامس وعليه فانني لا يمكن ان اقتنع ولن يقنع من امثلهم انه منذ بداية عام ١٩٩٠ الى نهايته لم يعين معلم بمواصفات خريجات مناطق جنوب عمان وخريجيها.

انتهز هذه الفرصة لاقول الى الزملاء الكرام ان ما يجري لمناطق جنوب عمان شيء غير معقول، واوصي معالي وزير التربية والتعليم ان يزور المنطقة هو وسائر الاخوة الزملاء ليقفوا على الحقائق، واقولها صراحة ان احدا من الاخوة الوزراء لم يصل تلك المناطق اطلاقا ما عدا وزير الصحة ووزير الاشغال وهذه الزيارة حتى يقفوا على الحقائق، هذا وسبق لي ان طالبت المجلس الكريم ليزوروا تلك المناطق ويروا باعينهم مدى ما وصلت اليه المنطقة الجنوبية، جنوبي عمان، من جميع الجهات والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيادة رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، تفضل استاذ عبدالحفيظ.

السيد عبدالحفيظ علاوي: شكرا سيادة الرئيس ـ اقترح حقيقة على الاخوة الزملاء اذا قبلوا ان يكون الرد قنعت او اكتفيت او الاجابة غير كافية حتى نوفر الوقت، والا ومع احترامي لكل الاخوان قاعدين نضيع وقت. فارجو ان يقال اكتفيت او الاجابة غير كافية وشكرا.

سيادة رئيس المجلس: جواب الاستاذ نايف يبدو منه انه اكتفى واشار الى بعض التوصيات، فنشعر انه اكتفى بذلك وغير هذا يمكن ان يوجه السؤال مرة اخرى، السيد الامين العام البند الذي يليه

٢ ـ كتاب معالي نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية رقم ٣٠٣٦ تاريخ ٥/١٢/١٩٩٠، جوابا على السؤال رقم (٢١) المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد عويدي العبادي.

سعادة رئيس مجلس النواب الاكرم

الموضوع: السؤال

بعد التحية،

فارجو توجيه السؤال التالي الى وزارة الخارجية، وموافاتي بالجواب حسب الاصول وضمن الوقت المقرر، واقبلوا احترامي.

السؤال: (أ) ـ ١ـ هل تمت احالة موظفين / او موظف من الصنف الاداري في وزارة الخارجية؟ ٢ـ ما هي الاسباب؟ ٣ـ ومن هم او هو الذي تمت احالته؟ ٤ـ المدة المطلوبة الاستفسار عنها مابين ١/١١/١٩٩٠ و ١/١٢/١٩٩٠.

(ب) ـ ١ـ هل جرى تغيير المصاعد في وزارة الخارجية؟ ٢ـ وعلى من احيل العطاء؟ ٣ـ وما هي التكاليف الحقيقية لذلك؟ ٤ـ والاسباب الداعية للتغير، ٥ـ والكيفية التي تمت بها؟ ٦ـ واللجنة المكلفة و ٧ـ صاحب القرار في ذلك والتنسيب.

واقبلوا احترامي

النائب

د. احمد عويدي العبادي

وزارة الخارجية

الرقم م/١/١/٣٠٣٦

التاريخ ٥/١٢/١٩٩٠

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم

٣/١٦/١٠/٢٦٩١ تاريخ ١٩٩٠/١١/٢٨ بطلب الاجابة على السؤال رقم (٢١) تاريخ ١٩٩٠/١١/٢٧ والمقدم من النائب سعادة الدكتور احمد عويدي العبادي وارجو ان ابين ما يلي.

اولا: نظرا لتعطل مصعدي الوزارة بسبب قدمهما وتلفهما حيث تم استعمالهما لمدةتزيد عن العشرين عاما وبناء على الاتصالات التي تمت مع كل من وزارتي الاوقاف والاشغال وتوصيتهما بضرورة استبدالهما بمصعدين جديدين، اجتمعت لجنة العطاءات المحلية في وزارة الخارجية مرفق رقم (١) المشكلة بالاستناد الى المادة ١٠ـ أ من نظام الاشغال الحكومية رقم ٧١ لسنة ١٩٨٦ والمؤلفة برئاسة امين عام وزارة الخارجية وعضوية كل من:

١ - مدير الدائرة الادارية
٢ - مدير الدائرةالمالية
٣ - رئيس قسم الايرادات
٤ - رئيس قسم اللوازم

ثانيا: تم مخاطبة معالي وزير الاشغال العامة بكتاب الخارجية رقم م/٢/١/٢٤٤ تاريخ ١٩٩٠/٢/٤ لاستدراج عروض لاستبدال المصعدين بحيث توضع المواصفات من قبل المهندسين المختصين في وزارة الاشغال مرفق رقم (٢).

ثالثا: تم استدراج عروض من الشركات التالية مرفقا رقم (٣)

١ - الشركة الاردنية لصناعة المصاعد والرافعات الاردنية بمبلغ (٤٢٠٠٠) دينار.
٢ - شركة مصاعد اوتس بمبلغ (٥٦٣٤٤) دينار
٣ - تابع عرض شركة اوتس بمبلغ (٤٣٦٠٠) دينار على اساس ان يتم شراء المصعدين القديمين.
٤ - الشركة العربية لصناعة اجهزة التحكم والتحريك بمبلغ (٦٤٠٠٠) دينار

رابعا: تم دراسة هذه العروض من اللجنة المشكلة الانفة الذكر باشتراك مندوب ديوان المحاسبة ومهندس من وزارة الاشغال العامة والتي بدورها احالت العروض الى اللجنة الفنية المكونة من مندوب وزارة الاشغال العامة ومندوب وزارة الاوقاف ومندوب ديوان المحاسبة لرفع التوصيات اللازمة حسب المرفق رقم (٤) التي اوصت بان انسب العروض هو العرض المقدم من السادة الشركةالاردنية لصناعة المصاعد والرافعات وهو مطابق للمواصفات الفنية المطلوبة وقد شارك في هذه اللجنة مندوب عن وزارة الاشغال العامة المهندس عبدالقادر الدراسي ومندوب عن وزارة الأوقاف المهندس محمد الخطيب بالاضافة الى مهندس من ديوان المحاسبة حيث تمت احالة العطاء على الشركة الاردنية لصناعة المصاعد والرافعات بمبلغ (٤٢٠٠٠) دينار كونها ارخص الاسعار وتم الاتفاق على ان يتم تسليم المصاعد القديمة الى الشركة مقابل (٦٠٠٠) دينار وبذلك اصبحت قيمة العطاء (٣٦٠٠٠) دينار وبطلب مندوب ديوان المحاسبة وضغط من امين عام وزارة الخارجية على مدير الشركة تم تنزيل مبلغ اضافي مقداره (٢٠٠٠) دينار بحيث اصبح المبلغ (٣٤٠٠٠) دينار مرفق رقم (٥).

خامسا: تم مخاطبة دولة رئيس الوزراء الافخم بكتاب الخارجية رقم م/١/١/٣٠ تاريخ ١٩٩٠/٥/٥ بموضوع احالة العطاء وطلبنا من دولته الايعاز لمعالي وزير الاوقاف للمساهمة في ثمن المصعد بمبلغ (١١٠٠٠) دينار حسب المرفق رقم (٦) واحال دولته بكتابه رقم ١/٦/١/٦٦٧٢ تاريخ ١٩٩٠/٥/١٢ الى معالي زير الاوقاف لاجراء اللازم وحسب المرفق رقم (٧) وتم اجراء اتفاقية ما بين وزارة الخارجية والشركة الاردنية لصناعة المصاعد والرافعات مرفق رقم (٨) وبدء بتنفيذ هذا العطاء حسب الاصول وباشرت الشركة اعمال العطاء حسب الاتفاقية المنوه عنها وانجز ٥٠٪ من العمل المطلوب لغاية الان..

سادسا: تم احالة العطاء حسب تقديرات معالي وزير الاشغال العامة والاسكان بكتابه رقم ٣/١٤/١/١٣٢٧ تاريخ ١٩٩٠/٣/١ ومرفقه محضر الكشف الفني المؤرخ في ١٩٩٠/١/٢٥ والذي قدر قيمة المصعد بمبلغ (٤٠٠٠٠) دينار.

واقبلوا فائق الاحترام.

نائب رئيس الوزراء
وزير الخارجية

وزارة الخارجية

الرقم م/١/١/١/٣٠١٦
التاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٦

بسم الله الرحمن الرحيم

عطوفة الامين العام

الموضوع: لجنة العطاءات المحلية

بناء على ما جاء في نظام الاشغال الحكومية رقم (٧١) لسنة ١٩٨٦ المادة (٧) فقرة (ج) والمادة (١٠) فقرة (أ) منه:-

قررت تشكيل «لجنة العطاءات المحلية» في وزارة الخارجية برئاستكم وعضوية كل من:-

١ - مدير الدائرة الادارية السفير سامح الفرج.
٢ - مدير الدائرة المالية السيد احمد الساحوري.
٣ - رئيس قسم الايرادات السيد سامي حدادين.
٤ - رئيس قسم اللوازم السيد مهدي حمامي.

وذلك لمدة سنة واحدة من تاريخ كتابي هذا تقوم لجنة العطاءات المحلية بتنفيذ مهامها واعمالها، حسب ما جاء بنظام الاشغال الحكومية (٧١) لسنة ١٩٨٦ وخصوصا ما ورد في المواد (١٤)، (٢٠)، (٢١ فقرة أ/٣)، (٢١

فقرة ب/٣و٤).

واقبلوا فائق الاحترام.

نائب رئيس الوزراء
وزير الخارجية

وزارة الخارجية

الرقم م/٢/١/٢٤٤
التاريخ ٤/٢/١٩٩٠

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي وزير الاشغال العامة والاسكان

اشير الى كتابكم رقم ٣/١٤/١/١١٢٠٦ تاريخ ٢١/٩/١٩٨٨.

ارجو الايعاز لاستدراج عروض لاستبدال المصعد الخاص بهذه الوزارة حيث اننا لم نقم بتجديده في العام الماضي واجلنا الموضوع لهذاالعام.

ارجو ان تتم عملية وضع المواصفات المطلوبة من قبل المهندسين المختصين في وزارتكم واستدراج العروض بالسرعة الممكنة ليتم احالة العطاء على الجهة المناسبة.

واقبلوا فائق الاحترام.

نائب رئيس الوزراء
وزير الخارجية

وزارة الخارجية

المناقصة رقم: ٩٠/١ بشان: تقديم وتركيب مصعدي ركاب لمبنى وزارة الخارجية المقرر فتحه بتاريخ ١٤/٢/١٩٩٠

الرقم	اسماء المقاولين	السعر الاجمالي		ملاحظات
		فلس	دينار	
١ -	الشركة الاردنية لصناعة المصاعد والرافعات	-	٤٢٠٠٠ دينار اثنان واربعون الف دينار	كفالة من البنك العربي المحدود/ فرع الشميساني بمبلغ (١٠٠٠) دينار
٢ -	شركة مصاعد اوتيس/ جوردان اوليفيتوز اوفر سيز	-	٥٦٣٤٤ دينار ستة وخمسون الفا وثلاثمائة واربعة واربعون ديناراً	كفالة البنك العربي المحدود/ فرع العبدلي بمبلغ (١٠٠٠) دينار
* -	تابع عرض شركة اوتيس	-	٤٣٦٠٠ دينار	السعر يشمل شراء المصعدين الموجودين حاليا فيصبح السعر ٤٣٦٠٠ دينار
٣ -	الشركة العربية لصناعة اجهزة التحكم والتحريك	-	٦٤٠٠٠ دينار اربعة وستون الف دينار	شيك غير مصدق/البنك الاسلامي فرع بيادر وادي السير/(١٠٠٠) دينار

قررت لجنة العطاءات احالة العروض المقدمة الى اللجنة الفنية المكونة من مندوب وزارة الاشغال العامة ومندوب من وزارة الاوقاف بالاضافة الى مندوب ديوان المحاسبة للنظر في العروض المقدمة ورفع التوصيات

اللازمة لذلك، علما بان المخصصات المرصودة في الموازنة للعام الحالي ١٩٩٠ هي (٢٥٠٠٠) خمسة وعشرون الف دينار ولا تفي بارخص سعر مقدم من الشركات اعلاه.

التاريخ ١٤/٢/١٩٩٠ مندوب وزارة الاوقاف مندوب ديوان المحاسبة

رئيس لجنة العطاءات

تقرير فني

بعد دراسة العروض المقدمة من الشركات الثلاث تبين ان انسب هذه العروض هو العرض المقدم من السادة الشركة الاردنية لصناعة المصاعد والرافعات، وهو مطابق للمواصفات الفنية المطلوبة.

وقد تم استدعاء ممثل الشركة وتمت مفاوضته الى ان تم تنزيل السعر الى مبلغ ستة وثلاثون الف دينار على ان يكون من حق الشركة امتلاك المصاعد القديمة.

وعليه تنسب اللجنة باحالة العطاء على السادة الشركة الاردنية لصناعة المصاعد والرافعات بمبلغ اجمالي وقدره ستة وثلاثون الف دينار حسب الشروط والمواصفات الواردة في دعوة العطاء وعرض الشركة.

وزارة الخارجية

الرقم

التاريخ ١٣/٨/١٩٩٠

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار احالة

بعد دراسة العروض المقدمة من الشركات الثلاث وهي :-

١ - الشركة الاردنية لصناعة المصاعد والرافعات

٢ - شركة مصاعد اوتيس

٣ - الشركة العربية لصناعة التحكم والتحريك

تبين ان انسب هذه العروض هو العرض المقدم من السادة الشركة الاردنية لصناعة المصاعد والرافعات. وهو مطابق للمواصفات الفنية المطلوبة، وقد تم استدعاء ممثل الشركة المهندس انطون مصاروة وتمت مفاوضته الى ان تم تنزيل السعر الى اربعة وثلاثون الف دينار اردني شاملا نقل القطع وتركيب المصاعد وتجهيزها تجهيزاً فنيا كاملا على ان تكون كافة القطع الميكانيكية والكهربائية جديدة على ان يكون من حق الشركة معدات المصاعد القديمة، وعليه تنسب اللجنة باحالة العطاء على السادة الشركة الاردنية لصناعة المصاعد والرافعات بمبلغ اجمالي مقداره (٣٤٠٠٠) اربعة وثلاثون الف دينار حسب الشروط والمواصفات الواردة في دعوة العطاء وعرض الشركة.

مندوب ديوان المحاسبة

عضو

نائب رئيس الوزراء

وزير الخارجية

وزارة الخارجية

الرقم م/١/١/٣٠

التاريخ ٥/٥/١٩٩٠

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس الوزراء الافخم

ارجو ابلاغ دولتكم بان هذه الوزارة تستأجر البناء الذي تشغله منذ عشرين عاما من وزارة الاوقاف، وهناك كثيراً من الاصلاحات التي يحتاج اليها المبنى، وخاصة المصّاعد التي اصبحت في حالة فنية بالغة السوء لا تجدي معها حسب راي الفنيين عملية صيانة له.

لـذا فقد تمت احالة عطاء استبداله بمشاركة مهندس منتدب من وزارة الاوقاف، وذلك بمبلغ قدره ستة وثلاثون الف دينار على السادة الشركة الاردنية لصناعة المصاعد والرافعات كونه انسب العروض المقدمة ومطابقا للمواصفات الفنية المطلوبة.

وقد تم رصد مبلغ (٢٥٠٠٠) دينار في موازنة الوزارة للعام الحالي ضمن المادة ٢/٤٠٢ لتغيير المصعد.

ارجو ان انسب لدولتكم التكرم بالموافقة والايعاز لوزارة الاوقاف للمشاركة في تحمل نفقات استبدال المصعد وذلك بتغطية الفرق البالغ (١١٠٠٠) احد عشر الف دينار، وذلك استناداً الى عقد الايجار كون العطل الذي اصاب المصعد قد نتج عن الاستعمال الطبيعي له ولمدة تزيد عن العشرين عاما.

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام.

نائب رئيس الوزراء

وزير الخارجية

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم ١/٦/١/٦٦٧٢

التاريخ ١٧/١٠/١٤١٠

الموافق ١٢/٥/١٩٩٠

سماحة وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية

ابعث اليكم بصورة عن كتاب معالي نائب رئيس الوزراء / وزير الخارجية رقم م/١/١/٣٠ تاريخ ٥/٥/١٩٩٠ بشان مشاركة وزارة الاوقاف في تحمل فرق استبدال مصعد البناء الذي تشغله وزارة الخارجية والبالغ (١١) احد عشر الف دينار استنادا الى عقد الايجار، وارجو اجراء اللازم.

واقبلوا فائق الاحترام.

رئيس الوزراء

نسخة/ الى معالي نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية

اتفاقيـة

الفريق الاول: السادة وزارة الخارجية

الفريق الثاني: الشركة الاردنية لصناعة المصاعد والرافعات

بناء على طلب الفريق الاول لتجديد مصاعد مبنى وزارة الخارجية حسب قرار احالة العطاء رقم (١٢) بتاريخ ١٣/٨/١٩٩٠ وبناء على العرض المقدم من قبل الفريق الثاني رقم (٩٠/٧٢) تاريخ ١٣/٢/١٩٩٠ فقد اتفق الفريقان على ما يلي:

١ - يتعهد الفريق الثاني بتجديد مصاعد مبنى وزارة الخارجية حسب العرض رقم (٩٠/٧٢) تاريخ ١٣/٢/١٩٩٠ والمواصفات الفنية رقم ٠٠٢ ،٠٩ ١٠١ ويعتبر العرض وملحقاته جزءا لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

٢ - يتعهد الفريق الثاني بتنفيذ الاعمال موضوع العطاء وتسليمها للفريق الاول بكتاب خطي خلال اربعة اشهر من تاريخ اصدار امر المباشرة بالعمل له من قبل الفريق الاول.

٣ ـ يتعهد الفريق الثاني بصيانة المصعدين مجاناً لمدة سنة واحدة من تاريخ تسليم المصاعد للفريق الاول، كما يتعهد خلال هذه المدة بتغيير اي قطعة يظهر بها عيب او خلل فني في التصنيع او في التركيب على حسابه الخاص ولا يعتبر الفريق الثاني مسؤولا عن القطع المتضررة نتيجة سوء الاستعمال او العبث بالمصاعد من قبل طرف ثالث.

٤ ـ يؤمن الفريق الاول في موقع العمل مكانا ملائما جافا ومغلقا لوضع المواد الجديدة والمستبدله فيه لحين انتهاء اعمال تجديد المصاعد.

٥ ـ يتعهد الفريق الاول بتسهيل اعمال الفريق الثاني في المبنى خلال وبعد أوقات الدوام الرسمي للوزارة وفي ايام العطل الرسمية اذا طلب الفريق الثاني منه ذلك.

٦ ـ المواد القديمة المفككة تكون ملكا للفريق الثاني بعد استكمال تجديد المصاعد، وهو حر التصرف بها.

٧ ـ يتعهد الفريق الاول بدفع القيمة البالغة (٣٤٠٠٠) اربعة وثلاثون الف دينار قيمة تجديد المصعدين للفريق الثاني وعلى النحو التالي:

١٥٪ دفعة اولى عند توقيع العقد

٤٠٪ عند توريد المواد للموقع

١٥٪ عند الانتهاء من تجديد المصعد الاول

١٥٪ عند الانتهاء من تجديد المصعد الثاني

١٥٪ عند التسليم.

٨ ـ يقوم الفريق الثاني بتسليم المصاعد للفريق الاول او من ينوب عنه خلال اسبوع من اشعاره خطيا بأن المصاعد جاهزة للاستلام وتقبل تجزئة الاستلام لكل مصعد على حده. ويعتبر المصعد مستلما في حالة وضعه في الاستعمال من قبل الفريق الاول.

٩ ـ يقوم الفريق الثاني بتقديم كفالة بنكية مصدقة بقيمة (١٠٪) من قيمة العطاء عند توقيع الاتفاقية، وذلك كفالة حسن تنفيذ.

١٠ ـ تتم اعمال التجديد وتنفذ بنود هذه الاتفاقية بحيث يكون هنالك مصعد صالح للاستعمال طيلة تنفيذ الاعمال.

الفريق الثاني	الفريق الاول
الشركة الاردنية لصناعة المصاعد والرافعات	وزارة الخارجية

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الاشغال العامة والاسكان

الرقم ١٣٢٧/١/١٤/٣

التاريخ ١٩٩٠/٢/١

الموافق ١٤١٠/٧/٥

معالي وزير الخارجية

الموضوع: تركيب مصعدين جديدين لمبنى وزارة الخارجية

بناء على المحادثة الهاتفية لسعادة السفير السيد سامح الفرج (المدير الاداري) مع مدير الابنية بالوكالة والذي يطلب اشتراك احد مهندسي هذه الوزارة مع اللجنة المشكلة لدراسة صلاحية المصاعد الموجودة في مبنى وزارة الخارجية.

ارجو ان ارفق لمعاليكم طيا صورة عن محضر الكشف الفني الذي تم بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٥ مؤكداً ما جاء بكتابي رقم ١١٢٠٦/١/١٤/٣ تاريخ ١٩٨٨/٩/٢١ والمرفق طيا صورة عنه والمتضمن اعلامكم بضرورة استبدال المصعدين الموجودين بمصعدين جديدين وان الكلفةالتقديرية الحالية للعمل المطلوب تبلغ (٤٠٠٠٠) اربعون الف دينار مع كافة المستلزمات اللازمة للتنفيذ حسب الاصول.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

وزير الاشغال العامة والاسكان

عبدالرؤوف الروابدة

المرفقات

١ . صورة عن الكتاب المشار الية اعلاه.

٢ . صورة عن محضر الكشف الفني اعلاه.

مذكرة داخلية

من: احمد السعدي

الى: م. رئيس التنفيذ

الموضوع: تركيب مصاعد لمبنى وزارة الخارجية

السيد رئيس قسم التنفيذ

بالكشف على مصاعد مبنى وزارة الخارجية تبين ما يلي:

١ ـ جهاز البريك على الموتورات بحاجة الى استبدال.

٢ ـ لوحة الكنترول بحاجة الى استبدال.

٣ ـ جهاز التحكم بالابواب بحاجة الى استبدال

٤ ـ موتورات الرفع مضى على تركيبها «١٥» عام ولا يمكن اعطاء ضمان على هذه الموتورات.

يمكن عمل اللازم من اجل اصلاح واستبدال ما ورد اعلاه وتقدر الكلفة التقديرية (١٥٫٠٠٠) دينار (للاعمال الميكانيكية) غير ان هذا الحد لن يكون نهائي وجذري كما وان كبائن المصاعد الحالية لا تفي بالمطلوب، لذا انسب استبدال المصاعد.

تقدر كلفة الاعمال الكهربائية مع توفير عناصر السلامة للمصاعد ب (١٠٠٠٠) دينار اما بخصوص التكلفة التقديرية لاستبدال هذه المصاعد فتقدر ب (٤٠٠٠٠) دينار وهو الحل الامثل.

منسباً الموافقة على استبدال المصاعد.

سيادة رئيس المجلس: الاجابة مدونة، الدكتور احمد عويدي العبادي

الدكتور احمد عويدي العبادي: بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً سيادة الرئيس.

من خلال دراستي لاجابة معالي نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية اجد فيها مخالفة صريحة لنصوص النظام الداخلي التي تقضي بضرورة الاجابة على السؤال وليس على شق منه دون الشق الاخر.

واذا دل هذا على شيء فانما يدل على ان هناك شيئا ما تخشى الوزارة الافصاح عنه او الاعتراف به، فبناء عليه فانني اعتبر الجواب على سؤالي لم يصلني بعد واصر على اعادة السؤال ثانية للاجابة عليه حسب الاصول، واطلب الى الامانة العامة الموقرة توجيهه ثانية الى الوزارة وساتقدم بطلب خطي بذلك اليوم في ١٢/١٢/١٩٩٠ ان شاء الله.

امـا بخصوص الشق الثاني الخاص بالمصاعد فان هناك ضباب حول احالة العطاء بهذا المبلغ وهو «٣٦٠٠٠٠» دينار، لانه مقرون باخذ الشركة المصاعد السابقة، الا يعني ذلك ان اسعار هذه الشركة اصبحت اعلى الاسعار المعروضة بهذا الخصوص؟ نرجو جوابا من معالي الوزير لتوضيح هذه النقطة وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً البند الذي يليه السيد الامين العام، عفوا الاستاذ ذوقان.

السيد ذوقان الهنداوي: السيد الرئيس، ارجو ان اشير الى نقطة نظام وهو انه بحسب النظام الداخلي للاستجواب الاسبقية على سائر المواد المدرجة في جدول الاعمال ما عدا الاسئلة، المادة «١٠٢» من النظام الداخلي، بما ان هنالك استجواب على جدول الاعمال فانه يقدم على غيره من نقاط جدول الاعمال ما عدا الاسئلة وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: كلام الاستاذ ذوقان صحيح، الا انه بمناسبة تاخر معالي وزير الخارجية في عمل رسمي وقد استأذن بذلك. اذا وافق المجلس الكريم ان نسير بذلك ثم نصل الى هذا الموضوع الامر يعود للمجلس الكريم، اما حسب النظام الداخلي الكلام صحيح، استاذ سليم.

السيد سليم الزعبي: شكراً سيادة الرئيس، حتى نكون متفقين مع النظام يجب ان نبحث نقطة الاستجواب بحيث نذكر ما ذكرته سيادتك من ان معالي وزير الخارجية مشغول مع وفد رسمي، ويدون في محضر الاجتماع، وقد نرجؤه اما لاخر الجلسة او للجلسة التالية. لكن يجب ان نمر ابتداءا على موضوع الاستجواب حتى لا نخرج عن النظام وتكون تلك سابقة وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، فلنبدأ اذا سمحتم ببند «٦» استجواب وبند «٥» استجواب، فنبدأ ببند «٦» لحضور معالي وزير الاعلام.

السيد الامين العام:

٦ ـ الاستماع الى بيان معالي وزير الاعلام حول الاستجواب رقم (٢) المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد عويدي العبادي حول دور اجهزة الاعلام الرسمية والشعبية في ايضاح الموقف الاردني في ازمة الخليج ومناقشته.

سيادة رئيس المجلس: معالي وزير الاعلام، تفضل.



معالي وزير الاعلام: بسم الله الرحمن الرحيم، سيادة الرئيس، حضرات النواب المحترمين

لعله من حسن الطالع ان تتاح لي اليوم فرصة تقديم هذا العرض لمجلسكم الكريم وقد بدأت ازمة الخليج تتخذ طريق الحوار السلمي الذي قد يؤدي باذن الله الى تجنب مخاطر القتال، ودمار الحرب، وفي الوقت الذي سوف احاول فيه تقديم ما لدي من معلومات وحقائق وانطباعات حول «دور الاعلام الاردني في ازمة الخليج»، لا بد لي من التأكيد على ان الازمة برمتها لم تنته بعد، بحيث يكون لدينا نقطة بداية ونهاية تسهلان علينا القيام بعملية البحث والتقييم الشاملين لهذا الدور وطبيعته واثاره.

يضاف الى ذلك ان اية دراسة تتصل بالرأي العام ومدى تاثره بالرسالة الاعلامية لا بد من ان تتوافر لها ظروف البحث العلمي ويتم اجراؤها من قبل مراكز بحث متخصصة ومحايدة تستطيع استخدام الوسائل العلمية لاستخلاص النتائج التي هي اقرب ماتكون الى الدقة والصواب، ولذلك فانني ساحاول جهدي ان اقدم المعلومات على الانطباعات والحقائق على الاستنتاجات، سائلا الله تعالى ان يوفقني في امانة العرض للوصول بكم الى اقرب نقطة من الحقيقة الموضوعية.

وقبل المضي في عرض تفاصيل الدور الذي لعبه الاعلام الاردني في هذه المرحلة لابد من الاشارة الى عدد من الملاحظات التي قد تساعد على فهم اوضح لمجمل العملية الاعلامية في بلادنا.

من المعروف اننا كمجتمع نمر الان في مرحلة انتقالية تمس مختلف مظاهر حياتنا السياسية، مرحلة نبني فيها قواعد جديدة لم تتخذ شكلها النهائي بعد ولذلك فان تقاليد العمل الاعلامي في مجتمعنا الديمقراطي الجديد لم تتبلور في صورة محددة او ثابتة سواء من الناحية التشريعية او الناحية العملية.

ولذلك فهي خاضعة لاجتهادات انية، يشارك المجتمع كله في صياغتها وحمل مسؤوليتها سواء كانت النتائج ايجابية او سلبية.

يضاف الى ذلك ان هذه المرحلة الجديدة قد انبتت حقائق جديدة على الساحة الاعلامية.

فمنذ بداية المرحلة انتهى الاستئثار

الحكومي بالاعلام وافسح المجال امام مختلف قطاعات الشعب والحركات السياسية فيه لتعبر عن ارائها بحرية، ونشأت حالة وجدت فيها المؤسسات الحكومية ان عليها وربما للمرةالاولى، ان تعمل لطرح وجهة نظرها في القضايا العامة وسط وجهات نظر اخرى تطرحها القطاعات والتنظيمات السياسية المختلفة، التي وجدت نفسها بدورها تنافس بعضها البعض في عرض فكرها على الرأي العام والحصول على مساحات مناسبة لتوضيح برامجها ومناهجها في اجهزة الاعلام المختلفة.

وكان طبيعيا ان تنشأ حالة من الزحام على المنابر الاعلامية ولم تعد وسائل الاعلام قادرة في جميع الاوقات على ان تخصص المساحات التي يمكن ان تحقق تطلعات التنظيمات السياسية كلها بصورة كاملة، ومن هنا نشأت بعض حالات التذمر والاعتراض.

وفي الوقت الذي يمثل فيه هذا الوضع صورة طبيعية من صور التحول الديمقراطي فان ايجاد التوازن المقبول بين التطلعات الاعلامية لجميع هذه الاطراف يحتاج الى استقرار الهيكلية الاعلامية الجديدة، كما يحتاج الى التعاون والتفهم والاناة من قبل الجميع.

تبقى هناك قضية اخرى يعرفها كل دارس اكاديمي للاعلام، وهي تتصل بالمادة الاعلامية نفسها اذ لا يمكن ان تكون هذه المادة منسجمة مع توقعات كل الناس في جميع الاوقات، بحكم اختلاف الاذواق والمطالب والمعايير ومن هنا فان القبول بالتعذدية السياسية والفكرية يجعل من الاستجابة للرسالةالاعلامية امرا يختلف باختلاف الناس وتكوينهم السياسي والفكري ومزاجهم الشخصي وتطلعاتهم المتباينة، ولا يمكن لكل الناس الاجماع على امر هو في طبيعته من اكثرالامور قبولا للخلاف وتباين الاراء.

سيادةالرئيس
حضرات النواب المحترمين

لقد تميز الاردن دوما بالقدرة على التعامل مع المستجدات والمتغيرات ويمكن القول بان ما حصل في مجتمعنا اخيراً اسهم في تنظيم هذه القدرة ووضعها في مسار واضح، فقد استطاعت الصحافة طوال السنوات الماضية ان تبني لنفسها قاعدة صناعية ومهنية جيدة، وكانت امامها مهمة تجاوز عائق رئيسي كان يقف في طريقها وقد زال هذا العائق عندما تاكدت الصحافة من استقلالية سياستها التحريرية، ومن ثم انطلقت لتستكمل اداء رسالتها بصورة متكاملة ومتوازنة في فترة قياسية من الزمن.

لم تعد وزارة الاعلام شريكة لرؤساء تحرير الصحف في الاضطلاع بمسؤولياتهم، بل اصبح كل رئيس تحرير يتحمل المسؤولية الكاملة عما ينشر اولا ينشر في صحيفته، وانه لمن دواعي الاعتزاز بان يصبح هذا الامر معترفا به في الاردن وخارجه مما زاد في مصداقية الصحافة الاردنية وافسح امامها المجال لحرية الحركة ادارة وتعبيراً.

وسوف تحاول الوزارة ان تعكس هذاالواقع في التشريعات الجديدة التي ستعرض على مجلسكم الموقر وفي طليعتها قانون المطبوعات

والنشر الذي سيعزز حريةالصحافة، ويحدد مسؤولياتها بصورة قانونية واضحة تستلهم روح الدستور، كما انه من المتوقع ان تشهد المرحلة الجديدة ولادة صحف جديدة بعد اقرار الميثاق الوطني تعكس مختلف اوجه الرأي والاجتهاد السياسي والفكري في الشؤون العامة.

وقد يتساءل البعض لماذا كل هذا الحديث عن المستقبل وموضوع العرض يتصل بالاداء الاعلامي في الماضي القريب.

والجواب على ذلك ان هذا التصور المستقبلي اصبح في معظمه حقيقة ملموسة يجري التعامل معها وتطبيقها على ارض الواقع الراهن.

لم تعد الحريات الصحفية تصوراً نظرياً، او وعداً غائماً بعد ان تحولت ادارة الاعلام الى جهاز ينظم العمل الصحفي دون السيطرة عليه، او التدخل فيه.

لقد اصبح نهج وزارة الاعلام استلهام روح الدستور ونصه في التعامل مع جميع الشؤون المتصلة بالصحافة والصحفيين دون انتظار صدور التشريعات التي تحدد هذا النهج بصورة تفصيلية وملزمة.

ولقد قامت بين الوزارة وجميع العاملين في حقل الصحافة صلة تتصف بالثقة والمصداقية والاحترام وقد اوفت الوزارة وبكل امانة بالكثير بماتوقعته منها الاسرة الصحفية التي لابد وانها تسمعني الان..

سيادة الرئيس
حضرات النواب المحترمين

لقد كانت هناك شكوى عامة في الماضي من ان اخبار الاذاعة والتلفزيون ووكالة الانباء الاردنية تعكس وجهة النظر الرسمية فحسب، الامر الذي كان يصرف المواطن الى البحث عن الانباء من مصادر اخرى، ولقد حاولت هذه الاجهزة خلال الاشهر الماضية تطوير برامجها الاخبارية وتوسيعها بحيث تشمل نشاطات المجتمع كله واكاد اجزم بانها كانت موضوعية في عرضها للاحداث، حريصة كل الحرص على توخي الحقيقة، كما افسحت المجال للرأي والرأي الاخر وزال عنها الجمود الرسمي بالتدريج او كاد.

وهنا لابد لي من التذكير بان توجه هذه الاجهزة ما يزال في اول الطريق لذلك ستظل محتاجة الى تعميق تجربتها وتوسيعها حتى تستطيع التوصل الى الوضع المهني المتميز الذي ننشده، الا ان القاعدة العريضة لحركتها في اطار من الالتزام بشمولية الاخبار وموضوعيتها قائمة وهو ما سوف يرسخ مصداقية هذه الاجهزة ويعزز استقلالية النهج الذي تسير عليه.

اما بالنسبة للاعتراضات التي سمعناها ولا نزال حول البرامج العامة في التلفزيون وخاصة الاجنبية منها، والتي تتعلق بمضمونها ومدى جديتها، وارتباطها بهموم الناس، فقد عدلت ادارة البرامج في التلفزيون، من طريقة انتقاء البرامج العربة والاجنبية، وذلك تمشيا مع ما التزمت به الحكومة امام مجلس النواب من

الانتقاء الحريص للبرامج بصورة تعتمد ما يتناسب مع ثقافتنا وتراثنا وواقعنا وضرورة الانفتاح الصحي على العالم من حولنا.

وقد وسع التلفزيون ايضاً من اهتمامه بتنمية الانتاج المحلي للبرامج التي تتناول مختلف المجالات التي لها صلة بالوطن والمواطن، وخرج من اسر العاصمة الى الريف، ليعكس نبض الحياة هناك، غير انه لابد من الاعتراف انه لايزال في بداية الطريق ولا تزال امامه اشواط بعيدة، عليه ان يقطعها لكي يتمكن من التجاوب المطلوب مع حس الناس وتوقعاتهم.

اما الاذاعة فقد حققت انجازاً واضحاً في هذا المجال، وقد كان هذا دأبها على مر الايام، سواء من حيث شمولية طرحها للشؤون العامة او في قدرتها على تلمس نبض الشارع وحركة الحياة في القرية والمدينة على حد سواء.

سيادة الرئيس
حضرات النواب المحترمين

انتقل الان الى عرض ما قام به الاعلام الاردني في الداخل والخارج لشرح وجهة نظر الاردن ازاء ازمة الخليج، وسأبدأ باستعراض الصورة التي كان عليها الحال في الاسابيع الاولى للازمة، ثم كيف تطورت هذه الصورة بعد ذلك.

لقد صورت وسائل الاعلام الاجنبية الاردن في بداية الازمة وكأنه خارج على الارادة الدولية، سياسياً ورافض لقرارات مجلس الامن الدولي من الناحية الاقتصادية.

واسهبت هذه الوسائل في انتقاد الاجراءات التي اتخذتها الاجهزة الاردنية المختلفة لاستقبال الوافدين من الكويت والعراق وتيسير اقامتهم وتسهيل سفرهم الى بلادهم.

كما توسعت ايضا في تحليل الاوضاع السياسية والاقتصادية التي يواجهها الاردن نتيجة موقفه السياسي، مشيرة الى انه قد اوصد امامه ابواب الدعم المالي العربي، واغلق في وجهه، اسواق تجارته الخارجية.

وفي كل هذه الطرحات كانت وسائل الاعلام الاجنبية تذكر السامع والقارىء بان مصدر قوة الاردن كان دوما في اعتداله وثبات جسوره الممتدة مع كل دول العالم، مشيرة الى انه قد اخل بهذه المعادلة الهامة نتيجة موقفه من ازمة الخليج.

والان اذا نحن حاولنا تقصي معالم الصورة التي ترسمها نفس الاجهزة الاعلامية الاجنبية للاردن فماذا نرى؟

نرى الاردن وقد عاد الى صدر الاحداث وبصورة ايجابية هذه المرة، نرى الحديث عن جلالة الملك الحسين المعظم باعتباره صوت العقل وصانع السلام في المنطقة، كما بدأت معظم الجهات التي انتقدت الموقف الاردني في البداية تكتشف الحكمة في محافظة الاردن على موقف يتيح له الحوار مع مختلف اطراف النزاع في الخليج.

كذلك لم يعد هناك شك في احترام الاردن للشرعية الدولية، وانخفضت الاصوات التي كانت تشكك في التزامه بقرارات مجلس الامن

الدولي وحلت مكانها مقالات تعدد مدى الخسائر والاضرار التي تحملها الاردن من جراء ازمة الخليج وتدعو الى تعويضه وانقاذ اقتصاده، كما بدأت الكثير من الاصوات تتعالى مقدرة للاردن حسن ادارته للازمة التي يعاني منها وخاصة من النواحي الانسانية.

وفي كل ذلك كان هناك تقدير بالغ لما اضفاه التحول الديمقراطي في المجتمع الاردني، من قدرة على الصمود والتحمل، ضمن اطار واضح من الوحدة الوطنية والتلاقي الكامل بين القيادة والشعب.

فكيف حدث كل ذلك، وهل تم بمعزل عن الحركة الدائبة للدبلوماسية الاردنية او بعيداً عن نشاط الاعلام الاردني؟

ان هذا التحول الذي حدث لصورة الاردن شيء جديد، بالغ الاهمية، عميق الاثر وحري منا بالبحث والتحليل.

لقد تم التحول والتغير في نظره العالم للاردن بفضل جهد وطني عام قاده جلالة الملك الحسين المعظم، وشارك فيه كل فرد من افراد الشعب قدر استطاعته ولو لم يقع هذا الجهد لما التفت العالم الينا، او حاول فهم موقفنا.

كيف نشأ وتعاظم هذا الجهد؟ هل نشأ في فراغ، او تعاظم بغير تخطيط ولا تنظيم، ام انه كان ثمرة تخطيط واع اسهم الاعلام الاردني في ادائه وتنفيذه؟

احسب ان من الانصاف القول بانه كان للاعلام دور رئيسي في كل ذلك، فلا يمكن ان تقوم بين الشعب وحدة وطنية دون اعلام ينمي هذه الوحدة، ويغذي كل نوازع الصمود بين ابناء الوطن الواحد.

لقد اسهمت الصحافة الحرة في اضفاء طابع نضالي عكست فيه نبض المواطن ومشاعره بدقة وامانة، وقام الاعلام الرسمي بتغطية الاحداث بتوازن ومصداقية، اتاحت للمواطن ان يعرف الاخبار على حقيقتها، خاصة بعد ان اتسعت الفترات المخصصة لها في الاذاعة والتلفزيون وتعمق محتواها.

واذا ما عرفنا بان الاذاعة الاردنية تتمتع الان باعلى قدر من المصداقية بين اخواننا ابناء الارض المحتلة في فلسطين كما ظهر في استطلاع حديث للرأي العام هناك، واذا ما عرفنا ايضا بان ٩٥٪ من المشاهدين في الاردن يستمعون الى نشرة اخبار الساعة الثامنة في التلفزيون الاردني فلا يمكن الا الاستنتاج بان هناك قدراً كبيراً من الاهتمام والاقبال على البث الاخباري للاذاعة والتلفزيون. ويعزز هذا الاستنتاج ما تتلقاه هذه الاجهزة من رسائل ومكالمات هاتفية، تتضمن الكثير من الاقتراحات والتنميات التي تحمل في طياتها التقدير والاعجاب والنظرة الايجابية المتفاعلة مع الاداء الاعلامي المتميز.

لقد استطاعت الاذاعة من خلال توسع اتصالاتها ان تصبح صانعة للاخبار لا مجرد مصدر لها فحسب، بحيث اصبحت بعض اخبارها مادة تنقلها عنها وكالات الانباء العربية والاجنبية، كما اصبحت برامجها الاخبارية تستضيف نخبة متميزة من رجال الصحافة

والاعلام، واساتذة الجامعات، والعاملين في الحقل العام في الاردن، والدول العربية والاجنبية، وكذلك الحال بالنسبة للتلفزيون ووكالة الانباء الاردنية.

ولقد اسهم الاعلام في تعريف المواطن بالظروف الحياتية المستجدة التي نمر بها، فلم يحجب عنه المعلومات الصحيحة، سواء ما كان منها متصلا بالاوضاع الاقتصادية او المالية التي تواجهنا، بالرغم من صعوبتها وخطورتها.

كما بدأت الاذاعة والتلفزيون في التركيز على حشد جهود المواطنين لمواجهة الاوضاع التي نمر بها من خلال بث برامج هادفة حول الدفاع المدني والجيش الشعبي والاسعافات الاولية وترشيد الاستهلاك، وترشيد الطاقة، وحفز المواطنين على زيادة الانتاج.

وقد تم بعض هذا الحشد في برامج منفصلة، اما البعض الاخر فاستقر ضمن البرامج الثابتة في الاجهزة الاعلامية.

كما استمر الاعلام الاردني كدأبه ابداً حاضنا لقضية فلسطين، مذكراً بحقوق شعب فلسطين في وطنه، ومرآه تعكس نضال هذا الشعب في سبيل نيل حقوقه من خلال انتفاضته الباسلة.

ولقد حرص التلفزيون في الشهور الاخيرة على بث المسلسلات التاريخية والدينية، بالاضافة الى الافلام العربية التي تحض على الجهاد، كما بث العديد من المسلسلات الاجنبية التي تعكس نضال الشعوب للتخلص من الاستعمار والتبعية الاجنبية، اذكاء لروح النضال بين ابناء شعبنا الواحد، وتعظيما لكفاح اخواننا غربي النهر.

سيادة الرئيس
حضرات النواب المحترمين

لقد كان للاردن على الدوام حضور مميز على الساحة الاعلامية الدولية ويعود الفضل في ذلك اولا وقبل كل شيء لقدرة جلالة الملك الحسين المعظم على مخاطبة العالم مخاطبة مقنعة تجمع بين صدق الموقف واصالة الفكر وروعة العرض.

ولقد تعود الاردن على مر الايام استقبال رجال الصحافة العربية والاجنبية الذين يؤمون دياره فيجدونْ في اهله ثقة بالنفس وبالموقف وقدرة على الحوار والتواصل مع قضايا العالم بالرغم من تشعبها وصعوبتها.

وقد جاءت ازمة الخليج لتثير الاهتمام بالاردن والتنافس على رصد الاحداث فيه بين جميع وسائل الاعلام الاجنبية، فتدفقت اعداد كبيرة من رجال الصحافة والاذاعة والتلفزيون على البلاد حتى بلغ مجموعهم وعلى فترات مختلفة منذ اندلاع الازمة وحتى الان حوالي (١٥٠٠) شخص.

فكيف تم التعامل مع هذا الحشد الكبير من رجال الاعلام العربي والدولي؟

نستعرض ذلك ضمن حلقات ثلاث تبدأ بتقديم التسهيلات التي تمكن الاعلامي الاجنبي من تادية مهمته وتمتد لتشمل وضعه في صورة الموقف الاردني وتيسير حصوله على المعلومات

التي يطلبها من المصادر الرسمية ومن عدد كبير من العاملين في الحقل العام، ثم تنتهي بتقديم التسهيلات والخدمات الفنية التي تيسر له ارسال الرسالة الصحفية في موعدها وبصورة مهنية مقبولة.

حول الحلقة الاولى قامت مكاتب وزارة الاعلام بجهد كبير في استقبال الصحفيين واعتمادهم وتسهيل تنقلاتهم وارشادهم الى اماكن الحصول على الانباء، وقد تم كل ذلك بمستوى عال من (المهنية) حيث عمل المكتب الرئيسي للاعلام في فندق الاردن طول الازمة مددا طويلة كانت تمتد حتى ساعات متأخرة من الليل، كما عملت المكاتب الاخرى في فندق (الماريوت) وفي مطار الملكة علياء الدولي وفي الرويشد وفي العقبة على مدار الساعة لتعطي افضل صورة للاردن ويعلم كل من اتصل بهذه المكاتب مدى المستوى المهني المتقدم الذي يجري فيه العمل هناك.

وثاني هذه الحلقات تتصل باطلاع الاعلامي الضيف على الموقف الاردني وتنظيم المقابلات الرسمية والخاصة التي قد يطلبها للحصول على معلومات وافية، و انطباعات متنوعة تمكنه من اعداد تقاريره الصحفية.

فبالنسبة للمقابلات الرسمية كان المجال مفتوحا الى حد بعيد لاجراء مقابلات صحفية واذاعية وتلفزيونية مع جلالة الملك الحسين المعظم ومع سمو الامير الحسن ولي العهد المعظم، وتجري ترتيبات هذه المقابلات بالتعاون بين الدائرة الصحفية في الديوان الملكي الهاشمي ووزارة الاعلام، ويسبقها في كثير من الاحيان ايجاز عام للصحفي كما يتلوها محاولة استخدام مواد هذه المقابلات استخداما مناسبا في اجهزة الاعلام الاردنية، ولقد تعاونت مكاتب الاعلام مع كافة الوزارات والمؤسسات الرسمية التي كان لها صلة بالاحداث كوزارة الداخلية ووزارة الخارجية، ووزارة المالية ووزارة الصناعة والتجارة والبنك المركزي ووزارة النقل ووزارة التموين للحصول على مقابلات ومعلومات تسهل مهام هؤلاء الصحفيين.

ويقوم وزير الاعلام عادة باستعراض الوضع العام للصحفي الاجنبي في بداية مهمته في الاردن، وفي معظم الاحيان يتكرر هذا اللقاء مع الوزير شخصياً فضلاً عن الرد على الاستفسارات الكثيرة بواسطة الهاتف، وكل من له صلة بالعمل الصحفي يعلم مقدار ما يتعرض له وزير الاعلام من استفسارات من قبل هؤلاء الصحفيين ويقوم الوزير ايضا بالمبادرة بالاتصال بالصحافة الاجنبية حيث يدعو نخبة من الصحفيين الاجانب الموجودين في العاصمة الى لقاء اسبوعي يجري خلاله حوار يستهدف تحليل الامور والمواقف بصورة متسعة ومعمقة.

وبالاضافة الى هذه اللقاءات التي لا ينسب ما يقال فيها عادة الى الوزير تمسكا بتقليد مهني يسهل العمل الصحفي فقد اجرى الوزير عدداً كبيراً من المقابلات الصحفية والاذاعية والتلفزيونية تم استخدامها في الخارج، الا انه لم يجر نشرها او بثها في اجهزة الاعلام الاردنية الا في نطاق ضيق، كذلك لا يفوتني. التنويه بالجهد الكبير الذي قدمه عدد من ابناء الاردن من رجال

الفكر والصحافة والسياسة والاقتصاد، حيث اسهموا من خلال المقابلات التي اجرتها معهم الصحف وشبكات الاذاعة والتلفزيون العالمية، في تصحيح الصورة الخاطئة عن موقف الاردن من ازمة الخليج، وفي اكتساب التاييد العالمي بالتدريج الى جانب هذا الموقف، وغني عن القول ان هذا الجهد المميز لم يعرف عنه الا القليل في وسائل اعلامنا المحلية.

لقد اقتصرت اعادة النشر لما يبث في الخارج في اغلب الاحيان على مقابلات جلالة الملك الحسين المعظم وسمو الامير الحسن المعظم مع وسائل الاعلام الاجنبية وكانت هذه المقابلات تشكل مادة يومية من مواد نشرات الاخبار بحيث اصبح المواطن يتلقى ايماءا واضحا يبين له تطور الامور من اعلى مصدر في الدولة.

اما الحلقة الاخيرة من حلقات العملية الاعلامية الخارجية فهي المتصلة بالتسهيلات الفنية بارسال الرسالة الصحفية او بث المقابلة الاذاعية او التلفزيونية للخارج.

واذا كان الانصاف يقتضي مني الاشادة بالتسهيلات التي قدمتها مؤسسة المواصلات في تسهيل اتصال مراسلي الصحف والاذاعات ببلدانهم، فلقد كان الامر اكثر تعقيداً بالنسبة لنقل الرسائل التلفزيونية، وهنا لا بد لي من ان اذكر وبكثير من الاعتزاز الجهد الجبار الذي قام به فريق التبادل الاخباري في التلفزيون والذي كان عمله يمتد لمدة ٢٤ ساعة متواصلة، فقد بث هذا الفريق (٦٠٤٨) رسالة اخبارية تلفزيونية خلال الشهور الاربعة الماضية للعالم الخارجي.

ولقد كان من فوائد هذا النشاط ان العاملين في التلفزيون الاردني كانوا على صلة وثيقة، بحركة بث الاخبار للخارج، مما اتاح لهم فرصة تزويد الفرق التلفزيونية الاجنبية ببعض المشورة وتزويدها بمقتطفات مما يبثه التلفزيون الاردني من ا فلام بالاضافة الى مواد (ارشيفية) ربمااسهمت في جعل هذه الرسائل التلفزيونية متوازنة في مضمونها.

واذا ما اضفنا الى ذلك اهمية ما تتركه كلتا الحلقتين الاولى والثانية من حلقات التعامل مع الاعلام الاجنبي وهما المتصلتان بالتسهيلات الصحفية والعرض العام، يمكن ان نستنتج مدى الاثر الايجابي الذي تركه الزملاء العاملون في جميع هذه الميادين على الصحفيين الاجانب بسبب حسن المعاملة ودقة الايجاز وكفاءة الاداء الفني على جميع المستويات.

ولقد ادت الثقة الدولية في اداء اجهزتنا الاعلامية، الى تعزيز وضع التلفزيون الاردني كمركز للتبادل الاخباري، حيث اقدم اتحاد الاذاعات الاوروبية على انشاء جهاز ارسال ثابت في مؤسسة التلفزيون، يبث عبر الاقمار الصناعية. وقد تولى هذا ا لجهاز والذي تحمل تكاليفه الاتحاد المذكور بث الرسائل الاخبارية المتعلقة بازمة الخليج وبالاردن الى الدول الاعضاء فيه، هذا بالاضافة الى توزيع اخباره لكافة دول العالم عن طريق وكالات الانباء المصورة. وقد اقام الاتحاد مركزا فنيا ثابتا في مبنى التلفزيون الاردني لانجاز عمليات التنسيق الاخباري مما وضع الاردن وبصورة ثابتة على خارطة التبادل الاخباري في العالم.

يضاف الى ذلك ان التلفزيون الاردني يرسل يوميا وبمبادرة منه، ما معدله ثلاث رسائل اخبارية مصورة تمثل وجهة نظر الاردن الى دول العالم عبر هذه التسهيلات المتاحة، الامر الذي اضاف بعداً جديداً وهاماً يحقق للاردن فرصة لعرض وجهة نظره على العالم، وهو يستغلها الان بكفاءة واقتدار.

سيادةالرئيس

حضرات النواب المحترمين

لقد حقق بلدنا الناهض بقيادة جلالة الحسين وحدة وطنية رائعة، لم يعرف مثيلا لها في تاريخه المعاصر.

واتخذ موقفاً قومياً من ازمة الخليج، كان موضع الانتقاد من كثير من الاطراف العربية والدولية في البداية، ثم وقع التحول الكبير الذي جعل هذا الموقف موضع التقدير والاعجاب من كثير من الاطراف، وبدأت الدعوة التي اطلقها جلالة الملك الحسين المعظم من اول يوم لحل الازمة بالطرق السلمية، تتحول الى نداء داو تتردد اصداؤه في مختلف عواصم العالم، فهل تم بناء الوحدة الوطنية، وتعميق التجربة الديمقراطية، وتحويل الرأي العام الدولي من مخالفتنا الى الوقوف معنا، بمعزل عن الاعلام الاردني؟ ام ان الاعلام الاردني قد لعب دوراً محورياً واساسياً في كل هذه الانجازات.

انني اترك الجواب على السؤال لحضراتكم ولا يساورني شك في انكم ستجيبون عليه بما يقتضيه الانصاف، ويفرضه الضمير، وتحتمه الرؤية الموضوعية للامور.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيادة رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، شكراً معالي وزير الاعلام على هذا البيان، وطبقا لما جاء في المادة «٦» من النظام الداخلي بعد ان ادلى معالي الوزير ببيانه على المجلس ان يحدد موعداً للمناقشة، اقترح ان تكون بعد اسبوعين من تاريخه، الاستاذ احمد قطيش نقطة نظام.

السيد احمد قطيش الازايدة: شكراً - سيادة الرئيس، فيه نص على ان لا يتجاوز ذلك ثمانية ايام الحقيقة في النظام الداخلي.

اصوات: لا يقل عن ثمانية ايام

السيد احمد قطيش الازايدة: انا اسف لا يقل عن ثمانية ايام.

سيادة رئيس المجلس: نقطة نظام، معالي وزير البلديات.

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة: شكراً سيادة الرئيس - نصوص النظام الداخلي عالجت موضوع الصلاحيات، صلاحيات المجلس وصلاحيات رئيس المجلس، فعندما اراد النظام اعطاء صلاحية معينة للرئيس نص على ذلك صراحة، وعندما اراد اعطاؤها للمجلس نص على ذلك ايضا بشكل صريح ونجد ان المادة «٩٦» من النظام الداخلي قد اعطت هذه الصلاحية للمجلس وليس لرئيس المجلس، مع الاحترام طبعاً، وافهم من هذا النص ان المجلس اذا رأى وجهاً للمناقشة يعين موعداً لها واذا شاء المجلس الاكتفاء بعرض الوزير المستجوب يكتفي بها ولا يحدد موعداً للمناقشة. ولذلك فان امر المناقشة

في الاستجواب من عدمه يحتاج الى تصويت لأن الرأي رأي المجلس، ورأي المجلس لا يمكن معرفته الا من خلال التصويت كما هي المادة «٩٦» المشار اليها من النظام، لذلك اقترح طرح الموضوع على المجلس للتصويت تمشياً مع النظام الداخلي وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً الاستاذ طاهر المصري.

السيد طاهر المصري: شكراً سيدي الرئيس، الواقع جميعنا استمعنا الى هذا البيان الشامل حول السياسة الاعلامية وانا اشكر معالي وزير الاعلام على مثل هذا البيان. وعلى الاقل انا شخصياً اتفق مع كثير من التوجهات الواردة في السياسة الاعلامية، وواضح الفرق بين الاعلام في هذه المرحلة وبين ما كان ينتهج في السابق. اريد ان اقترح ان تتم المناقشة الان لانه قد لا يكون هناك خلافات اساسية او اسئلة كثيرة حول هذا الموضوع. فاذا كان من المناسب للمجلس ان نبدأ بالمناقشة الان وان لا نؤجلها لان امامنا قوانين وامامنا الموازنة في وقت قريب، فاقترح ان يأخذ بهذا الاقتراح وشكراً.

السيد سلامة الغويري: اثني على ذلك.

سيادة رئيس المجلس: فيه تثنية، نقطة نظام عند الاستاذ عبدالسلام فريحات

السيد عبدالسلام فريحات: المادة «٩٦» الحقيقة لا تجيز المناقشة في الوقت الحالي وانما يجب ان تحدد بموعد لا يقل عن ثمانية ايام، فما وجه الاستعجال الحقيقة.

سيادة رئيس المجلس: ولهذا تم طرح الموضوع على المجلس ليرى رأيه في هذا الموضوع، ان رأيتم ان هناك حاجة للاستعجال قبل ثمانية ايام ولم يقل في نفس الجلسة، لكنها مفتوحة، اذا رأيتم حاجلة للاستعجال نقطة نظام استاذ فارس

السيد فارس النابلسي: شكراً سيدي، السؤال هو هل يرغب المجلس في المناقشة ام لا؟ اولا قبل ان نبحث الاستعجال، هل يرغب المجلس بالمناقشة ام لا؟ هذا هو السؤال الاول الذي يجب ان يطرح على المجلس وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: هناك اقتراح بان يرى المجلس او يتخذ القرار بالمناقشة او عدمها، اقتراح بالمناقشة الحالية، من يوافق؟ دكتور احمد عويدي تفضل.

الدكتور احمد عويدي العبادي: يعني حقيقة انا اتألم جدا عندما تسير الامور بهذا الشكل، معالي وزير الاعلام تفضل مشكوراً وادلى ببيان، قضية مناقشة البيان او عدمها، انا لم اقدم استجواباً الا ولدي من الوثائق والملفات ما يستوجب هذا الاستجواب، واذا اراد المجلس الكريم ان لا يحوله لاستجواب فساضطر الى ابراز هذه بطريقة او باخرى، قد تؤذي المجلس وقد تؤذي الوزارة في ان واحد. ولكن ارجو من المجلس الكريم ان لا يتحدث هل هنالك نقاش ام لا انما يحدد بعد اسبوعين، ثلاثة، شهر مش مشكلة، لكن يجب ان تناقش هذه القضية وهذه القضية مهمة جداً. وعندنا قضايا بملايين «الدولارات» وعندنا قضايا كساد

مالي واداري المسبب لمثل هذا التشويش بالصورة، وعندنا ناس يأخذوا راتب وما «بيشتغلوش» وشغلات كثيرة جداً. كل هذا سبب من اسباب تقصير وزارة الاعلام في ابراز الصورة الصحيحة عن الاردن وبالتالي فانني اصر على استجوابي واصر على مناقشته، والامر فيما اذا كان هل سيناقش بعد ثمانية ايام او ما بعدها، اما قبل ذلك فلا ارى ضرورة للاستعجال نهائيا وعندي من المبررات الكافي وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: نقطة نظام، تفضل استاذ حسين.

السيد حسين مجلي: شكراً سيدي الرئيس، اقترح ان تقرأ المادة «٩٦» من النظام الداخلي مع المادة «١٠٠» اذ تقول المادة «٩٦» «يحدد المجلس موعد المناقشة بعد سماع اقوال الوزير بحيث لا يقل عن ثمانية ايام الا اذا رأى المجلس وجها للاستعجال ووافقه الوزير» اي انه يجوز للمجلس ان يقرر المناقشة الان.

المادة «١٠٠» تقول «يشرح المستجوب موضوع استجوابه وبعد اجابة الوزير يجوز للاعضاء الاشتراك في المناقشة» بمعنى انه يمكن للاعضاء ان يعاملوا الاستجواب بهذه الحالة كالسؤال بحيث لا يشترك احد بالمناقشة وينتهي موضوع الاستجواب. واذا رأوا ان يذهبوا اكثر من ذلك فهناك نص يمكن ان ينقلب الاستجواب الى ما هو ابعد من ذلك. ولذلك فانني اقترح اعمالا بنص المادتين «٩٦» و «١٠٠» ان يطرح الان جواب الوزير ليعلق عليه المستجوب وعلى ضوء ذلك للاعضاء ان يشتركوا بالمناقشة أم لا. اعود لاقول بانها نقطة نظام في كيفية السير في التعامل مع هذا الاستجواب، واعتقد انه على ضوء البيان الوافي لمعالي وزير الاعلام مع انه واضح السياسة الاعلامية للمجلس ولكن للاعضاء ان يقرروا المشاركة بالمناقشة ام لا. وانا اقترح الاكتفاء بذلك والوقوف عند حد تعليق المستجوب على ما طرحه معالي الوزير ونكتفي بذلك وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: نقطة نظام، استاذ ليث شبيلات.

السيد ليث شبيلات: بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي الرئيس.

الفرق في النظام الداخلي بين السؤال والاستجواب ان السؤال مُلك فقط للسائل، فاذا سحبه لا يجوز لاي أحد من اعضاء المجلس ان يتدخل، اما الاستجواب فهو ابتداءا ملك للمستجوب وهو الذي يبدأ بعد النقاش في النقاش، والمجلس يجوز أن يتدخل في النقاش ويجوز ان لا يتدخل. انما المستجوب هو الوحيد الذي يقرر ان يستمر او لا ، مع ان المجلس له الصلاحية اذا سحب المستجوب استجوابه لاي عضو من اعضاء المجلس ان يقول لا يستمر هذا الاستجواب. هذا الفرق بين السؤال والاستجواب، لذلك النقاش للمجلس حسب المادة «٩٦» فقط لتحديد موعد المناقشة فقط. أما ان كان المجلس برمته غير راغب بالمناقشة والمستجوب فقط فيوم النقاش لن يتكلم الا المستجوب وسيظهر ان استجوابه لم يهتم به

المجلس، أما ان اهتم به المجلس فسيناقش به اعضاء اكثر. لذلك الان تحديد الموعد هذا امر لا بد منه وليس للمجلس الحق ان يقول اكتفينا ولا نناقش الحق في ذلك فقط لصاحب الاستجواب، واذا سكت الاعضاء ممكن الغاء الاستجواب، واما اذا سحبه وتدخل اي عضو في الابقاء فاي عضو يمكن ان يبقي الاستجواب قائما للنقاش. لذلك لا يطرح موضوع النقاش انما موعد النقاش، ارجو ان يكون ذلك واضحاً.

اصوات: نثني على ذلك.

سيادة رئيس المجلس: شكراً ـ استاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً سيادة الرئيس، تعلمون اني في الجلسة الماضية اقترحت ان يحول هذا الاستجواب الى سؤال ولم يوافقني المجلس على ذلك، لكن طالما اننا عملناه استجواب يجب ان نحترم النظام الذي نحتكم اليه دائما. النظام يتطلب ان نحدد موعداً للنقاش، وليكن بعد ساعة، مش قضية الحقيقة، لكن لا يجوز ان نقول الان نقفل الموضوع. مع ان توجهي ان يكون بمستوى سؤال وليس استجواب. قد نشكر الوزير وقد نقول هنالك خطأ هناك. . الحقيقة معالي الوزير قدم بيان، المنطق ولكي نحترم عقولنا يجب ان نرجع ونقرأ هذا البيان ويوزع علينا جميعا، يمكن انا عندي ملاحظة عن الصحافة مثلا، بدي ارجع لبعض الوثائق وخلافه، فلنحدد سيادة الرئيس موعد للنقاش لان ذلك يتفق مع النظام ولا يجوز ان نخرج عن النظام باي حال من الاحوال وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً ـ نقطة نظام استاذ عاطف البطوش.

السيد عاطف البطوش: بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً سيادة الرئيس.

المادة التي تحكم هذاالموضوع والمقام الذي نحن فيه هي المادة «٩٦»، فاذا قرأت «يحدد المجلس موعد المناقشة بعد سماع اقوال الوزير بحيث لا يقل عن ثمانية ايام الا اذا رأى المجلس وجها للاستعجال ووافقه الوزير» فالاقل من ثمانية ايام مقيدة بموافقة الوزير، اما ما تفضل به زميلنا الاخ ابو شجاع بالنسبة للمادة «١٠٠» فهي تفسيرية للمادة «٩٨»، اذا كان الاستجواب من اكثر من عضو فيجوز للمجلس ان يجمع هذه الاستجوابات ويجوز ايضا لكل عضو من المستجوبين الكثر ان يطلب البيانات الواضحة، فالمادة «١٠٠» تفسر المادة «٩٨» ومتعلقة بها، اما هذا الموضوع فتحكمه المادة «٩٦» فقط اللي هي اذا كانت الاقل مقرونة ومقيدة بموافقة الوزير ان يقبل باقل من ثمانية ايام او يترك لاكثر من ثمانية ايام اعمالا للقانون وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: الدكتور محمد ابو فارس نقطة نظام.

ـ وهنا انصت السادة النواب لاذان الظهر ـ

الدكتور محمد ابو فارس: الحقيقة انا رفعت يدي لاقول ان المادة «٩٦» تقول الاصل والقاعدة تحديد موعد في مدة لا تقل عن ثمانية ايام، والاستثناء هو الاستعجال، ولابد للاستعجال ان يكون له مبرر حتى يكون الامر فيه عجل، ونحن بحاجة ان نقرأ بيان الوزير بدقة حتى نناقشة وهذا يستوجب علينا ان نصور هذا البيان وان نحوزه ثم نقرأه، وهذا يحتاج الى وقت. فلا ارى ان هناك مجالا للاستعجال ولا يستطيع الانسان حقيقة ان يحفظ ما قاله الوزير وما سمعه الوزير، فاذن يلجأ الى الاستثناء لاسباب ولا اجد في الواقع اسبابا تحضنا على الاستعجال ومناقشة الامر الان وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، نقاط النظام كثيرة، اذا سمحتم نقاط النظام صارت ثلاث نستمع اليها ثم نتخذ قرارا بذلك، الاستاذ محمد فارس الطراونة، حسب النظام نقط النظام مقدمة، تفضل.

السيد محمد فارس الطراونة: سيدي الرئيس، لا يجوز ان نقرأ نص المادة «٩٦» ونجزئه، الاصل انه يقرأ كنص متكامل، هذا المجلس ليس له ان يقرر نناقش ام لا نناقش لان الاصل في المادة تقول «يحدد المجلس موعد المناقشة» المبدأ تحديد موعد المناقشة، حصره كحد ادنى بثمانية ايام، وفي حد اعلى حسب منطوق المادة «٩٧» بشهر لانه امر داخلي، وبالتالي نحن نتصرف من ثمانية ايام الى شهر الا اذا كان هنالك حالة استعجال، حالة الاستعجال ايضا ليست واردة لاننا لم نقرأ الحقيقة ولم نطلع على الوثائق اللي بحوزة الزميل ولا على تقرير معالي الوزير. فالاصل ان نقرأ وان نطلع على هذه الوثائق حتى يصار الى مناقشة هذا الموضوع في جلسات قادمة، ولهذا فاني اقترح تحديد موعد لا يقل عن ثمانية ايام ولا يتجاوز شهر مع ضرورة اطلاعنا على تقرير معالي الوزير وعلى بعض الوثائق اللي بحوزة الزميل لتكون مناقشتنا للامر صحيحة وفي موقعها وشكراً.

اصوات: نثني على ذلك.

سيادة رئيس المجلس: فيه اكثر من تثنية، تفضل دكتور عبدالله.

الدكتور عبد الله النسور: سيدي الرئيس، الحقيقة كل نقط النظام غير واردة اطلاقا، اولا «يحدد المجلس موعد المناقشة» اذن فيه مناقشة اجباري، يحدد فعل مضارع يفيد الامر، فيه مناقشة، الان انا اقترح على الرئيس ان يسأل بقية الفقرة، هل يرى المجلس وجها للاستعجال؟ برفع الايدي، اذا فيه استعجال يبحث في المدة التي يقترحها المجلس اذا ما فيه بتقول اسبوعين سيدي الرئيس، فارجوك ان تطرح السؤال وانا اقترح هل من موافق على الاستعجال؟ كأن يكون اليوم او بعد ثلاثة ايام ام لا ؟ لان هذه ارادة المجلس، اطرح السؤال يا سيدي وانتهى.

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ ذوقان الهنداوي.

السيد ذوقان الهنداوي: الحقيقة بعد ان تكلم الزميل الاستاذ محمد فارس الطراونة فقد عبر عن معظم ما كنت اود ان اقوله ولا اريد ان اتطرق الى الاجراءات كما تكلم زميلي النائب

الدكتور عبدالله فهي من حق رئيس المجلس، انما اريد ان اضيف الى ما تفضل به الاستاذ محمد فارس الطراونة لكي تجلى نقطة اعتقد انه حصل حولها ضباب عندما تكلم حولها الزميل الاستاذ ليث وهي انه في مرحلة ما الاستجواب هو من حق المستجوب.

الواقع انه عندما اشار دولة رئيس الوزراء في الجلسة الماضية الى مدونة التقاليد البرلمانية التي وضعت عام ١٩٨٤ وهي مجلد كبير، عدت اليها واقتنيتها ودرست ما كتبت هذه المدونة، وهي تحت اسم «مدوَّنة التقاليد البرلمانية»، عن الاستجوابات وعن الاسئلة. فخرجت بالنتائج التالية وهي موضوعة بصورة صريحة في هذه المدونة.

اولا ـ لا يمكن باي حال من الاحوال احالة الاستجواب الى سؤال، ولا يمكن بحال من الاحوال معاملة الاستجواب كمعاملة السؤال، يمكن ان يحال السؤال الى استجواب ويمكن ان يعامل السؤال كمعاملة الاستجواب لكن العكس غير وارد، بمعنى انه في حالة السؤال يستطيع السائل ان يقف عند حق او يجب الواقع حسب النظام الداخلي ان يعلق وان يقف عند ذلك الحق، لكن الاستجواب بمجرد طرحه في المجلس يصبح كما تكلم الاستاذ ليث هو ملك لهذا المجلس، ولا حق للمستوجب ان يعطي تعليمات او ايحاءات للمجلس بان يوقف المجلس مناقشة هذا الاستجواب، لذلك الحقيقة مع وضوح التعليمات اللي واردة في النظام الداخلي انا مع الاستاذ محمد فارس انه يجب على المجلس ما دام الاستجواب اصبح ملكه يجب عليه ان يحدد موعداً للمناقشة، اذ اقتنع كما تفضل الاستاذ محمد فارس وكما تفضل الدكتور محمد ابوفارس، اذا وجد المجلس ان هنالك حالة تدعو للاستعجال يمكن ان ينظر به الان او بعد ساعة او ساعتين او بعد جلسة، لكن هذا متى يتم وكيف يقنع المجلس به الا بعد ان يسمع من المستجوب ما عنده، لذلك سيدي الرئيس النظام واضح بانه اصبح من حق المجلس مناقشة هذا الاستجواب ولا يجوز للمجلس ان يوقف مناقشته انما على المجلس ان يحدد الموعد لمناقشة هذا الاستجواب وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، اعتقد ان الموضوع انتهى الان اذا سمح الاخوان جميعا نقاط النظام هي صارت لغة الحديث في المجلس الكريم، اود اولا ان اقول للاخوة الافاضل ان قراركم هو تشريع والنظام امامكم متكامل وواضح، وانا بهذه المناسبة ارحب بابنائنا الطلاب والطالبات، طلاب كليات الحقوق في الجامعات الاردنية الذين يحضرون هذه المناقشات، وما يصدر عن هذا المجلس الكريم هو تشريع وتعليم وهو مدرسة، فاذا سمح لي الاخوة اعطي القدر الكافي وزيادة على نقاش هذه النقطة، النظام واضح كل الوضوح واذا عدنا اليه ووجدت تكراراً كثيراً في نقاط النظام، النظام واضح كما ذكر الاخوة جميعا، يحدد المجلس موعد المناقشة، المبدأ قائم، بعد سماع اقوال الوزير وقد تم بحيث لا يقل عن كذا، وضع سقف اعلى وسقف ادنى، وهذا ما طرحته من البداية على الاخوة فجاء اعتراض بنقطة نظام من بعض الاخوة اخذنا بها وطرحنا

الموضوع للنقاش بهذه الصورة الطويلة، يبقى الاصل والقناعة الكاملة بوضوح ما جاء في النظام، الاصل ان يحدد موعد للمناقشة الا اذا اعترض بعض الاخوان انه لديه مبرر لصفة الاستعجال فيطرح الموضوع على المجلس الكريم ليتخذ قرار به ثم نسأل معالي الوزير ان كان جاهزاً للمناقشة في هذا الوقت. اذن الاصل فيها ايها الاخوة اننا الان نحدد موعداً للمناقشة واعود للكلمة الاولى التي اقترحتها، لانني اقترحت على مجلسكم الكريم اسبوعين من تاريخه فهل توافقون على ذلك؟ هل توافقون على اسبوعين من تاريخه؟ موافقة، شكراً، البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٥ ـ مناقشة بيان معالي نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية والمتعلق بالاستجواب رقم (١) المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد عويدي العبادي حول الجهود الدبلوماسية الاردنية اثناء ازمة الخليج.

* هذا وقد استمع المجلس الكريم الى بيان معالي نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية في الجلسة الرابعة المنعقدة في ٢٨/١١/١٩٩٠.

سيادة رئيس المجلس: شكراً ـ المادة «١٠٠» ايضا واضحة بالتسلسل، نطلب من الاخ احمد عويدي العبادي ان يشرح موضوع استجوابه، تفضل دكتور احمد.

الدكتور: احمد عويدي العبادي: بسم الله الرحمن الرحيم، سيادة الرئيس ـ الاخوة الزملاء يمتاز الموقف الاردني بالصلابة والقوة لانه تجسيد لتلاحم القيادة والشعب معا في خندق



واحد، كما يمتاز هذا الموقف بالثبات والعمل على تصفية الاجواء العربية وتمتين العلاقات الاخوية بين هذه الدول، وان مجال استجوابي ليس في هـذا الـذي ذكـرت وانما عن تقصـير وزارتي الخارجية والاعلام في تبيان هذه الصورة الاردنية المشرقة، وعجز الوزارتين الواضح عن نقـل الصـورة الصحيحـة عن مـواقف الاردن وجـلالـة الملك المفـدى وولي عهـده الامـين والحكومة الرشيدة ففي الوقت الذي بقي فيـه الاردن ملتزماً بالقضايا القومية والوطنيـة وحل اي خلاف بشانها ضمن اطار الاسرة العـربية والحيلولة دون تدويل النقاش بين الاشقاء وذلك ما اكده جلالة الملك وسمو ولي العهد. نجد ان الوزارتين عجزتا عن جلاء هذه الصورة مما وضع الاردن في مـوقف حـرج للغـايـة مـع الـدول الصديقة والشقيقة التي اساءت فهم موقفنا، فاذا بـدور الاردن المتسم بـالعقـلانيـة والـرزانـة والتلاحم.

سيادة رئيس المجلس: لو سمحت دكتور احمد الكلام في تقرير معالي وزير الخارجية فقط.

الدكتور احمـد عويـدي العبادي: طيب تكـرم، نجـد ان الـوزارة عجـزت عن جـلاء الصـورة السياسيـة مما وضـع الاردن في موقف حرج للغاية مع الدول الصديقة والشقيقة التي اساءت فهم موقفنا، فاذا بـدور الاردن المتسم بـالعقلانيـة والرزانـة والتـلاحم وقـوة الجبهـة الداخلية يبدو امام الخارج وكأنه مغاير لوحـدة الصف العربي، وكانت النتيجة خنق الاردن من جميـع الجهات والتـأثير عـلى الشعب والـوطن ومعاناة المواطنين التي لا زالت تزداد يومـاً بعد يوم.

وسوف اخصص كلمتي هذه عن قصور لا بل غياب وزارة الخارجية عن الساحة، وكأننا بدون وزارة خارجية ولا سفارات ولا وزير ولا سفراء، بل وكأننا لا نوجد على خريـطة الكرة الارضية لولا وجـود جلالـةالملك المفدى وولي عهـده الامين اللذين عمـلا بجهود مميـزة على توضيح مـوقف الاردن. وكان الاحـرى بمعالي الوزير والسفراء ان يقوموا بترجمة مواقف جلالته وسموه كل في الدولة التي يخدم فيها، وكان على معالي الوزير ان يرسل بالتعليمات اليهم وكان على الجميع ان يتحرك لمؤازرة جلالةالملك وسمو الامير والوحدة الوطنية لتتلاحم صورة الموقف مثلما هي الجبهة الداخلية متلاحمة، وبذلك كان هنـاك خلل واضح بـين ما نحن فيـه وعليه في الـداخل وبـين ما هي صـورتنا فيـه وعليـه في الخارج، وكأننا اقول مرة ثانية بدون وزارة ولا سفارات.

ان افضل وصف لوزارة الخارجية ان لا نقول عنها وزارة الخـارجية الاردنيـة بل وزارة الخـارجية بـالاردن، اي انها تتخذ من الاردن مكاناً ومصدراً للغذاء والحياة والمال والماء لكنها تعطي خيرهـا لغير هـذاالوطن وتعـطي حليبها لافـواه غير الافـواه صاحبـة الحق، واذا كانت سفارات الدول في الدنيا عيـون لبلدانها ودولها عـلى مجريـات الامور فـان سفاراتنـا وسفرائنـا يعملون العكس تماما، ولست مرتاحاً ولا واثقاً عن حفظ وامن المعلومات المتوفرة فيها او الذاهبة اليها خاصة وان الكثير من طواقم العمل في كل

سفـارة هم من سكـان البلد الـذي فيـه هـذه السفارات ولا شك لابد ان كثيراً منهم يعملون لاجهزة بلدانهم الامنية وكان الاحرى ان يكونوا من الاردن لا من تلك الدول.

ان جميع سفارات الدول ترعى مواطنيها وتعبر عن صوت دولها وتوضـح مواقفهـا، الا وزارتنا العتيدة وسفاراتنا التي تبدو بلا وجود او وجود فقط على جدول الميزانيـة والورق وكـأن السفراء لا علاقة لهم بالاردن انتماءً ولا موقفاً ولا تضحية، ولو سألنا الثمانين نائبا والسادة الاعيان والوزراء عن اسماء سفرائنا في الـدول الخمس الدائمة العضوية وهيئة الامم والدول الاخرى التي لنا فيها مصالح استراتيجية لوجدنا ان عدد السفراء في هذه الدول الذين يحضرون في اذهان هؤلاء السادة الكرام لا يتجاوزون «١٠٪» من العدد من كل طرف، والسؤال لماذا هذه كله؟ والجواب لان هؤلاء السفراء امـوات في جلود احياء وجثث هامدة او اشخاص دخلوا في فئة «التكيات» وعلى سبيل المثال نجد ان ما يكلفه مندوب الاردن الدائم في هيئة الامم من علاج شهري يكفي لتوظيف عشرة اطباء في الاردن، واعتقد انه يستحق عن جدارة وقد بلغ الثمانين او حـولها هـذا اذا تنـاسينـا التقـديـرات غـير الصحيحـة للسن بموجب الـوثائق التي لا اثق فيهـا، اقـول يستحق بجـدارة ان يحال عـلى التقاعد.

وعوداً بنا الى ازمة الخليج التي كشفت عن قصور هذه الوزارة وعجزهـا الكامـل عن اداء واجبها، نجد على سبيل المثال ان وزير خارجية العراق وسفراؤه قـد قادوا المعـركة السيـاسيـة بكفاءة فاقت الكفاءة الاميركية والاوروبية، في الوقت الذي نجد سفرائنا في اوروبا وامريكا لا ينظرون للاردن الا كفندق يرحلون الى غيره اذا احسوا بالخطر من حوله وبقرة حلوباً يقطعـون ضرعها اذا جف بحثاً عن ضرع اخـر. وليس ادل على فشل وزارة الخارجية مع اننا لم نسمع ولو تصريحاً واحداً لاي سفير اردني في اوروبا، ويبدو انهم كانوا يؤثرون استنشاق العطور على خوض المعارك، واذا كانوا عاجزين عن الكلام فهنـاك مركـز خاص للعجـزة وهو ليس وزارة الخارجية واذا كانوا خرسا فهناك مركـز خاص للصم والبكم ومن المحـزن ان تكـون وزارة الخـارجية ملجـأً للعجزة والصم والبكم، واذا كـان حمل معـاليكم ومن تحبونهم من السفـراء بجنسيات غير الاردنية تجعلكم تتلقون تعليمات بالصمت او التحريف او التبديل لمواقف الاردن فاتركوا بلدنا لنا واذهبوا عند اسيادكم «وكفاكم ما جاكم»

ان اي سكوت على هذه المخازي وهذا التقصير او تجاهل للواقع المرير وعدم معالجتـه يعني انتحار الوطن ونظامه وشعبه وان من حق جلالة الملك والدولة والوطن علينا ان نصدقها النصيحة ولا نصيح عندما نسمع كلمة الحق وان نبين الخطأ لتستقيم مسيرة حياتنا متوازنة خالية من الشوائب والمصائب. فكفانا مجاملات على حساب الوطن ويجب ان نقول للمخطيء انت مخطيء بعينك لتستقيم الامـور لكي لا يذهب الـوطن ضحيـة للمـزاجيـات والعـلاقـات الشخصية. والسؤال ترى لماذا هذا التقصـير؟ والسبب واضح ان وزارة الخارجيـة عبارة عن

بؤرة للشلليات ومراكز القوى واعمال التجارة التي ترتدي ثوب العمل الدبلوماسي.

سيادة رئيس المجلس: لو سمحت اي كلمة نابية تشطب وخلي النائب يكمل حديثه

الدكتور احمد عويدي العبادي: والسؤال ترى لماذا هذا التقصير؟ والسبب واضح ان وزارة الخارجية عبارة عن بؤرة للشلليات ومراكز القوى واعمال التجارة التي ترتدي ثوب العمل الدبلوماسي، وان معالي الوزير الاكرم يعرف العديد من التقارير التي رفعت لتبيان هذا الداء والبلاء.

سيادة رئيس المجلس: اذا سمحت دكتور احمد، استاذ ليث نقطة نظام.

السيد ليث شبيلات: بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي الرئيس.

موضوع الاستجواب كموضوع الذي فتح الباب محدد تقصير وزارة الخارجية وسفرائنا في نقل الصورة الصحيحة لسياسة المملكة، اعتقد ان هذا هو الموضوع الذي كان موضوع استجواب، الان عندما دخلنا دخلنا في موضوع اخر الاخلاقيات وغيره يعني هو موضوع بحد ذاته اذا رأى زميلنا واخونا وحبيبنا ان هذا موضوع استجواب يصب موضوع الاستجواب اصلا على الاخلاق، على الولاء، على الطعن في ولاء لا سمح الله، كما يشاء ابتداءا. اما ان يدخل من التقصير في ابلاغ رسالة الاردن من عدم تقصيرها في الولاء وغير الولاء، نحن كمجلس غير مستعدين في المعلومات للدخول بمثل هذا النقاش والوزير لم يصب اجابته على هذه النقاط، صب اجابته على كم لقاء لاقى وزراء الخارجية، السفراء كيف نشاطهم، فاجاب بمقدار الاستجواب، اما الان فقد توسع الموضوع وشكراً.

اصوات: نثني على ذلك

سيادة رئيس المجلس: ارجو من الدكتور احمد ان يتقيد بموضوع السؤال بالذات واجابة معالي الوزير، تفضل دكتور احمد.

الدكتور احمد عويدي العبادي: يا سيدي اولا الاستجواب هو عن تقصير وزارة الخارجية ويجب ان نعرف باننا لا نستطيع ان نعالج الجدار بعيداًعن الجسم ككل واذا كان هناك انهيار في جدار فان ذلك يؤثر على البناء كله، وبالتالي فان الحديث يجب ان يكون عن كل البناء، ترى لماذا وصلت وزارة الخارجية الى مثل هذا الموقف؟ نحن كلنا متفقون نوابا وحكومة وشعباً على ان الاردن يتميز بالوحدة الوطنية والالتفاف حول قيادة جلالة الملك وعلى ان موقفه هو موقف للوئام العربي والاتفاق العربي ضد اي نوع من انواع تدويل القضايا العربية، ترى لماذا يساء فهم موقف الاردن؟ ويعتبر امام العالم بانه متحيز لطرف دون اخر وانه متحامل على طرف دون اخر، السبب كما قلت لكم هو تقصير وزارتي الخارجية والاعلام، اما وقد خصصنا الحديث الان عن وزارة الخارجية فلي الحق ان اقول عن جميع الحيثيات صغيرها وكبيرها عن تقصير هذه الوزارة واذا لم تريدوا ذلك فانني احتفظ بحقي وامتنع عن بقية خطابي لان خطابي يتحدث عن المآسي والمخازي التي ادت بوزارة الخارجية الى

ان تصل الى هذا المستوى المتردي في توضيح صورة الاردن بالخارج. واذا كان الامر لا تريدون مثل هذا الكلام انالن اتكلم وساحتفظ بكلامي واعتبر ان الاستجواب يعني عبارة عن كلام «هجيني».

سيادة رئيس المجلس: اذا سمحت دكتور احمد لك حرية الكلام الكاملة بشرط ان تلتزم بما جاء في النظام الداخلي الذي يمنع ذكر الاسماء والاساءة للاشخاص والى ما جاء في النظام الداخلي، قل ما شئت من توصيل حقيقة معينة للاصلاح وبحدود الاستجواب الذي قدمته، ما حد يمنع ابدا، لكن بشرط ان لا نتعدى الحدود المطلوبة وان نتقيد بالاطار الذي وضعناه، اما ان نفتح الملف بكامله بالاشخاص والموضوعات والخارج والداخل حقيقة ارى انه فيه خروج عن موضوع السؤال بالذات فتفضل قل ما شئت في الحدود التي يسمح بها النظام دون تجريح او اهانة وكل تجريح او اهانة سيشطب من هذا المحضر، تفضل

الدكتور احمد عويدي العبادي: طيب ماشي، الحقيقة انا اطرح عدة اسئلة ولن اذكر ولا اسم حتى الزملاء ما يتشنجوا او بعض الزملاء وليس كلهم، لماذا هذا التمييز في الخدمة بين الدبلوماسيين فتقتصر في اوروبا وامريكا الخدمة على مجموعة محددة؟ طبعا اذا استثنينا بعض الاشياء، وتقتصر في بعض دول العالم الثالث على مجموعة اخرى؟

السيد فارس النابلسي: نقطة نظام سيدي الرئيس.

الدكتور احمد عويدي العبادي: ليش خارج النظام؟ ليش ياخ فارس خارج النظام؟ شو مالك انت موجود في الوزارة ولا شو قصتك؟

سيادة رئيس المجلس: لو سمحت، استاذ فارس نقطة نظام، تفضل استاذ فارس.

السيد فارس النابلسي: استجوابه يتعلق في عمل وزارة الخارجية وسفرائنا اثناء ازمة الخليج، الان اصبح يسأل الزميل عن السفراء وبقائهم في مراكزهم. هذا خارج الاستجواب اللي طرحه الزميل الكريم.

الدكتور احمد عويدي العبادي: ليش خارج الاستجواب؟

السيد فارس النابلسي: هذاالموضوع الرئيس اللي يبت فيه رجاء.

الدكتور احمد عويدي العبادي: سيادة الرئيس، هو ليس خارج الاستجواب، لم نصل الى هذا الدرك. نحن عندما نقصد بشهر «٦» في شهر حزيران لا نكون حصدنا الا وقد حرثنا وزرعنا واعتنينا بالزرع، كيف يمكن ان نحصد شيء لو لم يكن هنالك بنية اساسية ادت الى مثل هذا الحصاد؟

سيادة رئيس المجلس: اذا سمحت دكتور احمد، الاستاذ فخري قعوار نقطة نظام.

السيد فخري قعوار: الزميل الفاضل الدكتور احمد عويدي العبادي نائب محترم انتخبه ابناء دائرته الانتخابية اعتقد ان من حقه ان يقول ما يشاء وان لا يقاطع واذا كان هناك اي تعليق او حديث او اي عبارة يمكن ان نعقب بها على

كلامه فهذا له وقته بعد ان يفرغ الزميل من كلامه وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: اذا سمح الاخوان رجاء التقيد بالنظام، هناك اسلوب في الحديث واطار معين للسؤال او الاستجواب او الاستفهام او المناقشة في المجلس، وقبل قليل قلت اخواني الاعزاء انتم مجلس تشريعي ونرجو ان يتعلم الناس من هذه الجلسات الطيبة، هناك في النظام الداخلي اسلوب محدد في الحديث وتوصيل المعلومة والانتقاد وقول كل ما نشاء لكن هناك اسلوب معين، نرجو ان نتقيد ولا نخرج عما جاء في النظام الداخلي، وستحذف كل كلمة نابية مخالفة للنظام الداخلي من محضر الجلسة.

دكتور عبدالله : نقطة نظام.

الدكتور عبدالله النسور: اريد ان استوضح نقطة محددة من حضرتك، افهم انك استعملت حقك في المادة «٧٠» التي تتيح لك ان تحدد ما يجب ان يحذف، التزاما بالمادة «٦٢» التي تقول «لا يجوز مطلقا المساس بكرامة المجلس او رئيسه او الخوض في الشخصيات او اسناد امور شائنة بسوء قصد او ارتكاب اي امر من شأنه ان يخل بالنظام»، واعتقد ان الحديث عن اسيادهم والاستعمار واذنابه هو مما قصدت حضرتك فيما سيشطب، لانه في الوقت الذي اؤيد الزميل قعوار في حق النائب ان يقول ما يشاء ولكن ضمن حدود النظام الداخلي حتى تكون مجمل ابحاثنا دائما وابدا ترتفع عن التجريح الشخصي وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: نرجو من الدكتور احمد ان نتقيد بما جاء في النظام الداخلي، تفضل دكتور احمد.

الدكتور احمد عويدي العبادي: طيب يا سيادة الرئيس انا قبل ان اشرع في حديثي لما تكون مآسي مترتبة على وجود اشخاص في مواقع معينة ولا نستطيع ان نتحدث عنهم ولا عن ممارساتهم طيب ليش احنا موجودين نواب يعني؟ احنا نواب هل ندافع عن الفساد الاداري والمالي؟ هل ندافع عن الذين يمتصون دماء الاطفال والنساءوالارامل؟ وهم يعيشون في فنادق فارهة من الدرجة الممتازة وشعبنا مش لاقي مية يشرب. كيف تدافعوا عنهم يا اخي وتقولوا والله قضايا شخصية!! مش قضايا شخصية هذه قضايا عامة، وعندما يقبل الانسان لنفسه ان يكون وزيرا أو نائباً او في وظيفة عامة يجب ان يقبل جميع صنوف التجريح اذا كان يستحقها ولا ندافع من اجل ان نعين ابننا في الخارجية او ابن اخوي في الخارجية او علشان الحكومة تحطني وزير في التعديل الجديد يجب ان نكون رجال بمستوى المسؤولية التي انتخبنا الشعب من اجلها، كيف هذا الكلام؟ انا بدي احكي عن مفاسد ومخازي ومآسي موجودة في وزارة الخارجية وممنوع احكي والنظام الداخلي ممنوع، شو احكي؟ والله ما انا قادر احكي، شو بدي احكي؟

سيادة رئيس المجلس: دكتور احمد النظام الداخلي حفظ لك ان تقول ما تشاء بحدود معينة وهذه طبيعة النظام، انت تقدمت باستجواب عن نقطة محددة، موقف وزارة الخارجية من

احداث الخليج، هذه القضية تقول بها ما شئت كسياسة وموقف وضمن هذا الاطار قل ما تشاء، وايضا قل ما تشاء لكن دون تجريح اشخاص وذكر اسماء لان النظام لا يسمح بذلك، هذا ما نريده ونستطيع ان نصل وبكل سهولة ان نعبر عن ما نريد بكل الوسائل لكن دون ان نخترق ما جاء في اسس النظام فرجاء، لك الحرية ان تتكلم ما شئت ضمن هذا الاطار. تفضل وارجو عدم المقاطعة. اذا لديك اي شيء تقوله ضمن ما حددت.

الدكتور احمد عويدي العبادي: والله يا اخي لدي الشيء الكثير، لدي الشيء الكثير لكن عندما نقول كلمة الحق فهي ثقيلة بالميزان.

سيادة رئيس المجلس: ذا سمحتوا ارجو عدم المقاطعة، اذا لديك ما تقوله ضمن ما حددت تفضل، تفضل استاذ يوسف.

السيد يوسف العظم: بسم الله الرحمن الرحيم، ما كان بودنا ان نصل لهذا المستوى بان يقف زميلا يجرح اخواناً له ان لم يفوقوه لا يقلون عنه حرصا على وطنهم وامتهم وكيان هذاالبلد الذي نحرص جميعا على تماسكه، الحقيقة في وزارة الخارجية اخطاء وعيوب لكن لا تعرض بهذه الطريقة التي تستفز المشاعر، نحن هنا مستعدون ان نحدث اي مسؤول عن اخطائه وان نكشف عيوبه فهذا دور المجلس ولا يقف اخ في وجه كل اخوانه النواب الحريصون على الحق، لكن اسلوب، استعمل كلمة متأسف، اسلوب «الردح» لا نقبله، نحن حريصون على كرامة النائب وكرامة الوزير، والوزير الذي لا كرمة له يجب ان لا يبقى في الوزارة، والنائب الذي لا كرامة له يجب ان يستقيل من مجلس النواب، وشكراً.

الدكتور احمد عويدي العبادي: سيادة الرئيس، انا اعترض على ما تفضل به سعادة الاستاذ يوسف العظم وان لم يشطبه فسأعطيه كلمة اثقل مما اعطاني هو استخدم كلمة «الردح» ضدي انا لم «اردح» ان الذي «يردح» وينافق هو الذي يمالح الحكومة.

السيد يوسف العظم: ما نفقت.

الدكتور احمد عويدي العبادي: لا نافقت ونص.

سيادة رئيس المجلس: رجاء يا دكتور احمد لك ان تتكلم اذا شئت والا انهي كلامك، رجاء لك ان تتحدث بما حدد لك.

الدكتور احمد عويدي العبادي: والله ما انا عارف شو احكي والله ما ظل شيء احكيه.

سيادة رئيس المجلس: الكلام للدكتور احمد ولا اسمح بالمقاطعة.

الدكتور احمد عويدي العبادي: والله ان اعصابي ابرد من ثلاجة في القطب الشمالي، ما تنزعجوا يعني انا انساها بنفس اللحظة.

حقيقة ما دام هيك انا اريد ان اختصر، وزارةالخارجية نقلت مدير مكتب الاعلام في واشنطن ليكون سفيراً في اوروبا، في احدى الدول الاوروبية، قد اكون مخطيء ان قلت «بروكسل».

حقيقة شيء اخر هنالك وزير برضه صديق لمعالي الوزير وهويعرفه جيدا له ممارسات خاطئة في العمل التجاري.

سيادة رئيس المجلس: هل هذا ضمن ازمة الخليج؟ دكتور احمد رجاءً.

الدكتور احمد عويدي العبادي: يا سيدي لانه في ازمة الخليج لم يكن هؤلاء منتبهون للقضايا العامة كان كل واحد منتبه لقضاياه الخاصة والتجارة و «الروح والجي»، فمنهم من تقوم «مرته» بالتجارة ومنهم من يقوم هو بنفسه، ما حدا فاضي لا لازمة الخليج ولا للاردن ولا للشعب الاردني، فهذه قضية والله مش عارف شو بدنا نحكي نقول الوزارة مقصرة والناس هذول بيشتغلوش وما ظل حكي شو بدنا نحكي.

سيادة الرئيس حقيقة انا في نهاية المطاف لي كلمة اشكر سيادة الرئيس على انه اعطاني الحق في الكلام واشكر الزملاء الذين ايضا قالوا بحقي في الكلام وهو حقي كذلك واعتذر من الزملاء الذين قد تكون تشنجت اعصابهم، وان كان هنالك شيء فانا مستعد ان اقدم هذه الاوراق لمعالي الوزير ويتخذ عليها اجراءات بالاسماء موجود فلان «ساوى» كذا وفلان «ساوى» كذا وفلان «ساوى» كذا، وهنالك تقارير موجودة بالفساد الاداري وموجود في المكتب الخاص في الطابق الخامس او الرابع في وزارة الخارجية، وكل هذه فيه عليها اشارات، والسلام عليكم.

سيادة رئيس المجلس: شكراً دكتور احمد، لمعالي الوزير حق الاجابة تفضل معالي وزير الخارجية.

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية: سيادةالرئيس، النواب المحترمون.

ابدأ بالشكر الى هذا المجلس الكريم لتمكنه من التعرف على الحد الادنى من المسؤولية



التي تمارس تحت قبة البرلمان طبعا كان الاستجواب الذي تقدم به النائب المحترم هو التعرف على اداء وزارة الخارجية وكان لي شرف تلاوة ملخص ما نفتخر ونعتز به كوزارة خارجية للاداء الذي قامت به منذ بداية الازمة وقبل الازمة، وان عمل الوزارة ليس عمل انتقائي ولا موسمي ولا مزاجي، هناك فرق اساسي ورئيسي بين التعرف او الاستجواب او الاستفسار عن اداء الوزارة وهذا شيء اجبنا عليه، وهناك التعرف او استجواب او الاستفسار عن النشاط السياسي الدبلوماسي الذي قامت به وزارةالخارجية مكملة الجهد الرائد الذي بدأه جلالة الملك المعظم.

لقد تعرضنا وللاسف من بعض الزملاء الى حملات تشويهية وتجريحية ولا اعرف ما هي الاسباب التي تدفع الى مثل هذا المسار، كان قد طلب منا منذ ايام ان نجاوب على استفسار يتعلق بشيء يخص وزارة الخارجية، ويبدو ان هذا الاستفسار كان نتيجة معلوات او دس وكنت قد حذرت في المرة السابقة عن اولئك الناس الذي يصطادن في الماء العكر، وتمكنت من الاجابة الصريحة الكاملة الواضحة على استفسارات السيد النائب المحترم، وللاسف كنا نتمنى ان يكون الحس، حس المسؤولية تجاه الوطن وتجاه الشعب في هذا البلد ان يكون من الكياسة ومن المسؤولية لاي من الاشقاء والزملاء في هذا المجلس لان يستفسروا منا ويأخذوا كل ما لدينا، وليس لدينا شيء نخفيه عن اي من الاخوة في هذا المجلس اذكر في مناسبات عدة اتاني كثير من الزملاء هنا ليستفسروا بقضايا واعتقد انه كان لهم كل المبرر لان بستفسروا، واتوا واستفسروا من الوزارة واخذوا الجواب ولم يكن لهم قناعة كانوا يعاودون ونتحاور ونحل المشكلة اما في حادثتين اخيرتين احداهما استفسار النائب المحترم على عطاء «اسانسيرات» في وزارة الخارجية وحقيقة هذا السؤال اخذ من الوقت اللي كان افضل ان نعطيه للامور الاهم التي تجابه هذاالبلد وهذه الامة من ان ندخل ونتصل مع الوزارات الاخرى المعنية لنتمكن من تحضير اجابة واضحة الى السيد النائب.

كما ان هناك احيانا تصلنا من ذلك النائب المحترم استفسارات لا علاقة لها بشيء يمت بالمسؤولية تجاه من يمثل ويتحمل امانة المسؤولية في هذا المجلس. وعلى سبيل المثال الاستجواب او الاستفسار الذي تقدم به عن هناك من احيل او سيحال على التقاعد بين «١/١١-١/١٢»، الحقيقة نحن لا نعمل ولا نتعامل ولا نتفاعل مع الاشاعات ومع من يريدون ان يذهبوا بعيدا عن بحث امور الوطن بالشكل المطلوب والمتوقع منهم.

طبعاً بالنسبة لمسار واداء وزارة الخارجية كنت في المرة الاخيرة في هذا المجلس الكريم قد تلوت ما يجيب على الاستفسار وهو اداء وزارة الخارجية وسفراء وزارة الخارجية وكما قلت ان هذا يختلف كليا عن المشكل الحقيقي الذي جوبه به الاردن نتيجة الموقف السياسي المشرف الذي اتخذه هذا البلد. طبعا نتيجة ذلك الموقف السياسي ومنذ بداية الازمة كان واضحا تماما بان الاردن كان الدولة العربية المتقدمة التي رأت

ابعاد ومضاعفات ازمة الخليج، ولانه كان هناك من يريد ان لا يعطي مجال للحوار العربي العربي وللحل العربي لازمة الخليج، بدأ ان كان شقيق او عدو، بدأ بكل محاولة لان يضعف الاردن وان لا يعطي الاردن مجال الاستمرار في هذا النهج، هذا النهج الذي سيؤدي بالنهاية الى الاحتفاظ بالحق العربي في هذه المنطقة وعدم اعطاء المجال لاي من الجهات الاخرى التي تقتنص مثل هذه الفرص لان تأتي وتبقى وتمتص دماء وخيرات هذه الامة. فلذلك الحقيقة اتمنى ان استلم من النائب المحترم من خلال الرئاسة الجليلة كل النقاط وكل الاشياء التي ذكرها ولها علاقة بوزارة الخارجية، ان كان ذلك السفير الذي تجاوز الستين او قرب الى الثمانين او ذلك السفير الصديق الذي له علاقة مع وزير الخارجية ويتعاطى بالاعمال التجارية واي من الاستفسارات الاخرى. هذا هو واجبي كوزير خارجية ان اطرح امام مجلسكم الكريم بكل صدق وامانة ما نقوم به وما ندافع عنه وان دافعنا فهو دفاعنا عن الحق ولا يمكن ان يختبىء لا الوزير ولا الوزارة امام اي شيء قد يؤدي، لا قدر الله، الى اساءة لهذا البلد والى هذا المجلس.

هناك بعض الملاحظات التي اثارها فيما يتعلق بان الاردن من خلال سفاراته يوظف اشخاص من دول اجنبية توجد فيها السفارات واعتقد بان هذا من الامور البديهية تماما لاي سفارة ان كانت اردنية او سوفياتية او امريكية في مكان تواجدها خارج بلدها ان لها جزء من الموظفين المحليين الذين يستفسر عنهم قبل ان يوظفوا حتى لا يكونوا بالمفهوم الذي طرحه النائب المحترم. وهي مناسبة لا تفوتني باننا كنا قد التقينا في عدة مناسبات مع الزميل النائب المحترم وقد اسرّيت له بعض الامور التي نحن نعاني منها في وزارة الخارجية، وتحسبنا لامكانيات المحاولة للاستفادة لجهات اجنبية من تواجد بعض الجهات في وزارة الخارجية، انا الذي قلت له هذا الشيء الذي نحاول ان نطهر الخارجية ان كان مثل هذا الشيء فيها. واستغربت تماما بانه بعد ذلك بايام واذا بها الاشاعات في البلد عن ما انا ذكرت بنوع من السرية ولم اذكر ذلك حتى في جلسة كانت مع الاخوة الكرام في اللجنة الادارية، وبنفس الوقت في مناسبات عدة اخرى اجتمعنا ووجدت بان الاخ الزميل النائب المحترم ابدى كل تفهم لما تقوم به وزارة الخارجية وكم قال انه لم تكن لدي هذه الصورة الواضحة ولا اريد ان اقول بانه اعتذر ولا اتوقع ان يعتذر ولكن هذه العلاقة الحقيقة الغير منتظمة التي اراها في موقع تختلف كليا عما نشاهد او ما شاهدنا هذا الصباح.

قبل ان انهي سيادة الرئيس اتمنى على الاخ النائب المحترم ان يوفر من خلالك كل ما لديه من اي استفسار يخص وزارة الخارجية واتمنى على اي من اخواني النواب اذا كان لديهم اي من الملاحظات والتي في النهاية هي تصب في تقوية كوزارة الخارجية وتتفاعل مع ما هو مطلوب منا ليس في وضع الازمات ولكن في الوضع الطبيعي والعادي، فلذلك اعود واكرر شكري على المستوى المسؤول الذي لمسته وسمعته من الزملاء النواب وشكراً سيدي الرئيس.

سيادة رئيس المجلس: شكراً معالي وزير الخارجية، هناك اقتراح برفع الجلسة نصف ساعة للصلاة ونعود ونستكمل المناقشات والملاحظات، فترفع الجلسة نصف ساعة.

ـ وهنا رفعت الجلسة نصف ساعة للصلاة والاستراحة ثم عادت بعدها للانعقاد ـ

ـ استئناف الجلسة ـ

سيادة رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم، نستأنف الجلسة، وبعد ان استمعتم الى شرح الدكتور احمد العبادي وبعد ان اجابه معالي وزير الخارجية ارجو ان يسمح لعدد محدود جدا من الاخوة بالمناقشة ثم اترك المجال للدكتور العبادي لبين حسب ما جاء بالنظام قناعته بما تم ونقفل هذا الموضوع. الان ارجو عدد محدود جدا بالمناقشة، معالي وزير الاوقاف نقطة نظام.

سماحة وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية: شكراً سيدي الرئيس، ارى من خلال النظام الداخلي ان سعادة النائب قد اعطي الفرصة للتحدث في هذا الموضوع، وخاصة ان هذه القضية ايضا تكلم فيها في جلسة سابقة، فاذن معنى ذلك اننا استمعنا الى وجهة نظره كاملة والان استمعنا الى جواب معالي وزير الخارجية فمعنى ذلك لم يبقى الا المناقشة وعندئذ يحدد موعد المناقشة، وباعتقادي ليس هناك الان مجال لان يتكلم سعادة النائب مرة اخرى.

سيادة رئيس المجلس: ما تفضل به معالي الوزير يخالف النظام، لان المادة «١٠٠» معالي الوزير واضحة «يشرح المستجوب موضوع استجوابه» وقد تم «وبعد اجابة الوزير» وقد تم «يجوز للاعضاء الاشتراك في المناقشة وللمستجوب بعد ذلك اذا لم يقتنع ان يبين اسباب». فارجو تسجيل عدد محدود.

الاخ ابو حديثة، الاستاذ ذوقان، الاستاذ ابراهيم خريسات، الاستاذ احمد قطيش، الاستاذ سليم، احنا رجوناكم ان يكون العدد محدود والا فتحنا شيء جديد احنا في غنى عنه، نبدأ بمن سجلنا الان، الاخ ابو حديثة.

السيد جمال الخريشا: سيدي الرئيس، حقيقة التحدث في هذا الموضوع حول ما ورد على لسان معالي وزير الخارجية كرئيس للجنة الادارية، حيث كان هنالك موضوع المفصولين والمنقولين وبحثنا هذا الموضوع مع معاليه وحضر مرتين الى المجلس، وحقيقة وجدنا كل ما تقدم به معاليه كان واضحاً وسليماً وبالتالي حتى اكون صادق قال لنا واعضاء هذه اللجنة موجودين انه انا والقضاء لهؤلاء ولم اكتفي انا شخصياً بهذا حيث طرح امكانية زيارة اي من الاخوان في اللجنة الى وزارة الخارجية والاطلاع على قيود هؤلاء الزملاء واطلعت شخصيا عليها ووجدت مصداقية معالي وزير الخارجية وحبيت ان انوه بهذا المجال وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ ابراهيم خريسات.

السيد ابراهيم خريسات: بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً سيادة الرئيس.

الواقع ان ما تفضل به الزميل النائب احمد عويدي العبادي كلام فيه كثير من الامور التي لم

يـطلع عليهـا المجلس، ومن حق المجلس ان يطلع على كل الاوراق الثبوتية التي قد يتقدم بها اي زميل من الزملاء عن اي وزير او اي وزارة، ومن حق اي عضو في المجلس ان يطلب كذلك الاوراق والوثائق التي تتعلق بـالاستجواب من الحكومة لتقديمها، صحيـح ان الزميـل النائب قدم استجواباً خطياً ومعالي وزير الخارجية ايضا قـدم جوابـاً على هـذا الاستجواب، ومن حق النائب ايضا ان يوضح استجوابه مرة اخرى وان يقدم ما لديه من وثائق وادلة في الموضوع الذي طلب الاستجواب عليه، ولقد تحدث الرئيس قبل قليل في الجلسة اننا نريد ان نقر منهجا في هـذا المجلس والمنهج يعني اننـا نعطي دروسـاً لـلاجيال التي تتعلم والتي تـراقب كيف تكون المداولات داخل المجلس. من حق النائب ان يتكلم كما يشاء دون اساءة الى احد ودون ذكر الاسـماء ودون التكلم بـاي كلمـة تخـرج عن المألوف، ومن حق الرئاسة ان تنبهه مرة ومرة وان تسكته وان تلغي فيما بعد الكلمات التي لا يليق به ان يتكلم بها، هذا حق ولكن بنفس الوقت ليس من حق النواب كأعضاء ان يسكتوا زميلا لهم وهو يتكلم، وان الكلام الـذي تحدث بـه معرض للمناقشة ايضا اثنـاء النقاش، كـما ان الموضوع برمته مطروح للنقاش سواء كان جواب معالي الوزير او مناقشة الاخ النائب كذلك هي مطروحة للنقاش، ولذلـك انا لمست ان لـدى النائب ما زال هناك ادلة وكلام يريد ان يقوله ولم نطلع عليه، فاما ان يعطى له المجال لان يتمم كـلامه بحـدود الموضـوع المطروح ومـع حفظ الكـلام المناسب عنـدئذ نستـطيع ان نـناقش الموضوع لانه قد يكون هناك اشياء لم يطلع عليها المجلس.

ولذلك انـا اعتبر ان حق الكـلام للاخ النائب الا اذا هو اعتذر عن ان يواصل كلامه ويطلب التوقف عن الكلام وشكراً.

سيـادة رئيس المجلس: شكراً، معـالي الاستاذ ذوقان الهنداوي.

السيد ذوقان الهنداوي: السيد الرئيس، حضرات الزملاء.

اريد ان اوضح ان كلمتي المكتـوبة هي حول الاستجواب الذي قدمه الزميل الدكتـور احمدعويدي العبادي في المرة الماضية وليس حول ما تم هذا الصباح، حول ما كان يريد ان يتكلم به، واذا سمحتم لي ان ابدي رأيا متواضعا فيما دار هذا الصباح في هذا المجلس، فانني اوافق الاخ الاستاذ ابراهيم المسعود فيما تفضل به وارى ان النظام الداخلي واضح ولا اجتهاد فيما يقوله النص، النص يقول بان من حق المستجوب ان يشرح استجوابه باي طريقة شاء ومن حق رئيس المجلس ان يـوقف المتسجوب اذا استخـدم عبارات نابيـة واذا لم يتوقف، لـرئيس المجلس الحق في ان يلجأ الى خطوات اخرى حتى تصل الى درجة اخراج المتكلم من القاعة فيما لو استمر واصر على استخدام كلمات نابية، لكن هذا لا يمنع من ان يستمر المستجوب في كلامه وعندئذ يناقش الكلام، وانا كنت ساخـالف الدكتـور العبادي فيما ذهب اليه عندما سمعنا اول كلامه لانه لا اخالفه لان ما كان سيتكلم به لم يحدث، لا نـدري هل هـو حدث ام لم يحـدث، لكنـه واضح بانه ليس له علاقة بالاستجواب الـذي قدمه المرة الماضية. الاستجواب هذا يحتاج الى سؤال جـديد، هـو اراد ان يتكلم عن الجهـاز الاداري، عــن الـشـؤون الاداريـة، عــن الاجراءات الادارية في وزارة الخارجية، سفير مضى عليه مدة ولم ينتقل. . الخ، هذا موضوع جـديـد قـد يستحق سؤال او استفســار او استجواب كما يرى النائب، فعنـدئذ كنت ارد بانه ليس هذا هو موضوع الاستجـواب الذي قدم في المرة الماضية، المرة الماضية قدم استجواب حول الدبلوماسية الاردنية وقد رد عليها معالي نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية، لذلك لو لجأنا دائما الى النظام الحقيقة لتجنبنا ممـا دار في هــذا المجلس في هـذاالصبــاح وهي بــرأيي المتواضع ظاهرة غير صحية وغير سليمة ان يقوم الزملاء النـواب ويقاطعـون متكلم، الشخص الوحيد الذي له الحق هو سيادة رئيس المجلس ان يمنـع عضوا من الاستمـرار في الكـلام اذا استخـدم العضو كلمـات نابيـة، لذلـك اعيد فاكرر بان الكلمةالمكتوبة هي حول الاستجواب المكتوب الذي قدمه النائب في المرة الماضية وليس حول ما كان سيثيره النائب من نقاط في الجلسة الصباحية.

بسم الله الـرحمن الـرحيم، الـسيـد الرئيس، حضرات الزملاء.

شؤون الدولة كثيرة ومتشعبة ومتعددة. . ففيهــا الجـوانب السيـاسيـة والاقتصــاديـة والاجتماعية والثقافية والتربوية الى غير ذلك من المجـالات. . ولكل جـانب من هذه الجـوانب وزارةاو دائـرة او مؤسسة تشـرف عليها وتحقق اهدافها. . ويحتم الدستور والنظام البرلماني فيه على ان يقوم مجلس النواب بمراقبة نشاط السلطة التنفيذية في هذه المجالات المختلفة وبمساءلتها عند الضرورة حيث ان المسؤولية الوزارية هي احد الاركان الرئيسية للنظام البرلمـاني. . وقد عدد النظام الداخلي وسائل متعددة لهذه المراقبة او المساءلة وحصرها في السؤال والاستجـواب وحق طلب المناقشة والاقتراحات برغبة.

والاستجواب هو اهم وسـائل المسـاءلة واخطرها لانه يتضمن محاسبة الوزراء او احـد الـوزراء على تصـرف له في شـأن من الشؤون العامة التي تناط بالسلطة التنفيذية قد يؤدي الى طرح الثقة بالحكومة او بالوزير والى سحب الثقة منهــما. . ونـظرا لهــذه الخـطورة فــان الفقـه الدستوري البـرلماني يحيط وسيلة الاستجـواب بضمــانـات وشــروط كثيــرة تكفــل عــدم اساءةاستعماله من جهة وتضمن جديته وجدية اللجوء اليه من جهـة اخرى بحيث تجعـل منه وسيلة رقـابة بنـاءة ومسؤولة وجـادة الى ابعـد الحدود. . ونظرا لهذه الاهمية فقد نصت المادة (١٠٢) في النظام الداخلي على ان للاستجوابات الاسبقيـة على سـائر المـواد المدرجـة في جدول الاعمال ماعدا الاسئلة. . كما نصت بقية مواد النـظام على ان الاستجـواب والمنـاقشــة فيـه تصبحــان حقـاً وملكــاً للمجلس كله وليس للمستجوب وحده كما هو في حال السؤال الذي ينحصر موضوعه بين النائب السائل وبين الوزير صاحب العلاقة. . ونظراً لخطورة الاستجواب ايضا واهميته فان الاعراف والتقاليد البـرلمانيـة المستندة الى القوانـين والانظمـة الدستـورية لم

تسمح ولا تسمح بتحويل الاستجواب الى سؤال بينما سمحت بتحويل السؤال الى استجواب اذا رغب السائل واراد..

وبناء على ما تقدم فانني ارى ان الموضوع الذي تطرق اليه الزميل النائب الدكتور احمدعويدي العبادي لا يرقى الى مستوى الاستجواب فيما تعلق بالدبلوماسية الاردنية والسفارات الاردنية ولا تتوفر فيه عناصر الاستجواب التي يفترض فيها ان تتضمن وتوفر الحد الادنى من البيانات والمعلومات التي تؤدي الى بناء القناعة بان الدبلوماسية الاردنية باجهزتها المختلفة قاصرة وعاجزة عن ابراز السياسة الخارجية الاردنية.. بل لعل العكس هو الصحيح لاننا اذا اخذنا الظروف المعقدة التي تتشابك حول الاردن، سياسياً واقتصادياً.. دوليا واقليميا فاننا نجد ان الاردن استطاع ان يبني سياسة خارجية مناسبة اخذة بعين الاعتبار ثوابت الاردن من جهة والمتغيرات المتلاحقة المتسارعة من جهة اخرى بحيث تبقى قضايانا الرئيسية واهدافنا ومصالحنا هي المحور وهي الاساس..

كما ان الدبلوماسية الاردنية بذلت وتبذل كل ما في وسعها وبدرجة عالية من المسؤولية والكفاءة والانتماء لترجمة هذه السياسة الخارجية وابرازها رغم كل الظروف البالغة التعقيد التي تحيط بهذه الدبلوماسية مالياً وسياسياً واقتصادياً.

وبناء على هذه القناعة، وبما ان الاستجواب اصبح من حق المجلس ولا يستطيع السائل ان يتصرف به وبما ان القناعة كاملة بان الدبلوماسية الاردنية هي اداة فاعلة تقوم في تحريك السياسة الخارجية الاردنية في مساراتها الصحيحة وبما ان بيان معالي نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية جاء ليؤكد هذه القناعة ويرسخها ويعززها فانني اقترح انهاء مناقشة الاستجواب بعد ان نسمع من الاخوة دون تقديم اية اقتراحات محددة بشأنها.

هذا فيما يتعلق بالاستجواب حول الدبلوماسية الاردنية، اما فيما يتعلق بما بدأ به الاخ الدكتور احمد عويدي العبادي فارى انه يتعلق بامر اخر وهو الاجراءات الادارية في وزارة الخارجية، وانا اثني على كلام الاستاذ ابراهيم المسعود في ان يستمر في كلامه لنرى بعد ذلك ما لديه من معلومات ونتصرف بعدها وفق تلك المعلومات وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً استاذ ذوقان الهنداوي، الاستاذ احمد قطيش الازايدة.

السيد احمد قطيش الازايدة: بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً سيادة الرئيس، انا ابدأ من حيث يجوز او لا يجوز.

السيد سليم الزعبي: نقطة نظام سيدي الرئيس.

سيادة رئيس المجلس: تفضل استاذ سليم.

السيد سليم الزعبي: المادة «٥٥» من النظام الداخلي تقول «لا يجوز التوجه بالكلام الا للرئيس او المجلس ويتكلم الاعضاء وقوفاً في اماكنهم او على المنبر» يعني ذلك اما الاستاذ احمد قطيش يتكلم من مكانه وهو واقف او على المنبر، هذا النظام يحكي هيك.

السيد احمد قطيش الازايدة: على بختي يا ابو خالد، سيادةالرئيس، انا اعتقد انه قد مضى سنة تكلمنا فيها جلوساً وصوتنا فيها بايدينا فنرجو ان نستمر، فاذا اردتم ان ترسو قواعد جديدة تفردون لها جلسة وترسون هذه القواعد ولا تبدوأنها بي فانما تبدأ زي ما يقولوا العرب «تبدأ على جسر فاضي مش على مليان» فانا حاب احكي من هنا ومش شايف ان الامر يستدعى ان نضيع وقت في لما يقوم ويفسحوا له اخوانه ويرجع يقعد ويطلع غيره. انا عندي كلمتين ونص، سيادة الرئيس، انا اعتقد اننا في هذه الجلسات نرسي مزيداً من الاعراف والضوابط التي نرجو ان تستقر، وانا رغم ألمي لضياع بعض الوقت احيانا الا انني اعتقد ان احسنا استخلاص النتيجة سنخرج على الاقل كل مرة بعرف نمضي منه وننطلق، فلو استقر في كل جلسة عرف جديد حتى لو كان قديماً، ارسيناه فاننا نكسب بذلك فنرجو ان نخرج في كل جلسة يدور فيها النقاش حول قضايا النظام بشي جديد.

النقطة الثانية انا اثني على ما ذكره الاستاذ ابراهيم خريسات واكده وفصله معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي باننا قد تعاملنا مع الموضوع في غير الصورة التي يحددها النظام فكان من الاولى ان يستمر الزميل في كلامه وان يتولى الرئيس ضبط ذلك فان وجد كلاما مخالفاً للنظام الداخلي ينبهه او يسكته او يشطب كلامه ثم للزميل ان يستأنف للمجلس قرارات الرئيس كما هو منصوص عليه في النظام الداخلي واتمنى ان لا نعود الى ما جرى اليوم من مقاطعة وان نترك للرئيس ان يمارس دوره في الجلسات القادمة وليكن هذا واحد من الاعراف الجديدة.

اما في الموضوع فلا اعتقد ان واحداً من النواب الذين اعترضوا على اسلوب الزميل المحترم يريد التستر على اي فساد في وزارة الخارجية ولان وجد لا سمح الله اناس خارج هذا المجلس قد يرضون بذلك فنعتقد ان هذا المجلس يجب ان يكون، وهو كذلك، حريصاً على ان يلاحق الفساد ورموز الفساد ومحاسبتهم وكشفهم واذا لزم ايصال هذه الحقيقة للناس، انا اعتقد ان الاخوان في هذا المجلس هم من الثقة والاهلية والرغبة والصدق بحيث لا يمكن ان يتستر واحد منهم على اي فساد وان اعترض احد منهم فانما قد يعترض على اسلوب النقاش.

ثانياً: ما دام الاستجواب قد طرح وما دام معالي الوزير قد قدم اجابته على الاستجواب وما دام الزميل قد ذكر ان هناك وقائع محددة تبين جوانب التقصير واسبابه انا اعتقد انه لا بد من ان نسمع، ما سمعناه حتى الان كلام ليس فيه وقائع، ايا كان قد يكون استخلاصه للوقائع سليم لكننا لم نسمع وقائع.

فانا اعتقد انه لا بد ما دام الموضوع طرح وحتى لا تكون الامور غير جادة بعد الان ان يسمع المجلس الوقائع سواء بان يتكلم الزميل المحترم او ان يقدمها مكتوبة لنقول كلامنا بناء على وقائع محددة سواء كانت دقيقة او غير دقيقة، وان اعتقد انه يدخل في هذه الوقائع ما يمكن ان

يكون لصيقاً بها من هوامش، بمعنى قد يكون من مستلزمات ذكر الوقائع ان يقول ان هذا السفير او هذا الدبلوماسي قد قصر في واجبه ولم يقم بالمطلوب وكان منشغلا بكيت وكيت وكيت فانا اعتقد انه الى هذا الحد هناك امور متصلة بالموضوع ولا يجوز ان نرفض ان نسمعها، يعني بمعنى ان لا نضيق الموضوع بحجة انه ليس مرتبطاً بهذ الموضوع. اذن لا بد من ذكر الوقائع وما يتصل بها، لكني اتمنى على اخي الزميل المحترم ان لا تكون الهوامش في هذا الامر هي الاصل، بمعنى ان يأتي بالواقعة وان يعقبها بالاسباب او بما يتصل بها، اما ما ذكر حتى الان حقيقة انا لم اسمع فيه اي واقعة محددة ولا بد من ان نسمع الوقائع وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً استاذ احمد. الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: بسم الله الرحمن الرحيم، سيادة الرئيس ايها الزملاء المحترمون. اسمحوا لي في البداية ان اسجل نقطة نظام بحثتها المادة «٥٥» من النظام الداخلي والتي تمنع على الاعضاء التوجه بالكلام الا للرئيس، وفي ذلك احتجاج على ما بدر من بعض الزملاء اثناء ادلاء الزميل الدكتور احمد العبادي بشرحه لاستجوابه.

اما النقطة الثانية فكنت اتمنى قبل المشاركة في المناقشة ان اسمع بالكامل ما اراد طالب الاستجواب ان يشرحه لنا دون المساس بكرامة المجلس او رئيسه او الخوض في الشخصيات او اسناد امور شائنة بسوء قصد، وهذا ما تقتضيه المادة «٦٢» من النظام.

من هنا ارى ان يعطى للزميل النائب المستجوب الحق في اكمال شرحه وذلك توفيقاً للمادة «١٠٠» من النظام ومن ثم نعطي لمعالي الوزير الحق في الاجابة مجدداً على هذا الشرح او الجزء من الشرح اذا سمح للزميل ان يقدم هذا الشرح.

اما في الموضوع فأن ما جاء في اجابة معالي الوزير على الصفحة «٥» منها حول نشاطات السفارات الاردنية ودور الوزارة، فانني لاحظت من الاجابة ان دور الوزارة مقصور على تذكير السفارات الاجنبية التي تنتهك سيادة الاردن بالاعراف والاتفاقيات الدبلوماسية فقط.

انني اسجل على الوزارة التقصير في معالجة موضوع الدور المشبوه الذي يقوم به السفير الاميركي في الاردن، هذا السفير الذي يطوف البلاد من شمالها الى جنوبها ومن غربها الى شرقها ويثير الفتنة والبلبلة بين افراد الشعب. لقد اصبح وجود هذا السفير في الاردن بمثابة تحد لمشاعر المواطنين وهو يشكل اعتداء على شعبنا وعلى سيادتنا الوطنية، وبات شعبنا لا يحتمل هذه التصرفات.

اقول ان هذه التصرفات اصبحت تستفز مشاعر المواطنين، ان ممارسات السفير الامريكي ايهاالاخوة تشكل اعتداء على سيادة الاردن واستقلاله، ان استمرار هذه الممارسات الخارجة عن الاعراف والتقاليد والاتفاقيات الدبلوماسية مرفوضة من قبل ابناء شعبنا، لم نسمع من الوزارة انها اتخذت الاجراء المناسب بحق هذا الوزير، لم نسمع ان الوزارة قد استدعت السفير او احتجت على تصرفاته، لقد طالب العديد من النواب المحترمين بطرد السفير الاميركي ولم تتخذ وزارة الخارجية اي اجراء في هذا الاتجاه، بل لم تتخذ بحقه اجراء اقل من ذلك، هذا ما اردت ان اوضحه في هذا الموضوع وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً استاذ سليم، الشيخ ابو زنط.

السيد عبدالمنعم ابو زنط: بسم الله الرحمن الرحيم، السيد الرئيس، السادة الاخوة النواب:

على الرغم من تقديري لمبدأ الاستجواب الموجه من سعادة النائب احمد عويدي العبادي.

اولاً: ـ حسب ما تنص عليه المادة ٩٤ من النظام الداخلي.

لكن ما يتجاوز المألوف حيث قوطع الزميل مباشرة من بعض السادة النواب، ان هذا مخالف لصريح المادة ٥٩ من النظام الداخلي حيث ان لفت نظر النائب حالة خروجه عن الموضوع المطروح من صلاحيات السيد الرئيس وحده، وليس من حق اي نائب ان يقاطع النائب المتحدث لان ذلك يؤدي الى الفوضى التي لا تليق بحرمة المجلس.

لذلك اطالب بكل تأكيد السيد رئيس المجلس بتمكين سعادة النائب الدكتور احمد عويدي باطلاع المجلس على الوثائق والمستندات، شريطة تجنب اسلوب التجريح وتجاوز المألوف، وبعد ذلك نستطيع ان نناقش نستطيع ان نقرر ما يخدم المصلحة العامة للشعب والوطن.

اذ ان الحكم على الشيء فرع عن تصوره، اما ان نحكم على شيء دون ادنى تصور لمضمونه وحيثياته فيعتبر ذلك عين الظلم.

لذلك اؤكد مرة ثانية ان يمكن سعادة النائب العبادي من اكمال موضوعه ضمن اطار الاخوة والوحدة الوطنية والنقد البناء.

ثانياً: مع شديد الاسف لازلنا نسرف في اضاعة الوقت، والوقت هو الحياة، ومعنى ذلك ان اضاعة الوقت تضييع للحياة وليته تضييع لحياتنا كنواب بل تضييع لحياة الشعب المسكين الذي انتخبنا ومنحنا ثقته الغالية.

السيد الرئيس، اخواني النواب، آن لنا ان نرقى الى مستوى المسؤولية وان نتناول المواضيع الجسام في حل مشكلات هذا الشعب الذي ينتظر منا بفارغ الصبر الشيء الكثير في حل مشكلاته المعقدة لاسيما البطالة واكمال المشورا بصدق وامانة في الحريات العامة وكذلك في تطبيق احكام الشريعة الاسلامية حتى يعيش هذا الشعب في عزة وكرامة والسلام عليكم.

سيادة رئيس المجلس: وعلكيم السلام ورحمة الله، السيد سلامة الغويري.

السيد سلامة الغويري: بسم الله الرحمن الرحيم، سعادة الرئيس الاخوان النواب، انني ارى ما قدمه معالي الوزير حول اهتمام وزارة الخارجية ودورها الفاعل في معالجة ازمة الخليج، وما صدر من تصريحات من معالي وزير الخارجية

على المستوى المحلي والدولي كان له الاثر الكبير في دور الاردن الفاعل في هذه الازمة.

واعتقد ان الزميل الدكتور احمد العبادي خرج عن الموضوع الذي يجب ان نناقشه في هذه الجلسة، وهو دور وزارة الخارجية والدبلوماسية الاردنية وقصور ادائها في ازمة الخليج وليس الشؤون الادارية، والاجراءات العملية للوزارة ومن هذا المنظور ارى ان الموضوع خاص بالدور الاردني الدبلوماسي استوفى حقه.

اما ان كان هناك ثمة مخالفات ادارية فمكانها ومجالها استجواب اخر اذا شاء الزميل الكريم ذلك، والسلام عليكم.

سيادة رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، نرجو ان يكون اخر المتحدثين الاستاذ ليث شبيلات حتى يفسح المجال للزميل العبادي.

السيد ليث شبيلات: بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي الرئيس، لابد من الاشارة الى نقطة نظام وهي التي اوقعتنا في هذا الاشكال، اني ارى فعلا ان ما قاله النواب الكرام من ان مقاطعة اي زميل نائب ليس من حق اي واحد فينا الا الرئاسة الجليلة والرئاسة هي التي تقوِّم كلام النائب وتوجهه للالتزام بالموضوع والالتزام باعراف الكلام في هذا المجلس.

موضوع الاستجواب عندما طرح موضوع انصبَّ على اداء وزارة الخارجية من حيث التقصير تقصير السفراء وتقصير الوزير او الوزارة في امر ما، وقد تقدم به الزميل قبل وقت محدد وغاية النظام ان يعطى المجلس وقتا لدراسة ما تقدم به الزميل في استجوابه كما ويعطى المجلس ايضاً وقتاً لدراسة الاجابة المدروسة من قبل الوزير والمقدمة للمجلس، فيأتي المجلس الى هنا وكل عضو قد اطلع «١٠٠٪» على كل بينات المتسجوب وكل اجابات الوزير، اعطى النظام ايضا السيد النائب ان يبدأ بالنقاش بان يجيب على اجابة الوزير وهكذا يدخل المجلس في النقاش، الذي حدث هو ان الاخ الكريم الفاضل عندما بدأ الاجابة تطرق الى موضوع اخر او توسع في الموضوع بمعلومات ليست بين يدي المجلس لا من خلال كلامه ولا من خلال كلام السيد الوزير، وتطرق الى فساد وفساد اداري وغير ذلك.

الان كلُ نائب يسمح لنفسه بعد ذلك ان يتكلم خائضاً في موضوع اطلع عليه في تلك اللحظة يكون بعيدا عن المسؤولية وان سكت فقد يكون ساكتاً عن فساد، المقصود بما ان الموضوع قد تطرَّق الى موضوع جديد وهو خطير اتهام بالفساد الاداري، اتهام بان بعض السفراء لهم علاقات مشبوهة وعلاقات تجارية وغير ذلك هذا موضوع بحد ذاته يجب ان تقدم فيه بينات بوضوح وقبل وقت ويجيب عليه السيد الوزير بوضوح وقبل وقت ثم نقرر هل نحاسب على هذا الفساد، هل يوجد فساد ام لا يوجد فساد؟ هذا القصد فقط من الطلب من اي زميل ان يلتزم بالموضوع لاننا اذا اردنا ان نلتزم باحترام ذواتنا فلن نخوض في موضوع نسمع حيثياته في تلك اللحظة، كما اننا لا نسمح ان يتكلم في موضوع نسكت عليه ونتهم باننا سكتنا عن فساد، لذلك كان النظام الداخلي منضبطا في هذا الامر بان يعطي الموضوع برمته وقتا كافيا للزميل وللوزير ان يجيب ثم يحصر النقاش في ذلك الموضوع، لذلك فاني اتوصل الى التالي:-

اولاً: ان ما جاء في موضوع الاستجواب من عدم حسن الادارة في وزارة الخارجية في ازمة الخليج انا شخصيا لا ارى ان الموضوع هذا موضوعا احب ان اشارك فيه، للزميل وجهة نظر في ذلك ولكني لا ارى ان الموضوع يرقى الى الاستجواب، اما ما تفضل به الزميل وبدأ بالكلام فيه من وجود فساد اداري او بعض الفساد وخاصة بعد ان تفوه به فاني ارى ان هناك واجبا على الزميل ان يكمل في وقت اخر او في استجواب اخر محدد يبين اين مواضع الفساد وكل واحد منا بعد ذلك يقرر ان كان هنالك فساد وان كان يريد ان يحاسب عل ذلك الفساد وشكراً.

سيادة الرئيس: شكراً استاذ ليث وشكراً للاخوة جميعا عل هذه الملاحظات القيمة وكما ذكرت في بداية الجلسة اليوم ان الاخ النائب احمدعويدي له الحق في المناقشة اذا لم يقتنع بما ذكر، وان يبين سبب عدم اقتناعه اذا لم يقتنع بما ذكر، وارجو ان يكون كما طلب الاخوة في ملاحظة واحدة ان الحديث حول الدبلوماسية الاردنية ودورها في ازمة الخليج ونتحدث عن هذا الموضوع وبقية الموضوعات لها مجال اخر، فالدكتور احمد عويدي العبادي له ان يبين اقتناعه او عدم اقتناعه في هذا الموضوع بالذات، تفضل دكتور احمد.

الدكتور احمد عويدي العبادي: بسم الله الرحمن الرحيم، الحقيقة في بداية حديثي اسجل شكري وتقديري لسيادة رئيس المجلس والاخوة الزملاء وارجو ان اعتذر عن اية كلمة بدرت مني قد تكون سببت نوعاً من انواع التشنج او نوعاً من انواع العصبية للاخوة الزملاء.

والشيء الاخر اثني بالشكر والتقدير على جميع الزملاء الذين تحدثوا بان لي الحق ان اكمل حديثي لانني اؤمن حقيقة ان السيارة اذا وقفت بسبب قلة البنزين فاننا يجب ان نجد لها البنزين، واذا كان ذلك بسبب ضياع قطعة محددة فاننا يجب ان نجلب لها تلك القطعة، ومن ثم فاني دائما انظر الى الامور نظرة شمولية متكاملة وليست جزئية في قنال واحد او مسرب واحد.

من هنا فانني لا ارى ان قصور او تقصير وزارة الخارجية محدداً بعمل معين او لسبب معين بل هو مجموعة من التراكمات الادارية وغير الادارية التي ادت الى انها اصبحت في غير الموقع الذي تستطيع ان تؤديه امام الناس وامام الرأي العام العالمي، وبالتالي فعندما جاءت ازمة الخليج هي لم تعمل شيئا، اي ازمة الخليج، الا الافصاح عن هذا القصور والافصاح عن عدم قدرة الوزارة في اداء دورها ومن ثم فانها هي التي كشفت هذه المصائب واني لأتساءل حقا ترى لو اصابتنا مصيبة اكبر من تلك فماذا يحدث؟ هل ان كل من هم في مواقع المسؤولية يظهرون امامنا ويتحدثون في كل شيء في السراء حتى اذا ما جاءت الضراء ولوا هربا وكأننا ظلام نهرب امام النور!! اذن هي حقيقة يجب ان نعرفها.

الشيء الاخر انني حقيقة اود ان الفت نظر الزملاء الكرام الذين احتجوا على ما يقال

انه خروج عن الموضوع ، فاقول بان معالي نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية قد خرج بالشطر الاول من حديثه عن الموضوع جملة وتفصيلا ، وقد كان واضحا في ذلك وفي هذه اسجل الشكر والتقدير للاستاذ ليث شبيلات على اعتراضه على معالي الوزير الذي لم يثني عليه احد، فقد راح معالي الوزير يكيل لي التهم ولكن باسلوب دبلوماسي ، انني ارجو ان اعلم الجميع بانني لست عاجزاً عن استخدام اللغة الدبلوماسية «التحتانية» لست والله . لا اعتقد ان من يؤلف اربعين كتاباً مطبوعاً يعجز عن ان يتحدث باللغة الفصحة او يكتب باسلوب «ملولب»، لكنني في هذه القضايا وبالذات القضايا العامة دائماً اود ان تكون الامور مستقيمة وبخط مستقيم ولكن المشكلة دائماً ان الخط المستقيم يتقاطع مع جميع الخطوط المتعرجة، هذه هي المشكلة، الشيء الاخر ان معالي الوزير قال في بداية حديثه بقضية الناحية الامنية، اولا انا لم التقي مع معالي الوزير في حياتي الا في مناسبتين، و هو قد تحدث واوحى للزملاء اننا التقينا مراراً وتكراراً، فليس لي من علاقة به لا صداقة ولا عداوة ، انا اصلا لا احقد على احد ويهمني المصلحة العامة ولوكان ذلك ضد نفسي .

فقد التقيت معاليه في اللجنة الادارية، فانا اجاوبه على ما خرج به ولست خارجاً عن الموضوع ومن حقي ذلك، فقد التقيته في اللجنة الادارية وكان الزملاء كلهم موجودين وكان يتحدث وقد اثرنا موضوع العاملين في السفارات الاردنية من الذين هم من تلك الدول وانا كشخص لي خلفية امنية «٢٥» سنة ربع قرن اعرف كيف ان الاجهزة الامنية في اية دولة كيف تزرع الجواسيس وكيف تستطيع ان تعمل وتحط ال «Bugging Divices» وكل الاشياء هذه انا اعرفها جيداً، اعرفها من خلال خبرتي الشخصية ولست واهما ولست خارجاً عن هذا الموضوع، ولذلك عندما اتحدث عنه اتحدث بحرقة هائلة لاني اعرف كيف انه يمكن لاي واحد منكم ايها السادة النواب او ايها السادة الوزراء ان يوضع جهاز تصنت حتى في ولعة السيجارة في سيارته او في جهاز التليفون الذي يُركب او في أقرب محل لبيته على بعد «٥٠٠» متر، اعرف ذلك جيداً، من هنا فقلبي ملوع من ان تذهب جميع اسرار الدولة عن طريق هؤلاء الذين يعملون في سفاراتنا في الخارج، ولست مريداً لتوظيف اي قريب لي او اي شخص حتى من الذين اعرفهم، انما القضية قضية عامة وليست قضية خاصة .

والشيء الاخر ان ما تفضل به معاليه والمرة الثانية التي التقيت بمعاليه كانت في فندق الرشيد في بغداد وكان هو في وفد وكنت انا في زيارة للجمهورية العراقية الشقيقة بدعوة منها، والتقينا في «الكفتيريا» في الصباح لمدة ربع ساعة تقريبا وتحدثنا وكان يقول لماذا انت حامل على الخارجية؟ فقلت انا لست حاملا على الخارجية انما حامل على الممارسات الخاطئة في الخارجية، انا افرّق دوما بين الوزارة وبين الممارسات تماماً مثلما افرّق في الاحكام العرفية بين القانون الموضوع وبين الممارسات الخاطئة على هذا القانون، انا هكذا حياتي، قلت انا لست حاملا عليك ولا على وزارة الخارجية وانا فعلا اكن لك

كل احترام ولا ازال واليوم وبكرة وبعد بكرة اكن له كل احترام وتقدير ولكن يجب ان نميز بين ان احترمك وبين ان اقول لك بانك مخطيء في هذه النقطة او تلك هذه هي النقطة التي اقولها، وعندما اكون انا او اي منا في الموقع العام يجب ان يحاسب على كل شيء يؤثر على الوطن والشعب والا فبيته اولى به، سواء كنت انا او اي من الزملاء الكرام نواباً ووزراء .

اما ما قال معاليه بان هنالك تسرب في البلد من دعايات ووشايات حول بعض الامور الامنية، ليعرف معالي الوزير وليعرف الزملاء الكرام وليعرف النواب اني لا اثق باحد في اطلاعه على اية معلومة بين يديه، هذه من تجربتي لانني اعرف واكلت من المقالب في حياتي ما يكفيني لان اتعلم الدروس، ومن ثم فعندما يقال بان الجلسة سرية فانني افهم ان الجلسة سرية واعرف في ملاحظات وامور سابقة ان الزملاء كانوا يشيرون انني قد اكون هربت المعلومات، انا لا اهرب انا حتى زوجتي لا تعرف ماذااقول في مجلس النواب ولا اسمح لها لاني التزم بكل ما يمكن ان تكونه السرية، فلذلك ارجو من معالي الوزير وارجو من الزملاء الكرام ان يفهموا هذه النقطة .

ثم ارجع الى موضوع اللقاء، اعتذر للاطالة لكن حقيقة لا زلت مصراً على ان اي قصور او تقصير في اية دائرة لا يمكن ان يكون وليد الساعة او اللحظة ، فالاشياء وليدة الساعة او اللحظة هي جزء من المعجزات ونحن لسنا في عصر المعجزات، وهي جزء من النبوات والنبوات قد ختموا برسول الله صلى الله عليه وسلم سيدنا محمد، ومن ثم فان التقصير الاداري وممارسة كثير من السفراء وكثير من العاملين في السفارات في الخارج بالاعمال التجارية وبالاعمال الشخصية وبتهريب الايقونات وتهريب الذهب وتهريب العملات الصعبة والعملة السوداء وكلها بموجب تقارير موجودة في وزارة الخارجية وانني اطلب والحّ على معالي الوزير ان ياتينا بهذه التقارير ليعرف نواب الامة ما هي الحقيقة، كيف نكتوي نحن بكل نار من غلاء الاسعار والدمار والحصار وغيرنا يتنعم بدماء الشعب وهو يعمل على انه يمثلنا وهو لا يمثل الا مصالحه التجارية .

سيادة رئيس المجلس: في الموضوع رجاء دكتور احمد .

الدكتور احمد عويدي العبادي: ومن ثم فانني اقول ان ما تفضل به معالي الوزير حول شرحه للسياسة الدبلوماسية في ازمة الخليج ارجو ان اميز وان افرق بين امرين في مفهومي ، بين موقف الاردن قيادة وشعباً وحكومة وهو موقف قومي ثابت واضح علناً وسراً وجهاراً وبين التعبير عن هذا الموقف امام الرأي العام العالمي هنالك فارق كبير، جلالة الملك وسمو ولي العهد والحكومة الرشيدة قامت بما يجب ان تقوم به في احسن وجه وعلى احسن وجه و كذلك الزملاء النواب، لكن اين دور وزارة الخارجية في الافصاح عن هذه؟ ولم نسمع من اي سفير لنا لا في هيئة الامم ولا في الدول الدائمة العضوية ولا اية دولة لنا فيها مصالح استراتيجية اي كلمة ، اي تعليق، هل انهم لا تأتيهم تعليمات؟ اذن اين الخلل؟ هل انهم لا يعنيهم الاردن؟ اين

الخلل؟ هل انهم فقط يأكل ويشرب «سمعان موهان» اين الخلل؟ هذه قضايا كثيرة يجب ان نعالجها بروح الوطنية الصادقة وبعيداً عن ان نجامل، والله لو كان معالي الوزير والدي الذي خرجت من ظهره لما جاملته على حساب الاردن والله والله.

من هذا المنطلق انني ارجو ان اؤكد لمعاليه انني احترمه واقدره كشخص لكنني اسائله واستجوبه كمسؤول ارى في رأيي على الاقل وفي قناعتي ان هناك تقصير واضح وكبير من وزارة الخارجية، وحيث انه هو الرجل المسؤول عن توضيح موقف الاردن في ازمة الخليج وغيرها فهو الحري بأن يستجوب وهو الحري بان يسأل، ونحن اصحاب المسؤولية الدستورية والقانونية في ان نستجوبه وان نسأله.

ولذلك انني غير مقتنع بما قاله معالي الوزير لانه تحدث في امور انشائية بعيد عن الموضوع تماما وعندما بعد عنه لم اجد اي شخص يقول كفاك واوقفك، الا الاستاذ ليث شبيلات واقدر له ذلك، وانا اقول عندما خضت في قضايا تتعلق في نهاية المطاف على تقصير وزار الخارجية الكل قال لي انت تجرّح وتفضح، انا لست عاجزا عن استخدام الكلمات الصحيحة في مواقعها لا والله، انما يا اخي هيك احسن شي الواحد يحكي دغري ويريح حاله ويريح راسه وخلي اللي يزعل يزعل واللي يرضى يرضى والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سيادة رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، شكراً دكتور احمد عويدي العبادي.

وقد تمت ملاحظة الدكتور احمد. استاذ احمد قطيش تفضل.

السيد احمد قطيش الازايدة: مع كل الاحترام والتقدير لاخونا وزميلنا باننا اضعنا وقتاً لم نسمع واقعة لنناقشها، وقد يكون هناك تقصير كبير، وانا اعتقد ان مناقشة الامور بهذه الطريقة قد يكون هناك فساد ولكن مناقشتنا بهذه الطريقة له تستره ولا تعريه، فطلبنا من الاخ الكريم ان يقدم وثائق اما مكتوبة، وقد يكون لديه وثائق، واذا كان هذا المجلس غير مؤتمن على هذه الوثائق فلم يطرح الاستجواب في هذا المجلس، انا اعتقد انه يطلب من الاخ ان يقدم الوثائق او الوقائع حتى ناقش الموضوع الذي اضعنا فيه وقتاً والا فحقيقة يعني نكون مجرد اضعنا وقت وشكراً.

اصوات: نثني على ذلك

سيادة رئيس المجلس: شكراً استاذ احمد، قد استكملنا ما نص عليه النظام الداخلي وننتقل الى جدول الاعمال.

السيد محمد المعرعر: نقطة نظام سيدي الرئيس

سيادة رئيس المجلس: نقطة نظام استاذ محمد المعرعر تفضل.

السيد محمد المعرعر: شكراً سيدي الرئيس، حصل في الجلسة السابقة ان تقدمنا بعض الاخوة النواب برفع ايدينا على أساس ان نأخذ دور في هذا المجلس، وقد تجاوزت سيدي الرئيس عن اسمائنا على اساس الوقت، وكذلك في هذه المرة رفعنا ايدينا وقد صار تجاوز من

اليمين ومن الشمال. اطلب وارجو ان تكون هناك عدالة في موضوع اعطاء الدور للنائب الذي يرغب ان يتكلم وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً - اخ محمد المعرعر - في الجلسة الاخيرة تحدث بها عشرون نائبا في «٣٥» دقيقة، ولم يمنع اي اخ من الزملاء من الحديث في اخر الجلسة، لم يمنع احد على الاطلاق والباب مفتوح اما في هذا الموقف اخ محمد حقيقة حسب النظام اعطي حوالي «٥-٦» اشخاص من الاخوان للمناقشة ولم يسجل عندي حقيقة وانا اسف وارجو من الاخوة المساعدين ان يعينوني في حالة نسيان اخ من الزملاء، اما ا لكلام مفتوح ومسموح لكل اخواننا دون تفريق على الاطلاق، شكراً اخ محمد، ننتقل لجدول الاعمال شيخ عبدالمنعم شو نقطة النظام؟

السيد عبدالمنعم ابو زنط: بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي الرئيس، الاخ احمد قطيش اقترح اقتراحاً وجيهاً وثنيت عليه.

سيادة رئيس المجلس: هذه ليست نقطة نظام، ما طلبه الاستاذ احمد قائم والاخ الدكتور احمد عويدي يسمع ذلك واذا اراد ان يستمر فعليه ان يقدم ما طلب، اما حسب النظام كل شيء تم.

السيد عبدالمنعم ابو زنط: لطفا هذا حقنا سيدي الرئيس حق المجلس.

سيادة رئيس المجلس: فيه قنوات خاصة لهذا الطلب.

السيد عبدالمنعم ابوزنط: هذا حقنا يا اخي، طالبنا بالوثائق وثني على هذا الطلب. فينبغي على الرئاسة ان تلزم الاخ النائب احمد عويدي العبادي باحضار هذه الوثائق وإلا ضاع حق المجلس هدراً.

سيادة رئيس المجلس: ستقدم، والدكتور احمد عويدي يسمع وستقدم ان شاء الله البند الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٦ - الاقتراحات برغبة :

١ - اقتراح برغبة رقم (٣) تاريخ ١٩٩٠/١٢/٤، مقدم من سعادة النائب السيد احمد الكفاوين حول موضوع البعثات الحكومية.

بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس مجلس النواب الاكرم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

ارجو رفع الامر التالي حول موضوع البعثات الى الحكومة:

١ - هناك ضرر بالغ من تخفيض عدد المنح من ١٦٠٠ - ١٠٠٠ منحة واظن ان المتضرر الاكبر من ذلك هم ابناء الريف والبادية فكل الظروف من حولهم لا تخدمهم ولا يستفيدون من المنح الا القليل القليل فلا الاوضاع المادية تفسح لهم المجال للتفرغ للدراسة ولا الجو من حولهم يدفع المعلمين للثبات في المناطق النائية ولذلك فهم يعتمدون علمياً على جهدهم الخاص ومن هنا فلا بد ان

تكون معدلاتهم ادنى من معدلات ابناء المدن الكبرى.

٢ ـ نقترح:

أ ـ ان تكون الاقاليم هي منطقة التنافس بين الطلبة على المنح المخصصة لكل اقليم.

ب ـ توسيع رقعة المنح بان تكون منح مدفوعة الرسوم فقط واخرى مدفوعة الرسوم ونسبة من النفقات.

ج ـ التعاون مع صندوق المعونة الوطنية لدراسة الحالات التي تستدعي المساعدة الفورية لبعض الطلابة والسلام عليكم.

النائب احمد الكفاوين

سيادة رئيس المجلس: يحول للجنة الادارية حسب ما نص النظام، البند الذي يليله

السيد الامين العام:

٢ـ ـ اقتراح برغبة رقم (٤) تاريخ ١٩٩٠/١٢/٥، مقدم من سعادة النائب المهندس فؤاد الخلفات بشأن تشكيل لجنة من السادة النواب للنظر في الية منح البعثات العلمية من قبل وزارة التربية والتعليم العالي.

بسم الله الرحمن الرحيم، معالي رئيس مجلس النواب الاكرم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ارجو رفع الاقتراح الاتي للمجلس الموقر، مع الاحترام والتقدير.

اقتراح برغبة :

«ارجو تشكيل لجنة من السادة النواب لغايات النظر في الية منح البعثات العلمية من قبل وزارة التربية والتعليم العالي، وذلك للتحقق من الاسس والمعايير التي يتم الاختيار على اساسها».

النائب المهندس فؤاد الخلفات

سيادة رئيس المجلس: يحول للجنة الادارية، استاذ ليث.

السيد ليث شبيلات: سيدي الرئيس، مع انه اقتراح برغبة ويجب ان يحال للجنة الادارية الا ان الموضوع باقتراح لجنة وهنالك لجنة تربية وتعليم، ارى ان لا نشكل مئة لجنة. لجنة التربية والتعليم عليها ابتداء ان تنظر في مثل هذه الامور اذا كلفها اي واحد من النواب.

سيادة رئيس المجلس: استاذ ليث الحقيقةاختصاصاً وفنياً صحيح لكن حسب ما جاء في النظام وما سمي باقتراح برغبة يطبق عليه ما جاء في النظام وعلى اللجنة الادارية ان تقدم في مدى خمسة عشر يوماً تقريراً مختصراً عن الاقتراحات التي تحال عليها بجواز النظر فيها او رفضها.. الخ فحسب ما سمي باقتراح وحسب ما جاء في النظام الداخلي يحول للجنة الادارية وهي تنظر به وتحوله. استاذ سليم تفضل.

السيد سليم الزعبي: حقيقة اللجنة الادارية سيدي الرئيس وظيفتها تدقيق الشكايات الخاصة والعامة، انا ارى ان هذا الاقتراح نوع من الشكوى، لذلك هو اختصاص اللجنة الادارية لتتأكد من موضوع البعثات العلمية دون ان نشكل لجنة والا حتى بيصير يروح للجنة التربية والتعليم، لجنة التربية

والتعليم وظيفتها ان تضع السياسة التعليمية ... الخ، هنا فيه شكوى يبدو لي هيك من الاقتراح فيه شكوى في موضوع البعثات العلمية، المختص بالتحقيق في هذه الشكوى حسب النظام الداخلي اللجنة الادارية دون ان نشكل لجنة اخرى، يعني يحال للجنة الادارية تحقق في الموضوع ولا داعي لتشكيل لجنة اخرى، هذا روح النظام ونص النظام وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: تحول للجنة الادارية وهي تنظر بها، سماحة الشيخ علي الفقير.

سماحة وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية: في الحقيقة ليست شكوى بحد ذاتها انما هو اقتراح من النائب المحترم ان تشكل لجنة للاطلاع على الاسس المعتبرة وباعتقادي ان اللجنة المخولة بهذا الموضوع والمختصة بهذاالموضوع هي لجنةالتربية والتعليم، فاذا رأت لجنةالتربية والتعليم ان من المصلحة ان تراعي ذلك وان تجتمع مع معالي وزير التربية والتعليم وتطلع على الاسس وتقدم صورة واضحة للمجلس الكريم فليكن ذلك.. ليست شكوى لانه ليس هناك وقائع يشكى منها، هو التأكد فقط من سلامة الاجراءات لا اكثر.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، هو الملاحظة من حيث الموضوع والشكل، الشكل انه قدر باقتراح ووضع تحت اقتراح برغبة وحسب النظام الداخلي يحول للجنة الادارية تعدل او ترفض او تعمل ما تشاء وبعدها يحال اليكم ان قبل من اللجنة، هذا ما جاء في النظام الداخلي، البند الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٨ ـ قرار اللجنة الزراعية رقم (٢) تاريخ ١٩٩٠/١٢/٥، والمتعلق بديون المزارعين.

سيادة رئيس المجلس: يقرأ القرار تفضل السيد المقرر عفواً معالي وزير الاشغال نقطة نظام.

معالي وزير الاشغال العامة والاسكان: الحقيقة رقم «٧» هو قرار اللجنة القانونية لان الملحق الذي ارسل لنا الغى رقم «٧» من جدول الاعمال الاول وحوله الى «٨» و «٧» هو قرار اللجنة القانونية وليس الزراعية.

سيادة رئيس المجلس: رقم «٨» صحيح حسب الملحق الثاني.

السيد محمد العلاونة، مقرر اللجنة الزراعية: دائماً الزراعة سبحان الله مجحف عليها.

«بسم الله الرحمن الرحيم»

قرار رقم (٢)

اجتمعت اللجنة الزراعية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٥، برئاسة سعادة السيد سلطان العدوان رئيس اللجنة وحضور اصحاب السعادة المقرر محمد العلاونة والاعضاء السادة: محمود الهويمل، عبد الحفيظ علاوي، د. ذيب مرجي، د. عوني

البشير، جمال حداد، نادر الظهيرات، نواف الخوالدة، عطا الشهوان.

وبعد دراسة مستفيضة لديون المزارعين تنسب اللجنة الى المجلس الكريم ما يلي:-

١ - اعادة جدولة ديون المزارعين والغاء فوائد قروض المزارعين أثناء الجدولة.

٢ - الطلب من الجهات المختصة كف الطلب عن ملاحقة المزارعين المعسرين بشأن الديون من قبل الاجهزة الامنية المختصة.

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.

امين عام مجلس الامة — اللجنة الزراعية

صالح الزعبي

سيادة رئيس المجلس: شكراً استاذ ليث شبيلات.

السيد ليث شبيلات: سيدي الرئيس، ارجو المعذرة من الاخوة الاحبة في اللجنة الزراعية ومن الاخ رئيس اللجنة ومقررها. ان هذا الموضوع موضوع هام جداً ويعرض على المجلس فقط قرارات «١» و «٢» وطلب موافقة المجلس على ذلك، يجب ان تكون هنالك حيثيات ودراسة، نريد ان نعلم على ما ماذا نوافق، كم يكلف هذا؟ هل هنالك مزارعين اغنياء؟ هل هناك غير ذلك؟ ما اثر هذا على مؤسسة الاقراض الزراعي؟ ما اثر ذلك على الموازنة؟ فنحن هنا لسنا فريقين، هنا في امور الموازنة نحن الفريق الاوحد حيث اننا مسؤولون عن الموازنة، هذا المجلس مسؤول عن الموازنة فطلباتنا يجب ان تكون منطقية مع الموازنة. لذلك ارى ان تستكمل دراسة هذا الاقتراح وان تقدم بين يديه الدراسة الكاملة حتى يقنع النائب عندما يصوت على هذا الموضوع انه على حق وأن هذا الموضوع لا يسبب اموراً اخرى مشاكل اخرى دون ان يدري وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، استاذ عاطف البطوش.

السيد عاطف البطوش: شكراً سيادة الرئيس، بالاضافة لما تفضل به الاخ ليث شبيلات، الحقيقة نحن نعلم ان جدولة الديون للمزارعين تفوّت فائدة كثير من المزارعين الجدد لانه كل مبلغ يسدد يستفيد منه عدد اضافي.

ثانياً:- لا نريد التهاون في اموال الدولة انه يأخذ هذه الاموال احياناً غير المستحق أو الشخص اللي مش منظم أعماله وزراعته ثم يطمئن انه راح يأتي مجلس النواب والنواب ليقولوا تجدول هذه الديون الى مدد طويلة. هذا الموضوع يحتاج الى دراسة ومعرفة من هم المعسرين من المزارعين لتتم جدولة قروضهم لا أن يكون عاماً يشمل الجميع. ولندرك ان هذه اموال دولة يستفيد منها اكبر شريحة ممكنة من المزارعين وان نكون حريصين عليها وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً. الدكتور همام سعيد.

الدكتور همام سعيد: بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً سيادة الرئيس. فيما يتعلق بموضوع الفوائد هذا الموضوع طرق منذ اكثر من عام وقد التزمت الحكومة بالغاء الفوائد عن المزارعين فيما اذكر لذلك عندما جاء قرار اللجنة الزراعية يتضمن نقطة الغاء فوائد قروض

المزارعين فهذا فعلاً وجيه جداً واقترح ان يقرر المجلس هذه النقطة من القرار وان نعتبرها قرار وبالتالي نريح المزارعين من هذا المأثم وهو مأثم الفوائد الربوية وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ سمير قعوار.

السيد سمير قعوار: شكراً السيد الرئيس، المقصود ليس الاعتداء على موارد الدولة المقصود بهذا القرار هو ان نرحم قطاع من اهم قطاعات البلد الانتاجية، فالموضوع اعتقد انه دُرس مع معالي وزير الزراعة ووزير الزراعية سوف يعطينا اعتقد من اوراقه الارقام الصحيحة المدروسة وللمجلس ان يقرر ما مدي المساعدة التي يمكن تقديمها للقطاع الزراعي والمقصود هنا ايضاً هو المزارعين المعدومين وليس المزارعين الذين حصلوا على قروض واستعملوها لغير الغايات الزراعية وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، رئيس اللجنة الاستاذ سلطان العدوان.

السيد سلطان العدوان رئيس اللجنة الزراعية: بسم الله الرحمن الرحيم، هذه التوصيات برأيي ليست جديدة على المجلس وانما هي للتذكير، لقد تبنى هذا المجلس الكريم وبالاجماع محاولة معالجة المديونية في رده على خطاب العرش في الدورة الاولى لهذا المجلس الكريم.

ولقد عقدت اللجنة عدة اجتماعات مع معالي وزير الزراعة ومدير مؤسسة الاقراض الزراعي ومدير المنظمة التعاونية وناقشت هذا الامر الهام مع المعنيين بكل موضوعية، وكانت وجهات النظر متطابقة. وعقد أخر اجتماع بحضور السيد رئيس مجلس النواب واطلع على حجم المديونية بالنسبة للقطاع الزراعي وكان شرحاً وافياً من المعنيين.

عندما كان السؤال من معالي وزير الزراعة من هو صاحب القرار باعفاء الفوائد؟ المؤسسة تحصل على تحويلها من جهات خارجية، هذا كان التبرير من مدير مؤسسة الاقراض من اين يغطي هذا العجز؟ هل من مؤسسة الاقراض أو من الحكومة، فكان الرأي لا بد من ان يغطى من الحكومة. الوضع اصبح قاسي على القطاع الزراعي وانا احذر من هذا الموقع وبكل مسؤولية اذا لم تعالج قضية المديونية للقطاع الزراعي في المتسقبل القريب وفي هذا الموسم راح تصير اسعار الخضار اغلى من اسعار اللحوم، ولكن هنالك سبب يا سيادة الرئيس لماذا سترتفع هذه الاسعار؟ لانه ما فيه خضار، لان المزارع بطّل يزرع واذا زرع غير قادر على خدمة زراعته. المياه الكل يعلم السدود فاضية والله يرحمنا، مستلزمات الانتاج الكل يعلم كيف اصبحت، التسويق كلنا نعلم لانه كل الاخوان انا قنعان انهم مزارعين وحراثين مثلي، وين بده يروح المزارع؟! غزارة انتاج السنة اوقعته في خسائر الكل يعلم بها، ولكن الموسم الشتوي في الاغوار سيكون نادر، ما فيه موسم شتوي. وفي شهر «١» و «٢» سنرى حجم هذه المشكلة وبالتالي ستنعكس على اقتصاد البلد وايضاً سينعكس هذا الوضع على المستهلك، المستهلك الان يضحك على عياله ويقول لهم ما انا قادر اشتري لكم لحمة ويساوي لهم تالي الليل قلاية

بنـدورة، معلش اسمحوا لي أحكي بلهجتي، يضحك عليهم بقلاية بندورة وحبة باذنجـان ولكن ستـأتي فترة قـريبة عـلى اسواقنـا المحلية ستفقد هذه الاصناف التي ذكرتها.

المشكلة يا اخوان بحاجة لمعالجة، انا عم اقـول مشكلة ولكنها كـارثـة ستصيب القـطاع الزراعي ان لم نجد حلاً سريعاً لموضوع المديونية وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ حسين مجلي نقطة نظام.

السيد حسين مجـلي: النقطة الاولى هي جدول الاعمال واننا لم نلتزم به، النقطة الثانية مجلسنا الكريم الحقيقة واللجان مقيدة بان ترفع الى المجلس ما احيل اليها من المجلس. وهذا الموضوع على ما أعلم انه غير محال من المجلس الى اللجنـة الزراعيـة ولذلـك ليس الان وقت بحثه، إن كان هناك من اللجنة اقتراح برغبة بان يبحث هـذا المـوضـوع يمكن ان يحـال للجنـة الزراعية لدراسة هذا الموضوع واستيفائه حقه. لذلك ارجو العودة للتقيد بجدول الاعمال حيث وضع بقصد قانون استقلال القضاء لانهائه في هذه الجلسة وشكراً.

سيـادة رئيس المجلس: شكراً، السيـد رئيس اللجنة.

رئيس اللجنة الزراعية: سيدي احيلت الى اللجنة الزراعية في الدورة السابقة، مشاكل المديونيـة احيلت في الدورة السـابقـة. حبيت اوضح هذا الشيء للاخ ابو شجاع وشكراً.

سيـادة رئيس المجلس: شكراً، السيـد مقرر اللجنة.

مقـرر اللجنة الـزراعية: شكـراً سيادة الرئيس، حقيقة طلب ان يرفق هذا القـرار بما تراه اللجنة من مبرر هذا حق، لكن الذي ربما يعـطي العـذر هــو أن هـذا البلد بلد زراعي ومشكلة الزراعة يـواجهها كـل فرد من ابنـائه واعتقد ان الامر من الاهمية ونحن في التوجـه لتنفيـذ خطة طـوارىء زراعية خـاصة في هـذا الموسم. فقد حصلت القناعة لـدى اللجنة ان اهمية الموضوع من حيث ايجاد ما يمكن للاخوة النواب ان يأسلوه من اللجنة الزراعية في هذه المرحلة بالذات وان تتقدم بمثـل هذا الاقتـراح ذلك لانه يتعـذّر على المـزارعين الـذين تتوقف اعمالهم ونشاطاتهم الزراعية على التمويل المادي وخاصة في الاراضي المروية التي هي عزاؤنا في هـذه الظروف التي نـرى الجفاف ونـرجـو الله سبحانه وتعالى ان يرحمنا غيثاً مغيثاً.

لذلك اي تراخي في مد المزارع الان يعني هذا ان الامل في استغلال الاراضي المروية قد انقطع، واعتقد ان ٩٠٪ من المزارعين الـذين يمكن ان يستغلوا الاراضي المـرويـة هم الان مكبلين ومقيـدين في عـدم ممارسـة نشـاطهم الزراعي لانهم مثقلين بالمديونية من جهة ولأن السلطات في كثير من الحالات تـطالبهم وهم معسرون لا يملكون شيء من الناحية المـادية. لذلك اعتقد ان اتخاذ هذه الخطوة الان وبأسرع ما يمكن لانقاذ ما يمكن انقاذه من هـذا الموسم الذي نرجو ان يدّعم من خلال هذه الخطوة التي لو اتخذتها الحكومة لأدت فعلاً دور في هذا المجال ونرجو الله سبحانه وتعالى ان يوافقنا الى كل خير وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، الدكتور عبدالله النسور.

الدكتور عبد الله النسور: شكراً سيدي الرئيس، سيدي الرئيس الدعوة الحارة والحميمة والصـادقـة التي اطلقهـا زميلنـا رئيس اللجنـة الزراعية ومقـرر اللجنة الـزراعية يجب ان لا يستثنى الى النـظام الـداخــلي والى التعـامــل بالشكليات، فالمزارع لا يهمه كل اشكال احالة المواضيع. ان هـذا المـوضـوع قد قـرره مجلس النـواب من حيث المبـدأ في رده عـلى خـطاب العـرش في العام المـاضي وقـرره في رده عـلى خطاب العرش هذا العام كما قرره مرتين في رده على خطابي الموازنة، وحتى اذا لم تكن كل اشكال القرار هذه صائبة وملتـزمة بـالنظام الـداخلي، فالمادة في النظام الداخلي تجيز لعشرة اعضاء ان يطلبوا اثارة موضوع معين وفقاً للمادة «١٠٤» واللجنة الزراعية فيها عشرة اعضاء حتى لو كان الامر كذلك. لكن هذا من حيث الشكل اما من حيث المضمون سيدي الرئيس فأعتقد ان اليأس قد وصل مداه ويعلم هذا الامر النواب الذين يحتكون في المناطق الـزراعية مـروية كـانت أم بعلية، واعتقد اننا سوف نخسر الكثير ان ارجأنا النظر في هذا الموضوع، ولكن نحن لسنا جهة قرار بأن نعفي، وجهة الاعفاء حددها القانون والالتزام بـالقــانـون ضــروري. فمؤسسـة الاقراض الزراعي أو المنظمة التعاونية أو البنوك المتخصصة التي تقرض المزراعين كل له دوره في اتخـاذ القرار، وحتى لا نتجـاوز القـرار اقتـرح سيدي الرئيس:-

اولاً: ان نحيل الامر الى وزير الزراعة ليجيب عليه وفقاً للمادة «٩٣» «يخبر الـوزراء المجلس بمـا يتم في الاقتراحـات برغبـات التي احيلت عليهم في مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر الا اذا قرر المجلس أجلا اقصر» واقترح ان يكون الأجل ضمن اسبوع بحيث يبين معالي الوزير بالتحديد ما يلي الجهات المقترضة من هي؟ التي نعنيهـا بالقـرار لأننا هنـا نقـول وبعـد دراسـة مستفيضة لديون المزارعين تنسب اللجنة اعادة جدولتهم، هل هذا ينطبق على البنك العقاري؟ هل ينطبق على بنك الاردن؟ مؤسسة الاقراض الزراعي؟ بنك الاسكان؟ كل هذا.

ثانياً: ما هو مقدار الفوائد.

ثـالثـاً: هـل يعم هـذا الخـير جميـع المستقرضين أم جميع المزارعـين الحقيقين؟ لاني اعلم وبحكم عمـلي في الـوزارة ان قـرارات اتخذت وقروضاً اعطيت لانـاس لا يستحقونها ووظفت في مشاريع غير زراعية. انا متأكد ان قلب اللجنة متجه الى المزارع الحقيقي المسحوق اللي ما بنى فيـلا ولا سافـر وأخذ اجـازات ولا سددت عنه الديون لاننا نعرف ان ديوناً شطبت بمئات الالاف عن اسماء نعرفها بالاسماء فقط، هذا يثلج صدر الدكتور أحمد عويدي العبادي لو كان هنا، وشكراً سيدي الرئيس.

اصوات: نثني على ذلك.

سيادة رئيس المجلس: الحقيقة فيه اكثر من اقتراح واكثر من تثنية، سماحة الشيخ علي الفقير.

سمـاحـة وزيـر الاوقـاف والشؤون والمقدسات الاسلامية: شكراً سيدي الـرئيس الحقيقة في موضوع ما تقدمت به اللجنة الكريمة،

اعتقد ان تجاوب اللجنة الكريمة جاء صدى لصوت المشتكي وبأعتقادي ان شريحة المقترضين في هذا البلد ليست هي الشريحة التي تستحق الاستقراض. وباعتقادي ان مناقشة السياسة الزراعية ودراسة مشكل الزراعة وخاصة في هذه الظروف العصبية وانحباس الامطار باعتقادي ان الامر يتعدي اطار المقترضين فهناك من هم بحاجة للمساعدة والمعونة اكثر من المقترضين، واني على يقين ان الاغلبية من المقترضين هم من اصحاب رؤوس الاموال الذين قصدوا التوسع في زراعتهم وزيادة انتاجهم ومدخولهم. واذا كان هناك شريحة معينة من هذا النوع تريد فقط ان تمشي امورها الزراعية فأعتقد انها قليلة جداً لانني اعلم ان الطبقة الفقيرة من المزارعين لا تقبل مبدأ الاقتراض الربوي لانها تبتعد عن الحرام. ولذلك ارى انه من الافضل ان يناقش هذا الامر بشكل موسع بحيث نقترح عندئذ ان يكون هناك مساعدة في المدخلات الزراعية، تحاشاً للحرام والربا والفوائد ان نبتعد عن الاقراض المالي وان نجعل الامر مقتصر على مدخلات الزراعة مساعدة للجميع وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، دولة رئيس الوزراء.

دولة رئيس الوزراء: شكراً سيادة الرئيس، في الواقع في موضوع المزارعين لا شك بانهم يمرون في مأساة ولا يخلو عام إلا وهذه المأساة تصيب جزء من هؤلاء مهما صغر. قبل عامين اصيب جزء من المزارعين في البرّد من الحجم الكبير وتذكرون ذلك، وشكلت لجنة للتعويضات ولكن موضوع الموازنة والظروف المالية ما ساعدت هؤلاء المزارعين ان يقبضوا شيئاً. حتى هذا العام وقبل فترة بسيطة في الغور الصافي اتت «شرقية» ومحقت عدد كبير من الزراعة، ويشكون ولا يستطيعون دفع ثمن المياه اللي اخذوها لزراعتهم كما ذكر لي النائب المحترم محمود هويمل، واجبته ماذا تريد ان نفعل يعني نعطي الماء ببلاش. نحن نعرف المشكلة ونتعاطف معها ولكن عند اتخاذ الاجراء لهذه المشكلة نصطدم بكثير من العقبات.

في موضوع الاقراض الزراعي حسب ما ذكروا الاخوان بانهم لا يقصدوا الاشخاص المقتدرين الذين اقترضوا، يقترض ناس كثيرين من مؤسسة الاقراض الزراعي وعنده حق ما دام مزارع وبده يعمل مشروع بده يُكشف على هذا المشروع انه عمل بيوت بلاستيك عمل تنقيط عمل كذا . . . الخ. يكشف لا يدفع القسط دفعة واحدة وانما يدرس الموضوع ويجري الكشف تباعاً وكل ما نفّذ مرحلة من المراحل يُعطى للمرحلة الثانية، اي ان مؤسسة الاقراض تتأكد من ان هذا القرض ذهب بهذا الطريق. طبعاً سبق وأن اعفي المزارعين من الفوائد وبالمناسبة شيخنا الاستاذ علي الفقير يذكر في مجلس الوزراء اننا قررنا ان نسميها كلفة وليست فوائد، وطلبنا من وزير الزراعة ان يدرس الكلفة الحقيقية لهذا القرار، ان يدرسها ويجيب لنا سعر الكلفة أي شوفيه عنده موظفين شو فيه عنده الموازنة المتكررة ويوزعها ويسميها كلفة. والان قلت له ممنوع الربح مهما كان. ولكن كما ذكر الاستاذ ليث شبيلات بانه انا نفسي لا استطيع الان في هذه الجلسة ان اعطي صورة

واضحة ما هي الاعباء التي ستقع وبالتالي هذه الاعباء ليست اعباء على المؤسسة لا. المؤسسة فيه لها رأس مال تسترده والذي تسترده تعيد اقراضة للمزارعين لا تحتفظ فيه تعيد الاقراض. يا هل ترى اذا احنا اعفينا الكل من هذه الكلفة ما هو الاثر السلبي على المقترض الجديد؟ فاذا سمح سيدي الرئيس بما انه اقتراح برغبة واق' بناء على قرار من المجلس ان يحال الى المسؤول الى وزير الزراعة ليدرس ليس فقط من النواحي الانسانية وانما يوضع في المجلس في النواحي الانسانية والنواحي المادية في هذا الموضوع وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، رئيس اللجنة.

رئيس اللجنة الزراعية: بسم الله الرحمن الرحيم، أول شيء بدي اقوله الله يسامح معالي وزير الاوقاف على الفتوى اللي أطلعها. اما مع التوجه اللي هو احالته لوزير الزراعة لتوضيح الامور علماً بانه اوضح وجهة نظره للجنة الزراعية ولرئيس مجلس النواب ولي ايضاً.

المديونين بحدود «١٠ ٠٠٠) واللي عناهم معالي وزير الاوقاف لا يتجاوز «٦٠» واحد وهذا كان اتفاق مع اللجنة ومع معالي وزير الزراعة ان يستثنوا هؤلاء الاشخاص اللي الكل فينا عارفهم.

كانت الامور واضحة وكان لنا قناعات لم تتعارض مع الحق العام والمصلحة العامة.

موضوع بحثنا هو المزارعين اللي هم بحاجة لمعالجة تلك الاوضاع وليس المزارع «المليونير» اللي قاعد في عمان. نحن نتكلم عن شريحة تمثل «٩ر٩٩٪» حبيت اوضح هذا التوضيح وشكراً سيادة الرئيس.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ مقرر اللجنة.

مقرر اللجنة الزراعية: شكراً سيدي الرئيس، انا لا اريد ان اشير الى الاخطاء التي مر بها القطاع الزراعي في هذا البلد وخاصة على مستوى السياسات الزراعية. واعتقد أن السياسة الزراعية هي التي ادت الى تسيب كثير من المال من خلال مؤسسة الاقراض الزراعي وبالتالي نحن نعاني الان من هذه المشكلة.

لكن الامر المطروح فيما يتعلق بمعالجة الزراعة في هذا الموسم وهذا العام، كانت هناك لجنة الامن الغذائي وقد اعدّت واتخذت قرارات ورفعتها الى الجهات المعنية وكان التسهيل على المزارعين في هذا الموسم من حيث تأجير اراضي الدولة واعطاء المياه والبذور باسعار معقولة هو نوع من انواع هذا الدعم للمزارعين، لكن النقطة الان اللي موضوع البحث هي كيف ننقذ لا اقول المقترضين ولكن كيف ننقذ هذه الشريحة التي تحت ايديها الان مساحات من الاراضي التي لو استغلت ستعود على البلد بالفائدة الكثيرة، واعتقد انه في حالات الحادث الطارىء يعالج أخطر ما في المشكلة ثم بعد ذلك ينظر في اسبابها اذا كانت لها أسباب.

اعتقد عدم اتخاذ قرار سريع لعلاج هذه المشكلة الان سيفقد البلد كميات كبيرة من المحاصيل الزراعية وخاصة الحبوب التي نعتبرها في هذه المرحلة مواد استراتيجية وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، أراني مضطراً الان ان نعود الى الموضوع والاقتراحات التي قدمت. هناك اقتراحات قدمت ملخصها اننا نعيد هذا الموضوع بتكليف من المجلس الى اللجنة الزراعية للتعاون مع وزارة الزراعة ليقدم تقريراً خاصاً الى هذا المجلس، واقتراح أخر ان تحول الى وزارة الزراعة لتقديم تقرير خاص الى المجلس خلال اسبوع. فالاقتراحان واردان، الدكتور عبد الله.

الدكتور عبد الله النسور: سيدي الرئيس، ارجو ان لا يغيب عن بالك ان دولة رئيس الوزراء في مداخلته طلب احالتها على معالي وزير الزراعة لينضج الدراسة كاملة وفق ما طلبنا ويأتينا في مدة لا تتجاوز ما تحددون، فلنقل اسبوعاً، لانه حق على الاجابة ستأخذ وقتاً طويلاً. فخليها تروح للوزير ينورّنا.

سيادة رئيس المجلس: السيد بسام حدادين نقطة نظام.

السيد بسام حدادين: شكراً سيادة الرئيس، نصل الى بند الاقتراحات بعد أن يتكلم كل من طلب حقه في الكلام، لان الاقتراحات هي مرحلة من مراحل المناقشة.

سيادة رئيس المجلس: هذا ليس من النظام الداخلي، فيه إقتراحات وثني عليها ولها الاولوية ان تطرح، هكذا يقول النظام الداخلي.

السيد بسام حدادين: سيدي تقدم الاقتراحات بعدما ينتهي الحديث في الموضوع.

سيادة رئيس المجلس: نعود الى النظام الداخلي هناك اكثر من اقتراح. نقطة نظام استاذ سعد.

السيد سعد هايل السرور: شكراً سيادة الرئيس، الحقيقة لم اجد افضل من انني اطرح نقطة نظام لكي اتحدث كلمتي في هذا الموضوع. فيما يتعلق بالمعلومات سيادة الرئيس فأني على ثقة ان كافة المعلومات التي يريد الاخوان ان تكون أمامهم موجودة مع معالي وزير الزراعة لمعرفتي بأن وزير الزراعة قد بحث هذا الموضوع مراراً وتكراراً.

سيادة رئيس المجلس: هذه ليست نقطة نظام استاذ سعد.

السيد سعد هايل السرور: اريد توجيه الاقتراح سيادة الرئيس اذا سمحت ولكنني اريد ان ادخل لتوجيه الاقتراح اذا أمرت. والحقيقة معالي الوزير هو رئيس مجلس ادارة مؤسسة الاقراض الزراعي فهو بُلغ بالموضوع من طرفين.

انا ارى اذا كان لا بد من تقرير من معالي وزير الزراعة لا تكون الفترة طويلة، بمعنى انا على قناعة انه يكفي وزير الزراعة ثلاثة ايام لان المعلومات كلها متوفرة مع معاليه. ليتقدم بتقرير حول هذا الموضوع وليعرض على المجلس وليناقش التقرير، ليرى المجلس ما يراه في وضع المزارعين. وتؤجل هذه القضية الى حين وصول التقرير من وزير الزراعة وشكراً.

مقرر اللجنة الزراعية: اثني على هذا.

سيادة رئيس المجلس: دولة رئيس الوزراء.



دولة رئيس الوزراء: سيدي الرئيس، انا اعود للكلام ثانية في الموضوع، انا اعرف مشكلة المزارعين والذين يتكلمون هم ايضاً مزارعون. ولكن ثلاثة ايام!! يعني عطلة الخميس والجمعة والسبت ثلاثة ايام صارت. معالي وزير الزراعة طبعاً يتفلّت بده يحكي وبنقول له طوّل بالك شوية. لانه معالي وزير الزراعة بالتالي بده دعم الحكومة في هذا الموضوع، مش من عنده راح يسوي الشغل تبعه في مؤسسته. قلت له من وين بدك تجيب خسارتك هذه؟ بده عشر ملايين من الحكومة، طيب عشر ملايين من الحكومة ما بدنا ندرس شو السيرة!!

ثاني شيء مثل ما ذكر الاخ سلطان انه فيه «٦٥» واحد أخذين خمسة ملايين ونصف فيه ناس اخذين الف دينار فلازم ننضج هذا الموضوع هذا اللي قصدته، ان نوصل هذا الموضوع الى مستحقيه. فيه ناس كثير من الاخوان في المجلس بما فيهم انا أخذ قرض زراعي، يا اخي ليش اعفي انا؟! ليش يعفى معالي الاخ عبد المجيد؟ ليش يعفى؟ لا يجوز ان يعفى صراحة اقولها علناً لا يجوز، يجب اعفاء الشخص المستحق لذلك بغض النظر عن قيمة القرض، لانه يجوز عليّ قرض ٣-٤ الاف دينار وقادر لا أعفى حتى ان يكون البند من كان قرضه دون العشرة الاف دينار يعفى لا يجب ان تدرس كل حالة بذاتها وليست المبالغ.

فيه ناس اعرفهم في هذه القائمة يعني احسن من مؤسسة الاقراض الزراعي، احسن منهم وعندهم اكثر منهم. يعني مؤسسة الاقراض الزراعي ما تيجي تعمل بحث اجتماعي، واحد عنده مشروع، هيك كانوا ماشيين، اخذ اربع مئة الف دينار ليش اعفية؟ ليش اعفية من الكلفة؟ هذا هو القصد من الدراسة. وقلت اسبوع لنعود لمعالي وزير المالية ونشوف شو سيرة اللجنة المالية وشو حطّت في الموضوع.

مقرر اللجنة الزراعية: موافقين اسبوع ماشي.

سيادة رئيس المجلس: الاجابات فيما هو منصوص عليه في المديونية والجدولة والاعفاء فيه نقاط محددة. هناك مقترح محدد بنقاط عامة. اعادة جدولة ديون المزارعين والغاء الفوائد وكف الطلب عن ملاحقة المديونين. كل موضوع

المديونية الزراعية والجدولة والاعفاء من الفوائد وكل القضية والخوض في طبيعهتا كما ذكر دولة الرئيس والاخوان في الحكومة بان الجواب عليه كامل في التقرير وعندكم انتم اصحاب القرار في الاسبوع القادم، الاسبوع القادم يقدم التقرير. بقي البند الاخير البند «٧» الذي قُدم، نقطة نظام دكتور محمد ابو فارس.

الدكتور محمد ابو فارس: الحقيقة بدي أقول انه تأخرنا وقانون استقلال القضاء يطول فأنا ارجو أو اقترح ان يؤجل للجلسة القادمة.

سيادة رئيس المجلس: انت ما خليتني أكمل الله يسامحك، اعترض بعض الاخوان واعتراضهم صحيح ان الملحق قُدم في مدة أقصر مما يتطلب النظام الداخلي. فيؤجل الملحق المضاف لجدول الاعمال ويبقى نصف ساعة اذا رغبتم في ذلك لمن لديه موضوعات مستعجلة وهامة وبالحدود التي اتبعتوها في الجلسات السابقة. تسجل الاسماء بما لا يزيد على دقيقتين تحت أي ظرف.

الاسماء مع حفظ الالقاب، يوسف العظم، مطير البستنجي، محمد ابو فارس، كامل العمري، أحمد الكوفحي، بسام حدادين، نواف الخوالدة، أحمد عناب، محمد المعرعر، سمير قعوار، نايف الحديد، عبد الله زريقات. فيه حد ما سجل أسمه حتى لا أحد من الاخوان يحتج، البابُ مفتوح للاخوان اللي يحبوا يتحدثوا. الاستاذ يوسف العظم.

السيد يوسف العظم: بسم الله الرحمن الرحيم، في الوقت الذي يقف فيه الشعب الواحد في هذا البلد المرابط جسداً واحداً متماسكاً وروحاً واحدة قوية يفد الى بلدنا زمرة من الشعراء يتفاوتون في انتمائهم واخلاصهم بدءا بمن يحب الأردن ويعمل على تحرير فلسطين وانتهاءً بمن حمل العلم الاسرائيلي في (صوفيا) ذات يوم مع الوفد الاسرائيلي في مؤتمر شباب عالمي عقد يومذاك.

ولي أن أسال عمن استقدم شاعراً حمل العلم الاسرائيلي في مهرجانات عالمية في أوروبا الشرقية بيكون في عمان:

قد يكذب الانبياء، ويصدق الشعراء

ويقول:

باسم الفدائي الذي خلقا من جزمة أنقا

ولم يسعفه القول العف او الفكر النظيف

ان يقول:

يحيا المجاهد حيثما انطلقا كي يزرع الأفقا

نوراً وايماناً وتضحية وشذى من الفردوس قد عبقا

إن استقدام أمثال هؤلاء الشعراء ينبيء عن نية سيئة لدى الذين ساءهم أن يكون الأردن واحة شورى وساحة ديمقراطية ليفجروه من الداخل ويجهضوا في رحابه الوحدة الوطنية التي نحرص عليها جميعاً.

ان الديمقراطية لا تعني ان ينشر الملحدون الحادهم أو يزرع المفسدون فسادهم في عقول أبنائنا من أجيال الغد الذين نريدة مشرقاً بالأيمان والوعي والمصداقية.

واخيراً ان ما لمسناه من الشاعر الذي أساء لدين الله ولجميع المؤمنين أنه مندوب عن (شامير) في طرح فكرة التعايش مع اليهود وليس مندوباً عن شعبنا الفلسطيني المجاهد الذي نكن

له في نفوسنا اعظم التقدير ونرجو له النصر في معركته الظافرة وانتفاضته الماجدة ضد العدو المحتل ومن يدعمه من الدول الاجنبية الباغية. السؤال موجه لمعالي وزير الثقافة وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، السيد نواف الخوالدة.

السيد نواف الخوالدة: بسم الله الرحمن الرحيم.

سعادة الرئيس

لاحظنا من خلال التعيينات في وزارة التربية، وحسب ترشيح ديوان الخدمة المدنية، ان هناك أسس أقرها مجلس الوزراء وهذه الأسس غير عادلة حيث يرشح الأول من كل سنة تخرج ويفاجاء المتخرج أو المتخرجة بأن الزميل الذي تخرج بعده بعام او عامين ونفس التخصص قد نسب للتوظيف. وهنا تبدأ المشكلة.

اني اطلب من الحكومة اعادة النظر في هذا القرار واتباع نظام يراعي شعور الخريجين والخريجات وبالأخص خريجي كليات المجتمع على ان يتم التعيين حسب أقدمية سنة التخرج كما هو متبع في بعض الدول العربية حيث ان الخريج يعلم متى يلحق دور التوظيف كما أنني اطلب من الحكومة انصاف ابناء محافظة المفرق الذي لحقهم الحيف في السنوات السابقة في مجال التوظيف وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً: الاستاذ مطير البستنجي.

السيد مطير البستنجي: أؤجل حديثي للمرة القادمة سيادة الرئيس.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، الدكتور أحمد عناب.

الدكتور أحمد عناب: شكراً السيد الرئيس.

لقد تم بعد الغاء مؤسسة إعمار العاصمة ان غُبن بعض المهندسين عندما نقلوا الى أمانة العاصمة لانهم عُينوا وكأنهم معينون جديداً، ارجو من الحكومة الموقرة ان تنظر لهم نظرة عادلة حتى لا يخسروا من رواتبهم وبالتالي نشاطهم وخدمتهم. والمهندسان هما سمير محمد خطاطبة وواصف تركي دويري. وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، الدكتور محمد ابو فارس.

الدكتور محمد ابو فارس: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله عندي نقطتان.

١ . انني ألاحظ أن الصحف المحلية لا تغطي جلسات مجلس النواب الأهمية التي كانت تنالها من قبل علماً بأن هذه الصحف تخصص صفحات وأعمدة كثيرة للرياضة والفن وغير ذلك.

اقول إن ما يعرض في المجلس من الحديث عن قضايا الأمة وقضايا الشعب أهم بكثير من الرياضة والفن على اهميتها.

٢ - نشر على لسان السفير الاردني في الولايات المتحدة الاميريكية انه يحذر من قدوم الاصولية عند الحديث عن ازمة الخليج. وهذا ما ينسب اليه باللغة الانجليزية يقول صرح السفير الاردني حسين حمامي لدى الولايات المتحدة عندما تحدث للأمريكان

عن قطع قدوم الاصولية الاسلامية في معرض حديثة عن ازمة الخليج ، وما الداعي لاستعمال الفاظ التعاليم والعقائد للذين يرون ان الله يقف معهم . اريد في الواقع ان اتبين مدى مصلحة هذا الكلام في التعرض للمسلمين بهذا اللمز الذي لا يليق وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً استاذ المعرعر.

السيد محمد المعرر: شكراً سيدي الرئيس.

في الواقع كلمتي كانت قد كتبت خلال المناقشة السابقة لكنها تنطبق في كل الاوقات.

السيد الرئيس، السادة الزملاء

من منطلق الاستفادة من أوقات المجلس المحسوبة عليه بالايام والساعات، نأمل ان تكون الاستجوابات والاسئلة والاقتراحات مختصرة ومحددة وموضوعيه القصد منها التصويت والاستفادة لا القصد التجريح ونشر الغسيل باثواب كثيرة ملونة طويلة وقصيرة.

والعودة للنظام الداخلي قبل تقديم اي سؤال أو استجواب أو اقتراح برغبة وان تحدد المواضيع بما يتفق والطرح الذي وضعت فيه الاجراءات الداخلية للنظام الداخلي ولضمان الجواب الشافي والمحدد حتى نصيب الاهداف التي نقصد منها ولنختصر ضياع الوقت والظهور أمام الاعلام لانه مرت مدة طويلة علينا كانت كافية ليعرفنا المستمعون والمشاهدون. ان الظروف الحساسة تحتاج الى الترقب والتعقل والاستمرار في الوصول الى الاهداف الحقيقة التي تصبو اليها امتنا وبلدنا من اهداف بعيدة المدى محتوية للماضي والحاضر والمستقبل ونناقش ونسأل وننتقد انتقاداً بنّاء لتصويب المسيرة مع حرصنا على عدم اثارة اي مواضيع على الهواء دون ان تكون قريبة من الحقيقة وقد استنفذت جميع وسائل الاتصال بصددها وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ سمير قعوار.

السيد سمير قعوار: شكراً، سيادة الرئيس.

القى جلالة الملك الحسين قبل ايام خطاباً قومياً شاملاً. وقد إحتوى هذا الخطاب على مبادرة قومية صادقة تدعو ضمن ما تدعو اليه بدء حوار عربي - عربي جاد ومعمق لحل أزمة الخليج ضمن النطاق العربي، ويكون هذا الحل موازياً وربما سابقاً لما اتفق على تسميته بالحل الدولي. إن تعريب الحل بدلاً من تدويله هو هدف يخدم مصالح كافة العرب ويبعد شبح الحرب وشبح الهيمنة الأجنبية على المنطقة بأكملها.

وأنني اذ احيي جهود جلالة الملك ومبادرته القومية وصدق انتمائه لأمته، فانني ارى انه من الضروري ان يتحرك مجلس النواب وبسرعة لدعم مبادرة جلالة الملك لتفعيل الحوار العربي - العربي واقترح ان يتم إرسال وفوداً من هذا المجلس لكي تتصل بالبرلمانات العربية والأسلامية والهيئات الشعبية فيها لكي تصبح المبادرة عربية وتكون الخطوة الأولى نحو الحوار العربي - العربي ونحو الحلّ العربي. واقترح ايضاً ان يحال هذا الامر على لجنة

الشؤون الخارجية لوضع خطة عمل مستعجلة تعرض على الرئاسة للموافقة عليها والسلام عليكم ورحمة الله.

سيادة رئيس المجلس : شكراً، ما دام ذكر اسم لجنة الشؤون الخارجية تفضل استاذ طاهر المصري.

السيد طاهر المصري رئيس لجنة الشؤون الخارجية : شكراً سيدي الرئيس، واشكر الزميل سمير قعوار على ما تفضل به وعلى الاقتراح الذي أورده وارجو ان اعلم المجلس الكريم بان لجنة الشؤون الخارجية ستعقد اجتماعاً لها يوم الاحد القادم لتبحث في أمور عدة، ومحتوى الكلام الذي تفضل به السيد النائب هو موضوع على جدول اعمال اللجنة. وانا اريد ان اثني على اهمية ارسال وفود لاننا جربنا هذا الامر في زيارة «لتركيا» وبالفعل كانت زيارة ناجحة وجيدة وربما اعطت نتائج رأيناها فيمابعد تنعكس على المستوى الشعبي وعلى مستوى البرلمان في «تركيا». لذلك يعني ربما لا اعلم اذا كان موعد الاحد القادم هو موعد بعيد.

سيادة رئيس المجلس : بكرة الخميس اذا أمكن.

رئيس لجنة الشؤون الخارجية : صعب فيه بعض الاخوان ما يكونوا موجودين، انا كنت بدي اقترح اذا فيه توجه للمجلس نعملها يوم السبت صباحاً بدل الاحد لانه جزء من لقائنا يوم الاحد في لجنة الشؤون هو مع وزير الخارجية. وطالما فيه جلسة يوم الاحد بعد الظهر فباستطاعتي ان اقدم لرئيس المجلس تصور من اللجنة حول هذا التحرك.

سيادة رئيس المجلس : يوم السبت ماشي.

رئيس لجنة الشؤون الخارجية: اذن بأذن من السيد الرئيس اسمح لي ان ادعو زملائي في لجنة الشؤون الخارجية للاجتماع يوم السبت الساعة العاشرة في المجلس اضافة الى الاجتماع المقرر الساعة الحادية عشرة يوم الاحد القادم وسوف نؤكد على ذلك مع الامانة العامة وشكراً.

سيادة رئيس المجلس : شكراً، الاستاذ كامل العمري.

السيد كامل العمري : بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس

وصلتني كما وصلت غيري من النواب كما اعتقد شكاوي من بعض المواطنين الذين يشعرون بوقوع الحيف بهم كما يذكرون في شكاويهم وأنقل هنا وجهة نظرهم والتمس معهم اذنا صاغية ممن يهمهم الامر.

أولاً : شكوى من عدد من الموظفين يصل عددهم الى خمسة واربعين موظفاً كانوا يعملون في البنك الوطني الاسلامي ولظرف ما نجهله بل ويجهله الموظفون أنفسهم استغني عن خدماتهم اعتباراً من ٣١/١٢/١٩٩٠م.

ثانياً: عدد من المحافظين احيلوا على التقاعد بغير وجه حق كم يقولون.

ثالثاً: كثير من العمال يقومون بوظائف منذ سنوات طويلة لكنهم غير مطمئنين على مصيرهم الوظيفي لأنهم عرضه الى الفصل في اي وقت مثل «عمال المياومات».

ومن هنا فإنني ارى أن توضع ضوابط عادلة لمثل هذه الحالات كي نحفظ حقوق الموظفين وكي لا تتحكم المزاجية والأهواء في الاستغناء عن الخدمات او الفصل او التقاعد.

كما اطالب ان تشكل لجنة للتحقيق في امر موظفي البنك الوطني الاسلامي واحالة المحافظين على التقاعد لايصال كل ذي حق حقه بالاضافة الى وضع حد لمزيد من البطالة بهذه الصور المتنوعة وشكراً.

سيادة رئيس المجلس : شكراً، الاستاذ نايف الحديد.

السيد نايف الحديد : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد.

السيد الرئيس.

نطالع يومياً في الصحف ان وزارة المالية تطالب الناس بدفع الضرائب المترتبة عليهم، وبما ان معظم هذه الضرائب عليها أرباح تحققت منذ مدة طويلة. ارى من المناسب ان تعفى هذه الضرائب من الفوائد المترتبة عليها وذلك للمصلحة العامة وحتى يقوم الناس بدفع الضرائب باسرع وقت ممكن والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيادة رئيس المجلس : وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الدكتور احمد الكوفحي.

الدكتور احمد الكوفحي: بسم الله الرحمن الرحيم.

ان المجازر البشعة التي يتعرض لها اخواننا المسلمون في كشمير من قبل الحكومة الهندية وفي اجزاء من الهند على يد الهندوس، تقتضي منا ان نعيد تقييم علاقتنا بالهند مطالبين إياها بمنح شعب كشمير حق تقرير المصير، وأن تؤمن للمواطنين المسلمين ممارسة كامل حقوقهم كمواطنين كاملي حقوق المواطنة بلا تمييز، وأن تضع حداً لتصرفات كل المجرمين الهمجيين من الهندوس، فهذا هو مقتضى ادعاء التحضر والديمقراطية واحترام حقوق الانسان، وأطالب بارسال برقية من المجلس الى البرلمان الهندي حول هذا الموضوع، كما اطالب الاجهزة الاعلامية في بلدنا بضرورة فضح تلك الممارسات انتصاراً للحق والعدل والكرامة الانسانية فضلا عن اداء حق الاخوة الاسلامية، وأذكر بأن الاسلام يجعل الجهاد لتقرير حقوق الانسان، صنوا الجهاد لاعلاء كلمة الله تعالى كما يدل عليه قوله تعالى «وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والوالدان، الذين يقولون ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالمة اهلها واجعل لنا من لدنك وليا واجعل لنا من لدنك نصيرا». وشكراً.

سيادة رئيس المجلس : شكراً، السيد عبدالله زريقات.

السيد عبدالله زريقات :

سيادة الرئيس

الزملاء النواب

صدر مؤخراً قرار بشطب سيارات العمومي موديل عام ١٩٧٠ والتي تعمل على خطوط المحافظات حيث تضررت نتيجة لهذا القرار قطاعات واسعة من ابناء اسرتنا الاردنية كانت احوج ما تكون للمساعدة في مثل هذه الظروف الصعبة لذلك ارجو من معالي وزير الداخلية اعادة النظر بمثل هذا القرار خاصة وان جميع السيارات لا يتم تجديد رخصها الا بعد ان تمر على اللجنة الفنية الفاحصة علما بانه ليس بمقدور اكثرهم شراء سيارات جديدة نتيجة للكلفة العالية واذا ما تم تنفيذ هذا القرار سيلحق الاذى باسر كثيرة ونحن لا نريد ان نضيف معاناة فوق معاناتهم..

ثانياً: ان الموسم الزراعي لهذا العام وكما يبدو للجميع غير مطمئن بسبب انحباس الامطار مما يترتب عليه مسؤولية اضافية للدوائر ذات العلاقة. ان المزارع الاردني الذي تثقل كاهله الديون وفوائدها بحاجة ماسة للوقوف لجانبه خاصة صغار المزارعين. انني اناشد الحكومة الموقرة بذل كل جهد مستطاع لدعم هذا القطاع خاصة فيما يتعلق بتوفير مادة الاعلاف في مثل هذا الموسم فهناك مناطق مثل مناطق الجنوب سيعاني فيها مربي الماشية معاناة بالغة اذا لم تقم الحكومة بتوفير كل اسباب دعمهم قبل ان نفاجأ بآثار الموسم المتوقعة. شكراً.

سيادة رئيس المجلس : شكراً، الشيخ ابو زنط.

السيد عبد المنعم ابو زنط: بسم الله الرحمن الرحيم، السيد الرئيس مشكلة المواطنين القادمين من الخليج اردنيين وفلسطينيين من ابناء قطاع غزة هاشم.

ان للمواطنين القادمين من الخليج والسعودية بسبب الغزو اليهودي الصليبي للأراضي المقدسة، ان لاولئك المواطنين مأساة اليمة تجعل الحليم حيران واعدادهم ربما تبلغ نصف مليون مواطن لهم حقوق في ذمتنا شعباً ونواباً وحكومة.

١ ـ لذلك اقترح انشاء مدينة تسمى «مدينة الاخوة والتكافل الاجتماعي» وان يكون مقرها واحات الازرق يأوي اليها كل الاخوة المنكوبين سواء كانوا اردنيين ليس لهم مأوى أو فلسطينيين من ابناء الضفة الغربية وقطاع غزة هاشم.

٢ ـ واقترح : اسناد انشاء هذه المدينة المقترحة الى لجنة فلسطين والاراضي العربية المحتلة حتى تتولى جمع التبرعات من المحسنين سواء من داخل الاردن أو خارجه.

٣ ـ وأقترح ان تكون ارض تلك المدينة المقترحة «مدينة الاخوة والتكافل الاجتماعي» ملكاً وقفياً يسجل لوزارة الأوقاف، وان تكون المنفعة متداولة بين اخواننا المنكوبين والمشردين في كل مناسبة.

٤ ـ ومما يسهل ولادة هذا المشروع الانساني الخير ان تكاليفه ستكون من المحسنين. وان جهازه الوظيفي سيكون غالباً في الجانب الفني من الاخوة المقيمين في تلك المدينة مدينة الاخوة والتكافل الاجتماعي.

وختاماً ان المزارعين اخوتنا يعتبرون

الجنود المجهولين فقد نكبوا عدة مرات بسبب شح المياه وانحباس المطر. فاقترح تخصيص جلسة لمجلسنا الكريم حتى نبحث المشكلة الزراعية من ألفها حتى يائها لنضع الحلول الناجعة لآلامها وآمالها، وشكراً.

سيادة رئيس المجلس : شكراً، السيد بسام حدادين.

السيد بسام حدادين: شكراً سيدي الرئيس. قبل ان اتحدث في القضايا التي أود اثارتها لدي التعليق التالي.

كثر الحديث داخل المجلس عن الشعراء والثقافة ويشتم من هذه الاحاديث رائحة الارهاب الفكري الذي نتمنى ان نخلص انفسنا ومسيرتنا الديمقراطية منه.

ان شاعراً من مثل محمود درويش نال اعلى الاوسمة الثقافية في العالم واعطى النضال الفلسطيني بعداً ثقافياً وحضارياً يستحق عليه الثناء والتكريم واني اقترح على الحكومة تكريم هذا الشاعر الكبير كما كرمه ابناء شعبنا الذين تدفقوا بالآلاف لسماع شعره المقاتل.

اما القضايا التي اود اثارتها فهي :

حول نقل مكان سرفيس البارحة في اربد.

زارني امس وفد من سائقي سرفيس البارحة اربد يحتجون على نقل مكان انطلاقة سيارات سرفيس البارحة الى مكان جديد . . وقد ادت عملية النقل هذه الى مقتل الخط المذكور واصبح مهجوراً لأن الخط اصبح قريباً من مستشفى الاميرة بسمة واصبح زوار المستشفى يفضلون السير على الاقدام. وقد اعلن جميع سائقي الخط المذكور وعددهم ٦٠ سائقاً يرعون اكثر من ستين اسرة . . الاضراب عن العمل لرفع صوتهم الى الجهات المسؤولة . .

وكان الرد باعتقال ٧ منهم لازالوا قيد الاعتقال ولا زالت قضيتهم تنتظر الحل. راجياً من الحكومة ان تتدخل لحماية دخل ٦٠ أسرة مهددة بالجوع.

حول نقل ١٥٠ ممرضة من سكنهن في عمان الى بركسات خشبية في مستشفى البشير.

استقبلت في مكتبي قبل ثلاثة اسابيع حوالي ٥٠ ممرضة وقابلة من العاملين في مستشفى البشير قدمن لي عريضة يحتججن فيها على قرار نقلهن الى سكن من بركسات خشبية، غير لائق ولا يتناسب مع ظروف عملهن.

وقد اتصلن بي امس يعلمنني انهن جميعاً دون استثناء وعددهم ١٥٠ ممرضة يرفضن الانتقال الى السكن الجديد.

وقد وجهت مذكرة الى معالي وزير الصحة اطالبه باعادة النظر في القرار وابقائهم في مكانهم الحالي.

انني اطالب وزارة الصحة ان تولي رعاية خاصة واستثنائية الى الممرضات والممرضين وكل العاملين في الحقل الطبي والمهن الطبية المساعدة بسبب الدور الانساني الجليل والجهد الكبير الذي يقومون فيه لرعاية صحة المواطن والحاجة الى تشجيع فتياتنا الى الانتساب الى هذه المهنة النبيلة وشكراً.

سيادة رئيس المجلس : شكراً، اخر المتحدثين الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: بسم الله الرحمن الرحيم، قام سيادة الرئيس الجزائري بزيارة للاردن تدور ضمن تحركات سياسية تصب في قناة سياسة الاردن وتصوره في ايجاد حل عربي لازمة الخليج. وفهمنا ان هنالك تحفظاً من النظام السعودي حول هذا التحرك الجديد. اننا في الوقت الذي نؤيد هذا التحرك العربي لحل ازمة الخليج بعيداً عن هيمنة الادارة الامريكية التي تحاول ان تفاوض العرب باسم بعض العرب، فانني اقترح على المجلس ان يصدر نداءً أو بياناً تأييداً للتحرك الجديد يركز فيه على ضرورة حل ازمة الخليج عربياً.

كما ارجو ان يحيط دولة رئيس الوزراء المجلس بنتائج المباحثات التي اجراها الرئيس الجزائري في الاردن وشكراً.

سيادة رئيس المجلس : شكراً، بهذا نكون انهينا كل من طلب الحديث، وليس هناك الان مجال كل من طلب اخذ دوره في الحديث. دولة رئيس الوزراء.

دولة رئيس الوزراء : شكراً سيدي الرئيس.

كما ذكرت سابقاً فيه بعض الاسئلة تحتاج الى عودة للنظر مثلاً في موضوع اذا كان هنالك أسس للتوظيف او مهندسين ما عينوا حسب ما هو مفروض ان يعينوا او استقصاء عن بعض المواضيع. اما في موضوع الاستغناء عن موظفي البنك سمعت في هذا اليوم عن هذا الاستغناء، ووزير العمل حسب قانون العمل متصل بالمستغنى عنهم ومتصل بادارة البنك لوضع حل لهذا الموضوع، لا يحتاج الموضوع اذا صار فيه استغناء من بنك قطاع خاص.

أما لا نستطيع ان نشكل هيئة تحقيق خاصة في كل استغناء من الاستغناءات، فيه قانون عمل يرسم الموضوع والمراجعة فيه تقريب وجهات النظر وتخفيف البلوى على هؤلاء. إحالة محافظين على التقاعد، تم احالة محافظين على التقاعد واحالة موظفين اخرين على التقاعد حسب القانون المعمول به، فيه قانون اعطي لمجلس الوزراء حق الاحالة وتمت الاحالة، يعني لا استطيع ان اذكر اكثر من ذلك في المجلس.

كذلك الاستغناء عن عمال مياومة ايضاً اذا سمح النائب المحترم الشيخ كامل العمري ان يكلفهم بالاتصال بوزير العمل لحل هذا الموضوع في وزارة العمل حسب اختصاص الوزارة.

النائب المحترم الشيخ نايف الحديد، هذه مش فوائد ولا ربا هذه غرامات عقوبة وهذه بدها تدفع لانها غرامة عقوبة ولا يجوز اعفاءها الا باعفاء من الاموال الاميرية، كيف تعفي الضريبة عندما تتحقق على شخص غرامة تلك الضريبة لا تعفى الا بقرار اعفاء من الاموال الاميرية، فلذلك نرجو من المواطنين ان لا يتأخروا عن دفع الضرائب ومن أراد ان يتأخر هنالك غرامة عليه، كل قوانين الضرائب موجودة بهذا الشكل. والاعلان هو للتنبيه والتذكير للمواطن الكريم بان يدفع ما عليه من ضريبة، ومقياس المواطنة الحقيقية في المجتمعات المتقدمة دفع الضريبة، ومحاسبة المواطن في

المجتمعات المتقدمة تنبع من نقطة انه دافع الضريبة، يُحاسب الادارة والحكومة ويقول انا دافع ضريبة. فلذلك هي تذكير لمن كان عليه ضريبة ان يتقدم بدفع الضريبة الى الخزينة العامة.

طبعاً انا ذكرت بالنسبة للنائب المحترم ابو زنط في موضوع العبور وكما ذكرت في الجلسة السابقة أو سابقة، ولا ادري اذا كان النائب المحترم موجود فيها أم لا، بأننا نشعر بكبر هذه المأساة وذكرت باننا نعاني من ماء الشرب وسيأتي لمجلسكم الكريم تقرير المياه ومناقشة السياسة المائية لتعرفوا ما هي الحاجة الحقيقية وما هو النقص.

انا من الناحية السياسية لا اؤيد سماحة الاستاذ في هذا الموضوع لانه المفروض اليوم يكون عندي مقابلة مع المفوض العام للاجئين والذي حضر الى الاردن لعمل خطة طارئة لاستقبال مهجرين الى الاردن وبناء مدينة و ... الخ. وهنالك دول تؤيد ذلك، لماذا؟ يجب ان يبقى هذا الشخص في محل إعاشته، هذا الذي يجب ان نضغط عليه. ابن قطاع غزة له ارض وخرج باذن وبوثيقة، لماذا يمنع من العودة الى بلده؟ لا يريد العودة الى بلد آخر يريد العودة الى غزة فقط، ولديه وثيقة ويمنع من الذهاب الى قطاع غزة، اليست هذه سياسة التفريغ بعينها؟ فلذلك يجب التعاضد في هذا الموضوع لاقناع جميع الاخوان سواء كانوا من الضفة الغربية، ولدي ارقام عن الاشخاص الذين عادوا للضفة الغربية حوالي من ١٧٠٠٠ ـ ٢٠٠٠٠ شخص، نبارك لهم بهذه العودة ونحييهم لهذه العودة.

ويجب عودة اهل قطاع غزة هاشم الى بلدهم لانني لن اكون طرفاً في تفريغ هذه الاراضي، الاراضي المحتلة. فأنا اعرف بأن النواحي الانسانية تطغى علينا ونندفع بها وهذا حق ايضاً ولكن اردت ايضاً في الجلسة الكريمة هذه ان اعطي الابعاد والمراجعات في هذا الموضوع.

في موضوع الموسم الزراعي انا الآن لا زلت متفائل ولم نصل الى الخط الاحمر، المزارعين يعرفوا هذا الكلام، لسه ما وصلنا باقي لنا ٤ ـ ٦ ايام وباذن الله سيهطل المطر علينا مدراراً، هذا التفاؤل تبعي وبدعوات شيوخنا الكرام جميعاً بأذن الله.

في موضوع سيادة الرئيس الشاذلي بن جديد للاردن وكما هو معلوم من الاعلام أتى باذلاً الجهد في موضوع أن يكون هنالك حلاً عربياً لمشكلة ازمة الخليج. وله جولة في المنطقة في عدة بلدان وباعتقادي يكون الان صدر بيان صحفي في موضوع الزيارة، ولكن الذي احب ان اقوله للمجلس الكريم بانه بكل اسف بان هنالك تخطيطاً اجنبياً لعرقلة الحوار العربي العربي، وبكل أسف اقول ان بعض اشقاءنا العرب يتجاوبوا نوعاً ما في هذا المسار. وأقول ايضاً بأن الولايات المتحدة تعطل الحوار العربي العربي لئلا تحل ازمة الخليج، لان الحوار العربي العربي يعني انه مسار العرب في السلام والحل السياسي والدبلوماسي هذا هو المفهوم، لذلك فليقف الحل السياسي والسلمي لهذا الموضوع ويجب ان يكون الحوار اميركياً عراقياً فقط. لان ذاك يعني العمل العسكري، فلا تريد الولايات المتحدة للعمل السلمي ان ينجح لانه يظهر بانها

تريد عملاً عسكرياً. وكلنا سمعنا أو بعضنا سمع أو رأى ايضاً أو قرأ التصريحات من العدو الاسرائيلي في هذا الموضوع بانه يجب هذه الازمة ان لا تمر بالحل السلمي لان هدف اسرائيل هو تحطيم القوة العراقية، هذا هو الهدف وتخشى الحل السلمي لئلا يفلت هذا الهدف منها.

السياسة الاردنية واضحة جداً في هذا الموضوع، بدأت في يوم ٢/٨ أن يكون الحل عربياً وداخل الاسرة العربية. وشرح لاخواني النواب من جلالة الملك في الاجتماعات واللقاءات تفصيلاً وافياً عن هذا الموضوع، واجهضت تلك المساعي. وتكررت هذه المساعي من جلالة الملك الحسن ملك المغرب وصار لقاء حضرة جلالة الملك الحسين وسيادة الرئيس الشاذلي بن جديد وكان سينضم اخرون الى هذا الاجتماع ومن ثم عُرقل وأجهض. والان في مسعى الرئيس الشاذلي هنالك محاولة ثالثة للاجهاض.

لذلك فأن تشكيل وفود شعبية ووفود برلمانية لشرح هذا الموقف الواضح الى الامة العربية والاسلامية لهذه السياسة، وايضاً المسعى الحكومي في هذا المضمار على مستوى الحكومات هو الخط باعتقادي السليم والذي ستنتهجه الدولة حكومة وشعباً في هذا المضمار لشرح هذا الموقف ليكون هنالك ضغوط شعبية على حكوماتها كيف يمنع الحوار العربي العربي ويسمح بالحوار الاميركي العراقي، شغلة لا يقبلها منطق ولا عقل. ولأول مرة وشاهدنا الشيء الكثير والغريب في هذه القضية واغرب ما فيه هذا الموضوع، لا يريدون للعرب ان يحلوا المشكلة العربية وانما هم يريدون أمور اخرى في المنطقة العربية وشكراً.

سيادة رئيس المجلس : شكراً دولة الرئيس، معالي وزير الصحة.

معالي وزير الصحة: شكراً سيادة الرئيس.

الحقيقة حاب اوضح نقطة تفضل بها السيد النائب بسام حدادين. نُقل طالبات كلية التمريض من حرم مستشفى البشير في بداية هذا العام الى كلية التمريض في «ياجوز» التي افتتحت قبل فترة وحضر النائب الكريم الى هذه الكلية.

بالوقت الحاضر هناك ترتيب لوزارة الصحة بنقل مجموعة من المرضات الآن يسكن في عمارتين في جبل عمان ويأتوا يومياً من جبل عمان الى مستشفى البشير. قامت الوزارة بصيانة سكن الممرضات القديم ليقمن به الممرضات الموجودات في عمارات جبل عمان المستأجرة وذلك لكي نستطيع ان ننقل الموظفين الموجودين في عمارة المؤسسة الطبية العلاجية حالياً الى تلك العمارات المستأجرة في جبل عمان. بمعنى توفير مبلغ ومبلغ كبير جداً يعرفه جميع الزملاء. النقطة الثانية ايضاً قمنا باحداث قسم وتطويره ودولة الرئيس في صورة واضحة عن هذا الامر من اجل زيادة عدد وحدات الكلى الصناعية في «البشير» وذلك خدمة لاخواننا الوافدين من الكويت وممن يعانون من مرض الكلى وبعض الامراض.

النقطة التالية ايضاً لزيادة أسرّة قسم الولادة في مستشفى البشير بحيث لا يقل عن

«٥٠» سرير وكذلك «٤٠» سرير للاطفال. لذلك حاب اوضح للزميل الكريم ولزملائي جميعاً باننا قمنا بخطوات مدروسة من خلال جهاز الوزارة وليس قرار وزير لكي نقوم بواجبنا.

النقطة الاخيرة ايضاً ان كان هناك رغبة من بعض الزملاء ان يقوموا بزيارة الى ذلك المبنى الذي سُمي «بركسات» ليروا بأم عينهم هذا التنظيم الذي ربما يليق ببناتنا جميعاً خدمة لمرضانا وداخل مستشفى البشير، وشكراً سيدي الرئيس.

سيادة رئيس المجلس : شكراً معالي الوزير.

السيد سليم الزعبي: فيه اقتراح بتوجيه نداء تأييداً لحل ازمة الخليج عربياً.

اصوات : نثني على ذلك.

سيادة رئيس المجلس : يحول الى لجنة الشؤون الخارجية ويكون من ضمن دراسة يوم السبت. والاجتماع القادم الساعة الخامسة مساء يوم الاحد. ترفع الجلسة.

انتهت الجلسة

امين عام مجلس الامة	رئيس مجلس النواب
صالح الزعبي	د. عبداللطيف عربيات

وقائع العدد

«بيان صادر عن مجلس النواب الأردني»
١٩٩٠/١٢/٩

تدخل الانتفاضة الفلسطينية الباسلة عامها المبارك الرابع، وأبطالها أشد عزما وتصميما على فرض التحدي لارادة الغاصب المحتل، وعلى تحرير الارض من رجسه. ويضيء الشعب العربي بأكمله معها شمعة وصول عصر النهوض العربي، وتحرير الارادة العربية السياسية والاقتصادية، وبلورة نظام عربي جديد يقوم على بناء الوحدة العربية الشاملة القائمة على العدل وتجسيد منهج الشورى ـ والديمقراطية.

ان مجلس النواب الاردني وهو يحيّي صمود وبطولة فرسان الحجارة، يعاهد الشهداء الأبرار وأبطال الانتفاضة والشعب العربي الفلسطيني، بأنه سيكون دائما دعماً وسنداً لهم في معركتهم نحو التحرير. وسنمشي باذن الله تعالى هذا الدرب يداً بيد. ولن نسمح لعدو غادر أو حاقد مارق أن يمّس هذه الانتفاضة أو وحدتها الوطنية لتبقى الانتفاضة نقّية للعرب والاصرار في كل مكان ولتبقى شعلة مضيئة منيرة طريق الحرية والاستقلال.

فعلى بركة الله يا أخوتنا ورفقاء دربنا، وستثمر دماء شهدائكم، وآلامكم ومعاناتكم وارادتكم وتصميمكم في اضاءة الطريق للأمة نحو الحرية والتحرير. وسيعرف العالم اجمع أن ارادتنا أقوى من أسلحتهم ومن مؤامراتهم، وان امة الجهاد والاستشهاد أمة حيّة لن تموت، وان عمقنا الحضاري والسكاني لا يمكن اقتلاعه، فنحن مهد الحضارات والديانات ونحن دعاة الحرية والسلام القائم على العزّة.

«ان ينصركم الله فلا غالب لكم».

«صدق الله العظيم».